



LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم انسانية

التخصص: تاريخ معاصر

العنوان: قضية محمد العموري وانعكاساتها على الثورة في الولاية الأولى والثانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

دفعه: 2018

جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - TEBESSA

إشراف الأستاذ الدكتور: حفظ الله بوبكر

إعداد الطالبات: 1- بوحاتم رحيمة

2 - محي الدين أسماء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
صالح حيمر	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
فريد نصر الله	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

أما قبل

فالصلاة والسلام على أشرف المرسلين خاتمة الأنبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد

الحمد لله رب العالمين أن وفقنا لإتمام هذا العمل المنوَّضِعْ وأمدنا بالصبر والقوة، ولأن العرفان جوهر كل شيء مرائع وعظيم تقدم بجزيل شكرنا وأسْمَى عبارات العرفان إلى الأستاذ المشرف البروفيسور **بويكر حفظ الله** الذي شرفنا بقبوله، متابعتة هذا العمل.

ومن باب الإحساس بالجميل أيضاً نتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والامتنان وبأسْمَى عبارات الشكر إلى البروفيسور **يوسف مناصرة**، الذي كان سبباً في إخراج هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل شكرنا إلى الأستاذ **الجودي بخوش** الذي لم يدخل علينا بنوحياته، والأستاذ **بوخاتمة معمر** الذين كان لهم فضل كبير في إتمام هذا العمل.

إلى الذي تابع عملنا بكل صبر ولين **سمير عيدات**

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.



مقدمة

المقدمة

فهرس المحتويات

شكر وعران	
الاهداءات	
فهرس المحتويات	
فهرس الملاحق	
قائمة المختصرات	
أ - و	مقدمة
الفصل التمهيدي: التحضير والإعداد للثورة التحريرية	
02	المبحث الأول: ظروف إندلاع الثورة
07	المبحث الثاني: قيام وصدى الثورة في الأوراس - المنطقة الأولى -
الفصل الأول: نشاط محمد العموري الداخلي	
14	المبحث الأول: ترجمة لشخصية محمد العموري
17	المبحث الثاني: مؤتمر الصومام وإعادة الهيكلة
23	المبحث الثالث: ظروف تولي العموري قيادة الولاية الأولى
30	المبحث الرابع: نشاط محمد العموري على رأس الولاية
الفصل الثاني: نشاط محمد العموري في الخارج	
35	المبحث الأول: نشاطه قبل اجتماع الكاف
46	المبحث الثاني: أسباب وظروف عقد اجتماع الكاف
52	المبحث الثالث: سير الاجتماع ونتائجه
الفصل الثالث: انعكاسات قضية محمد العموري على الولاية الأولى والثانية	
62	المبحث الأول: القضاء أثناء الثورة
66	المبحث الثاني: تطور القضاء الثوري
72	المبحث الثالث: محاكمة العقداء ونهاية العموري
الفصل الرابع: انعكاسات قضية محمد العموري على الثورة في الولاية الأولى والثانية	
92	المبحث الأول: انعكاسات قضية محمد العموري على الولاية الأولى
98	المبحث الثاني: انعكاساتها على الولاية الثانية
103	المبحث الثالث: الانعكاسات على العلاقات الخارجية للثورة
118	خاتمة
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	خريطة الولاية الأولى أوراس النمامشة
02	قادة الولاية الأولى أوراس النمامشة من 1954-1962
03	صور لقادة الولاية الأولى التاريخية على التوالي من 1954-1962
04	خريطة القاعدة الشرقية
05	عمارة بوقلاز أثناء قيادته للقاعدة الشرقية
06	بعض التعليمات الصادرة عن محمد العموري أثناء تسبيره لـ C.O.M
07	التنظيم الإداري والسياسي والعسكري لقيادة الولاية
08	محضر لإجتماع بتونس في 1957م، بحضور محمد العموري لدراسة بعض المواضيع التي تخص الولاية الأولى
09	أوامر تنظيمية من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ تخص الولاية الأولى أوراس النمامشة ويظهر عليه توقيع محمد العموري
10	قائمة لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة التي تشكلت في 1958
11	المعلومات الشخصية لمحمد العموري
12	صور مدنية لمحمد العموري من الأرشيف الفرنسي
13	صورة عسكرية للعقيد محمد العموري
14	صورة مدنية للعقيد محمد العموري
15	تقرير عن حركة الانشقاق التي قام بها محمد العموري في تونس
16	صورة العقيد أحمد نواورة أحد أهم أعوان العموري وقائد الولاية الأولى خلفا لمحمد العموري
17	صورة للكومندان مصطفى لكحل من أبرز الموالين للعموري، وأحد الذين أعتيلوا معه
18	صورة يظهر عليها أهم قادة القاعدة الشرقية وهم من اليمين إلى اليسار: جبار الطيب، عمارة بوقلاز، محمد عواشرية، عبد الرحمان بن سالم، والطاهر الزبيري
19	صورة لعبد الله بلهوشات، أحد إطارات القاعدة الشرقية والمشاركين في اجتماع الكاف وأحد المحاكمين في

	قضية العقداء .
20	صورة للعقيد محمدي السعيد قائد هيئة أركان الشرق
21	محضر اجتماع بالولاية الثالثة التاريخية بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ وبمشاركة كل من محمد العموري، العقيد عميروش، سي الحواس، والحاج لخضر، من أجل تقريب العلاقات بين قيادة الولاية الثالثة والولاية الأولى
22	مجموعة من قادة الثورة، وتظهر العقيد محمد العموري الأول من اليمين
23	صورة يظهر فيها محمد العموري الثالث من اليمين إلى اليسار، وفي الوسط العقيد عميروش، والأول علي النمر
24	صورة يظهر فيها كل من محمد عواشيرة ومحمد الشريف مساعدي، من أهم الحاضرين في اجتماع الكاف
25	صورة يظهر فيها محمد العموري، محمود الواعي، السعيد عبيد، عباس غزيل من أهم حاضري اجتماع الكاف
26	محضر تنصيب العقيد أحمد نواورة على رأس الولاية الأولى التاريخية، بحضور العقيد محمد العموري
27	كريم بلقاسم على اليمين ولخضر بن طوبال يشكلان الباءات الثلاثة بمعية عبد الحفيظ بوصوف، وهم من أبرز الأدوار الفاعلة في قضية محمد العموري
28	محضر الاجتماع الذي انعقد في تونس بين السلطتين الجزائرية والتونسية بعد فشل قضية لعموري
29	صورتين للضابط عمار معاش أو عمار مارشي نوار، أحدهما مدنية والأخرى عسكرية، وهومن بين الذين حضروا اجتماع الكاف
30	العقيد هواري بومدين، رئيس المحكمة التي حاكمت عقداء الأوراس (العموري وجماعته).
31	الرئيس المصري جمال عبد الناصر، من أهم المساندين لقضية محمد العموري
32	شعارات رتب جيش التحرير الوطني الجزائري
33	رسم بياني للمشوشين في الولاية الأولى صعودا وهبوطا من نهاية 1957 إلى مارس 1960
34	صورة ملتقطة لساحة العقيد محمد العموري بمسقط رأسه عين ياقوت ولاية باتنة

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	معنى المختصر
01	تر	ترجمة
02	تق	تقديم
03	ج	الجزء
04	ط	طبعة
05	ص	الصفحة
06	ص ص	من الصفحة.. إلى الصفحة..
07	د.ت	دون تاريخ
08	د.ط	دون طبعة
09	C.O.M	لجنة العمليات العسكرية
10	G.P.R.A	الحكومة المؤقتة



مقدمة:

يتناول موضوع بحثنا العقيد محمد العموري وقضيته، حيث يعد من أهم الشخصيات القيادية التي عرفتها الثورة خاصة في الولاية الأولى التاريخية، محمد العموري ذلك القائد الأوراسي الشاب ذو التوجه العربي الإسلامي الذي تولى عدة مناصب قيادية في الولاية الأولى التاريخية ليتدرج في المناصب ليتقلد رتبة عقيد، فضلا عن عضويته في لجنة العمليات العسكرية، والتي بدأ الخلاف، ليتحول إلى اجتماع استهدف الإطاحة ببعض قادة الثورة، وبمشاركة العديد من إطارات القاعدة الشرقية والولاية الأولى حيث أتهم بالتآمر على قيادة الثورة، وهذا كله في إطار ما يعرف بقضية العموري رفقة ثلة من قادة الأوراس، وبعد مرور أكثر من خمسين سنة وظهور الكثير من الدراسات التي تناولت مسيرة العقيد وقضيته، يمكن العودة لتلمس بعض الحقائق وإعادة قراءة الموضوع.

أولا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية دراستنا هذه أساسا في أن محمد العموري قد لعب دورا أساسيا سواء في ثورتنا المجيدة أو على مستوى القيادة التاريخية للمنطقة الأولى أوراس النمامشة.

ثانيا: أسباب إختيار الموضوع

هناك دوافع كثيرة ومتعددة جعلتنا نختار هذا الموضوع بالذات كعنوان لمذكرتنا ومنها:

1. أسباب ذاتية:

- رغبتنا المطلقة في التعمق في تاريخ ثورتنا الجزائرية المجيدة.
- ميلنا لتسليط الضوء على شخصيات الثورة التي لم تعطى حقا الكافي بين كتابات المؤرخين والمسكوت عنها أيضا.

2. أسباب موضوعية:

- إبراز دور العقيد محمد العموري في الثورة عامة، وفي منطقة أوراس النمامشة كقائد لها خاصة.

- تزويد المكتبة الجامعية بموضوع أكاديمي جديد ومهم لم يبحث فيه بشكل مخصص إلا بعض المحاولات البسيطة.
- السهر والحرص الشديد على التعامل بكل موضوعية في قضية حساسة كقضية محمد العموري محاولين إنصافه حسب ما يمليه لنا التاريخ والوثائق.

ثالثا: إشكالية البحث

موضوع بحثنا أساسا عبارة عن قضية شائكة جدا أثارت ولا زالت تثير الكثير من التساؤلات، وانطلاقا من هنا نطرح الإشكالية التالية:

❖ فيما تمثلت قضية محمد العموري؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح عدة تساؤلات فرعية:

- ✓ ما هو دور محمد العموري في المنطقة الأولى؟
- ✓ ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى اجتماع العموري وأنصاره بمدينة الكاف؟
- ✓ كيف كانت نهاية محمد العموري؟
- ✓ أثرت قضية محمد العموري على الثورة خاصة في الولايتين الأولى والثانية؟

رابعا: خطة البحث

للإجابة على هذه الإشكالية وهذه الأسئلة المطروحة اعتمدنا على خطة تضمنت مقدمة وأربعة فصول خاتمة ومجموعة من الملاحق.

ففي الفصل التمهيدي جذور إندلاع الثورة، ثم تفجيرها في الجزائر عامة، والولاية الأولى بصفة خاصة ثم في الفصل الأول تطرقنا إلى نشاط محمد العموري الداخلي، وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: مؤتمر الصومام وإعادة الهيكلة (1956).

المبحث الثاني: ظروف تولي العموري قيادة الولاية الأولى.

المبحث الثالث: نشاط محمد العموري العسكرية والسياسية على رأس الولاية الأولى.

أما الفصل الثاني فقد أبرزنا فيه نشاط العموري في الخارج، من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: نشاط العموري قبل اجتماع الكاف

المبحث الثاني: ظروف وأسباب انعقاد اجتماع الكاف (1958/11/12).

المبحث الثالث: سير الاجتماع ونتائجه.

في حين عنوانا الفصل الثالث بالحاكمة ونهاية العموري وتطرقنا فيه إلى ما يلي:

المبحث الأول: القضاء أثناء الثورة التحريرية.

المبحث الثاني: تطور القضاء أثناء الثورة.

المبحث الثالث: سير المحاكمة ونهاية العموري (1959/03/16).

وأخيرا الفصل الرابع الذي خصصناه لانعكاسات القضية على الولاية الأولى والثانية، وقد

تضمن ثلاثة مباحث أيضا:

المبحث الأول: انعكاساتها على الولاية الأولى.

المبحث الثاني: انعكاساتها على الولاية الثانية.

المبحث الثالث: انعكاساتها على العلاقات الخارجية للثورة.

وقد أنهينا مذكرتنا بخاتمة تحدثنا فيها عن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا.

وقد أرفقنا مذكرتنا هذه بعدد من الملاحق التي تخص موضوع بحثنا.

خامسا: المناهج المتبعة

بالنظر إلى طبيعة بحثنا المتمثل في قضية محمد العموري الذي أملى علينا إتباع منهجين

اثنين هما:

• **المنهج التاريخي الوصفي:** لكتابة أحداث قضية محمد العموري بالتفصيل وترتيبها وفق التسلسل

الزمني والتاريخي لها من البداية حتى النهاية.

- **المنهج التحليلي:** حيث أن موضوع بحثنا وجدناه يتماشى والمنهج التحليلي إلى حد بعيد بالنظر للقضية الشائكة التي تتطلب منا تحليل المادة العلمية من وثائق وأقوال وكتب... تلقي الضوء على موضوع بحثنا.

سادسا: المصادر والمراجع

لقد اعتمدنا في إنجاز مذكرتنا هذه على:

- **الأرشيف:**

- Archives Aix – en-Provence outre-mer.

- **المذكرات الشخصية:**

- الطاهر الزبيري: مذكرات أخر قادة الأوراس.

- **المصادر:**

- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر.

- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر.

- **المراجع:**

- عثمانى مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب.

- محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية . الولاية الأولى نموذجا.

- **المجلات:**

- مقالاتي عبد الله: محمد لعموري ومؤامرة العقداء، محاولة إعادة قراءة منعرج حسم في تاريخ الثورة الجزائرية.

- Historia magazine

سابعا: صعوبات البحث

لا شك أن كل موضوع من موضوعات البحث العلمي يكون مصحوبا ببعض الصعوبات، وعليه فإن أهم الصعوبات التي واجهتنا كانت كالتالي:

مقدمة

- اشكالية إختلاف المصطلحات المطلقة على قضية محمد العموري من طرف المؤرخين والمجاهدين التي تكاد توقعنا في أخطاء من حين لآخر.
 - صعوبة بالغة في التمكن من الوصول إلى شهادات حية عايشة قضية العموري لتغطي لنا جزءا من موضوع بحثنا.
 - ندرة الملاحق التي تغطي موضوع بحثنا، مما اضطرنا إلى التنقل إلى ولايات أخرى من أجل إتمامه.
 - تضارب المعلومات والأقوال في المراجع وتداخل الأحداث.
- شكر وعرافان:**

نتقدم بجزيل الشكر والعرافان إلى كل شخص ساهم في إنجاز هذا الموضوع من قريب أو من بعيد.

فصل تمهيدي: التحضير والإعداد للثورة التحريرية

المبحث الأول: ظروف إندلاع الثورة

المبحث الثاني: صدى الثورة في الأوراس -المنطقة الأولى-

فصل تمهيدي: التحضير والإعداد للثورة التحريرية

البحث الأول: ظروف إندلاع الثورة

ترجع جذور الثورة الجزائرية إلى طبيعة الشعب الجزائري الذي رفض الخضوع للسيطرة الأجنبية، وعبر عن ذلك بالعديد من الثورات والمقاومات الشعبية التي لم يكتب لها النجاح، ليبدأ بذلك نشاط الحركة الوطنية مع نجم شمال إفريقيا الذي ظهر سنة 1927⁽¹⁾ خلال مؤتمر بروكسل مطالباً باستقلال الجزائر استقلالاً تاماً والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال وإنشاء جيش وطني ليتضح من خلال هذا التوجهات الوطنية والثورية للنجم.⁽²⁾

انتقل هذا التنظيم السياسي إلى الجزائر سنة 1933، وتحول إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1937، ليتحول من جديد إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، بعد أن تم حلّه من طرف السلطات الاستعمارية، ليظهر اتجاه ثوري بداخله سنة 1947 المنظمة الخاصة. عرفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953 صراع بين رئيس الحركة مصالي الحاج⁽³⁾ وأعضاء اللجنة المركزية، وهذا ما أحدث أزمة كبيرة أدت إلى شلل الحركة.

في ظل هذه التطورات قام أعضاء المنظمة الخاصة بالاتصال مع بعض قيادي اللجنة المركزية لتكوين لجنة أعطي لها اسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" هدفها توحيد صفوف الحركة المنقسمة والذي دفع بها للنهوض بالثورة، لكن باقي مساعي هذه اللجنة باءت بالفشل.⁽⁴⁾

(1) زهير احدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات دحلب، (د.ط.)، 2012، ص 05.

(2) فتح الدين بن أزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، (د.ط.)، الجزائر، (د.ت) ص 74.

(3) مصالي الحاج 1898-1947: زعيم التيار الاستقلالي وأول من طالب به، رمز للوطنية والتحرر في الشمال الإفريقي، مؤسس نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب 1937، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946 غير أن موقفه كان سلبياً من الثورة بسبب انقطاعه عن القوى الاجتماعية التي صنعت يوماً قوته سنة 1961، رفض الدخول في ايفيان ضد جبهة التحرير الوطني ليعيد إعادة تأسيس حزب الشعب بعد الاستقلال، أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وآخرون، موقع للنشر، (د.ط.)، الجزائر، 2012، ص 191-182.

(4) زهير احدادن، المرجع نفسه، ص 06.

بعد فشل مساعي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، قرر محمد بوضياف⁽¹⁾ أن يجمع ما أمكن جمعه من مناضلي المنظمة الخاصة الذين كانوا متابعين من طرف السلطات الاستعمارية بعد أن اكتشف أمر المنظمة فكانوا ينتقلون من مكان لآخر لينبثق عن ذلك إجتماع 25 جوان 1954⁽²⁾، الذي اشتهر باجتماع الـ22، مع أنه لم يشارك به سوى 21 مناضلا وقد مثل الحاضرون في الاجتماع جميع مناطق الوطن باستثناء منطقة القبائل.

ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد⁽³⁾ أما محمد بوضياف كُلف بتقديم تقرير عام، حيث ركز فيه على النقاط التالية:

- تقديم عرض عن إنجازات أعضاء المنظمة الخاصة السابقون.
- تحديد أسباب انقسام القيادة.⁽⁴⁾
- المطالبة باتخاذ قرارات تتلائم مع الوضع السياسي في الجزائر والأوضاع في البلدان المجاورة.

لينتهي الاجتماع بالمصادقة على لائحة تضمنت النقاط التالية:

- الحياد أو عدم الدخول في صراع بين "المركزيين" و"المصاليين"
- العمل على توحيد جناحي الحزب.
- تدعيم موقف "اللجنة القومية للوحدة والعمل" بأهدافها الثلاثة: الثورة، الوحدة والعمل.

(1) محمد بوضياف: 1919-1992: انضم لصفوف حزب الشعب ثم عين مسؤولا على المنظمة الخاصة 1948-1950، ليكون منسقا وطنيا للجنة الثورية للوحدة والعمل، كما أنه عضو في مجموعة الـ22، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1956 إلى غاية وقف إطلاق النار 1962، استدعي لينصب رئيسا للدولة ليم اغتياله في 28 جوان من نفس السنة، أنظر: مقالاتي عبد الله: قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، الصندوق الوطني لترقية الفنون والأدب، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 160-162.

(2) بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، تر: حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012، ص 337-339.

(3) مصطفى بن بولعيد 1917-1956: مناضل في حزب الشعب، عضو في اللجنة المركزية 1953، عضو في اجتماع الـ22، ولجنة الـ06، قائد الولاية الأولى، ألقى عليه القبض والسجن بقسنطينة في فيفري 1955، لكنه تمكن من الفرار، استشهد في مارس 1956، أنظر محمد حربي: مصدر سابق، ص 191.

(4) زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 10.

- تفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة.
 - انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغرة.(1)
- وقبل أن يفترق الحاضرون قاموا بانتخاب مسؤول كلف بتشكيل لجنة تتولى تطبيق التوصيات المصادق عليها، وتتكون اللجنة التي تم تشكيلها من نفس المناضلين الذين قاموا بتحضير اجتماع الـ 22 وهم: مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، رابح بيطاط(2)، العربي بن مهدي(3)، ديدوش مراد(4)، والتحق بالخمسة أعضاء فيما بعد كريم بلقاسم(5) كمثل لمنطقة القبائل(6).

وقد عقد هذا الاجتماع أواخر شهر أوت بالعاصمة، وانتهى باتخاذ عدة قرارات أهمها:

- مواصلة ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة.
- استئناف التكوين العسكري اعتمادا على كتيبات المنظمة الخاصة.
- تأكيد مبدأ القيادة الجماعية تجنباً لمخاطر النزعة الفردية.

(1) عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الحراش، الجزائر، 2013، ص 170.

(2) رابح بيطاط 1925-2000، مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضو في لجنة الـ 22 ومجموعة الـ 09، قائد المنطقة الرابعة، اعتقل يوم 23 مارس 1955، عضو في المجلس الوطني للثورة 1956، شارك في الحكومة المؤقتة 1958، وزيرا للدولة في 1965، ثم رئيسا للجمعية الوطنية، أنظر محمد حربي، مصدر سابق، ص 192.

(3) العربي بن مهدي 1923: مناضل في صفوف حزب الشعب، اعتقل في أحداث 08 ماي 1945 وأيضاً اتهم بقضية المنظمة الخاصة 1950، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، قائد الولاية الخامسة، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، تم القبض عليه في 23 فيفري 1957، وقد استشهد تحت التعذيب، أنظر آسيا تميم: الشخصيات الجزائرية، 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، (د.ت) ص 180-187.

(4) ديدوش مراد 1927-1955: إنخرط في حزب الشعب سنة 1943، ساهم في تكوين المنظمة الخاصة، من مفجري الثورة، قائد للولاية الثانية، استشهد يوم 18 جانفي 1955، أنظر مقالاتي عبد الله: مرجع سابق، ص 277-278.

(5) كريم بلقاسم 1922-1970: منخرط في حزب الشعب 1945، أحد مؤسسي جبهة التحرير وعضو في قيادتها حتى عام 1962، فائد للعمليات العسكرية في منطقة القبائل، نائب لرئيس الدولة ووزير للقوات المسلحة 1958، ثم وزير للشؤون الداخلية والخارجية 1961، من أبرز الموقعين على اتفاقية إيفيان، اغتيل في عام 1970، أنظر محمد حربي: مصدر سابق، ص 192.

(6) عقيلة ضيف الله: المرجع نفسه، ص 171.

وقد قامت لجنة الإعداد للثورة بتكثيف تحركاتها واجتماعاتها واتصالاتها داخل وخارج البلاد، فقد عقدت سلسلة من الاجتماعات في العاصمة خلال شهر سبتمبر 1954 وذلك لدراسة القضايا التالية:

- نتائج الاتصالات والتحركات.
- السلاح وكيفية الحصول عليه.
- الأموال الضرورية.
- قضية التنظيم السياسي والعسكري.

أما في اجتماع 23 أكتوبر 1954 بـ "الرايس حميدو" بالعاصمة، والذي يعتبر آخر اجتماع تعقده لجنة القادة الستة فقد تقرر:

- تحديد تاريخ إعلان الثورة.
- إبقاء تاريخ تفجير الثورة سرا.
- ضبط وصيانة الأسلحة. (1)
- تعيين منسق بين المناطق، وبين الداخل والخارج.

وقد عين "محمد بوضياف" بهذه المهمة الذي توجه للقاهرة ليصلها يوم 02 نوفمبر وكان من المفروض أن يعود ولكن الظروف فرضت عليه البقاء بالخارج.

- تقسيم الجزائر إلى ستة مناطق:

✓ **المنطقة الأولى:** تتمثل حدودها في: شمالا خط السكة الحديدية القادم إلى سوق أهراس، أما شرقا الحدود التونسية، وجنوبا أقاصي الصحراء، غربا: حدود قسنطينة، كلف بها بن بولعيد.

✓ **المنطقة الثانية:** شمالا البحر، شرقا الحدود التونسية، جنوبا خط السكة الحديدية الرابط بين منصور وسوق أهراس، غربا السكة الحديدية الرابطة بين بني منصور وبجاية، أسندت قيادتها لديدوش مراد.

✓ **المنطقة الثالثة:** بلاد القبائل وكانت تحت قيادة كريم بلقاسم.

(1) عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 172-173.

- ✓ المنطقة الرابعة: باقية عمالة الجزائر سابقا، كان المسؤول عنها رابح بيطاط.
- ✓ المنطقة الخامسة: عمالة وهران سابقا، بقيادة بن مهدي.
- ✓ المنطقة السادسة: لم تكن موجودة إلا على الورق، وكان من المفروض أن تشمل جنوب الجزائر.(1)
- تسمية المنظمة الثورية السياسية الجديدة بـ: جبهة التحرير الوطني، وتسمية المنظمة الثورية العسكرية بـ: جيش التحرير الوطني.
- إعداد منشور يعلن الثورة ويبين أهدافها.(2)
- في ليلة أول نوفمبر 1954 اندلعت الثورة الجزائرية وشنت هجومات تركزت على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية، مثل مقرات الدرك والشرطة والثكنات ومحطات توليد الكهرباء، وقد شنت الهجومات في نقاط عديدة من التراب الجزائري على الأخص منطقة الأوراس، ذلك أنها الأكثر استعدادا لأسباب وعوامل منها:(3)
- الطبيعة الجبلية الوعرة للأوراس.
- توفر الأسلحة بكميات تسمح بانطلاق الثورة عند إعلانها.
- عدم التغلغل الكامل للمحتل في أوساط السكان بمنطقة الأوراس.(4)
- تجمع أكبر عدد من المناضلين بالأوراس سواء من أبناء المنطقة أو من المناطق الأخرى.(5)

(1) محمد بوضياف: مصدر سابق، ص 69.

(2) عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 173-174.

(3) عمورة عمار: موجز تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002، ص 188.

(4) عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 11.

(5) نفسه، ص 12.

المبحث الثاني: قيام وصدى الثورة في الأوراس - المنطقة الأولى -

شجع مصطفى بن بولعيد منذ سنة 1948 المناضلين على اقتناء الأسلحة العسكرية كانت أنواع منها قد انتشرت في الصحراء الشرقية ثم تهريبها من الأراضي الليبية والمصرية اللتان كانت أراضيها مسرحا للأحداث في الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى كمية الأسلحة التي قام بن بولعيد بشرائها بأمواله الخاصة⁽¹⁾ ليتمكن من التعهد خلال اجتماع قادة الستة في 24 أكتوبر 1954 بأن تتحمل الأوراس أعباء الثورة لمدة 08 أشهر لوحدها في انتظار اتمام هيكله الأفواج وتسليحها في المناطق الأخرى،⁽²⁾ حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات في المنطقة لضبط الاستعداد وتقديم الإحصاءات بدقة في كل اجتماع، وقد كانت هذه الاجتماعات سرية اقتصرت على المسؤولين وعقدت بأماكن مختلفة من الأوراس لضمان أمن المجتمعين والمحافظة على سرية النشاط.

أهم هذه الاجتماعات التي عقدت في الأوراس اجتماع 31/30/29 أكتوبر 1954 بدشرة أولاد موسى خنقة الحدادة (حوز أريس) ليتم الاتفاق على أن الانطلاقة الأولى للأفواج تكون من هذه المنطقة.⁽³⁾

كان عدد مجاهدي مصطفى بن بولعيد ما يزيد عن 350 مجاهد تم تقسيمها إلى أفواج قتالية لكل منهم مهمته في الثورة، أيضا عُينت قيادات وأنشئت نواحي ولكل قائد ناحية فوج مكون من 15 إلى 20 مجاهد كي يكون خفيف التحرك والتنقل في الناحية المحددة له، حتى لا يستقر في مكان واحد ويكشف أمره، ولا يكون عبئا ثقيلا على الشعب من ناحية التمويل والقيام المادي.⁽⁴⁾

أما أهداف عمليات المنطقة الأولى (الأوراس) عشية إندلاع الثورة كانت كما يلي:

(1) عثمانى مسعود: مصطفى بن بولعيد أحداث ومواقف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 70-71.

(2) المرجع نفسه، ص 92-93.

(3) عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج1، مصدر سابق، ص 11.

(4) عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية الثالثة-بوعريف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، عين مليلة، الجزائر، (د ت)، ص 106-107.

- ✓ باتنة: ثكنة صبايحية، مقر الدرك.
 - ✓ بسكرة: محافظة الشرطة، البلدية، مركز الكهرباء، معمل للتجارة.
 - ✓ خنشلة: تحطيم المولد الكهربائي، مركز الشرطة، مقر سكة المتصرف، الهجوم على الثكنة.
 - ✓ فم الطوب: إضرار النار في أكوام من التبن للمعمرين، الاستيلاء على سلاح نائب رئيس البلدية.
 - ✓ أشمول: الهجوم على منجم أشمول.
 - ✓ بواحمار: هجوم بالسلاح.
 - ✓ تازولت، عين مليلة، عين لقصر: لم تنفذ العملية.⁽¹⁾
 - ✓ أريس: لم تنفذ عملية من خمس مراكز كان مقررا أن يضربها أحمد نواورة⁽²⁾ ذلك أنه لم يحضر إلا هو ونفر قليل من رجاله فصعب تنفيذ العمليات.
 - ✓ بريكة: لم تنفذ العمليات التي كانت مقررة داخل المدينة، وكل ما هناك أنهم دمروا خطوط المواصلات الهاتفية ومع ذلك كان هذا العمل مفيدا بالنسبة للثورة.⁽³⁾
- وقد شهدت منطقة الأوراس عدة معارك كبرى نذكر منها: معركة 28 نوفمبر 1954 حيث أن قوات الاستعمار كانت قد اكتشفت وجود فوج من المجاهدين بمنطقة "انزي نحمد" لتبدأ المعركة بين الطرفين، استطاع المجاهدون الصمود أمام قوات العدو الذي استخدم كل أنواع الأسلحة من دبابات وطائرات مقبلة، مدافع الميدان وكل أنواع الأسلحة الخفيفة بالإضافة لتطويق العدو المجاهدين من كل الجهات.

(1) عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج1، مصدر سابق، ص 12.

(2) احمد نواورة 1920-1959: من مواليد منطقة تاحمامت أولاد سيدي في دوار غسيرة، من أوائل المنظمين لاندلاع ثورة أول نوفمبر عبر المكلفين بالهجوم على مواقع العدو في منطقة أريس الولاية الأولى في مؤتمر الصومام في أبريل 1957، تم تصيبيه على رأس الولاية الأولى، مكلف بالاتصال وبعد ذلك قائد سياسي استشهد في 1959، انظر محمد الشريف ولد الحسن: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)، دار القصة للنشر، (د.ط)، الجزائر، (د.ت)، ص 76.

(3) بارور سليمان: حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دار الشهاب للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، د ت، ص 55.

تعتبر هذه المعركة والتي سميت بمعركة قرين بلقاسم⁽¹⁾ من أكبر المعارك في بداية الثورة التحريرية.⁽²⁾

وقد كان للمنطقة الأولى أيضا شرف المشاركة في هجومات 20 أوت 1955 بفرقتين إثر الاتصالات التي كانت بين قادة الأوراس مع القائد زيغود يوسف⁽³⁾ لتشهد بعد ذلك في أواخر شهر سبتمبر من نفس السنة.

أهم معركة خاضها جيش التحرير الوطني بالنسبة للسنتين 1954-1955 وهي معركة الجرف 22-28 سبتمبر حيث شاركت كل إدارة المنطقة في هذه المعركة رفقة عدد كبير من المجاهدين.⁽⁵⁾

قبل عدة أيام من المعركة كان قد تم التحضير لاجتماع عدد من المواطنين مع قائد منطقة الأوراس شيحاني بشير⁽⁶⁾ في المكان المسمى "راس الطرفة" وكان الغرض منه تحسيس المواطنين بقيمة الثورة وضرورة العمل على نجاحها، وبعد انتهاء الاجتماع تسربت أخبار للقوات

(1) قرين بلقاسم 1927-1954: من مواليد مدينة خنشلة، أسس مجموعة مسلحة للهجوم على قوات الاحتلال خلال شهر مارس 1952، لتلاحقه قوات الاحتلال وتطالب بالقبض عليه حيا أو ميتا، التحق بالثورة منذ بدايتها بمنطقة الأوراس، ليقود العديد من العمليات العسكرية ضد مواقع الاحتلال ومصالح المعمرين ليطم استشهاده خلال شهر نوفمبر 1954. أنظر محمد الشريف ولد الحسين: مرجع سابق، ص 80-81.

(2) عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج1، مصدر سابق، ص 75.

(3) زيغود يوسف 1921-1956: مناضل بحزب الشعب، عضو بالمنظمات الخاصة واللجنة الثورية للوحدة والعمل، من مفجري الثورة، نظم هجوم 20 أوت 1955، ثم عين بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، استشهد يوم 25 سبتمبر 1956. أنظر محمد حربي: مصدر سابق، ص 185.

(4) عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة، مصدر سابق، ص 112.

(5) عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، الولاية (01)، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 135.

(6) شيحاني بشير 1929-1955: انضم منذ صغره في خلية الطلبة، لينضم بعد ذلك للمنظمة الخاصة سنة 1947-1953 عين على رأس الدائرة الحزبية بالجنوب الغربي للوطن بمنطقة بشار ليعود في نهاية السنة إلى الأوراس، ساهم في التحضير للثورة في منطقة الأوراس رفقة مصطفى بن بولعيد، كما عين قائدا بالنيابة للمنطقة الأولى، قائد معركة الجرف، استشهد في 02 أكتوبر 1955. أنظر بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، (د.ط)، الجزائر، (د.ت)، ص 518.

الفرنسية مفادها أن مجموعة من المجاهدين والذين يتراوح عددهم 350 مجاهدا متمركزين بجبل الجرف.

جندت فرنسا قواتها باتجاه المنطقة، وفي طريقها وقع اشتباك مع وحدة متقدمة من المجاهدين يبلغ عددهم حوالي 28 مجاهدا ليتم استشهادهم جميعا.

وفي 22 سبتمبر 1955 وصلت القوات الفرنسية لجبل الجرف لتدخل مباشرة بالمعركة مستخدمة حشودها من جنود وآليات حربية خفيفة وثقيلة، كذلك طائرات كانت تعزز تقدمها نحو المنطقة والقصف بواسطة المدفعية، وقد قسمت وحداتها إلى ثلاث جبهات، جبهة شرقية، جبهة جنوبية وجبهة شمالية، من أجل تطويق المنطقة وبتقدم هذه الوحدات من دبابات تم استخدامها كدروع واقية وقد استمرت المعركة عدة أيام استطاع من خلالها المجاهدون الصمود والتصدي للقوات الفرنسية.

ونتيجة نفاذ الذخيرة وكذلك قوات العدو التي كانت تصل إلى المكان تباعا وقوافل علاوة على ذلك أسراب الطائرات التي أثرت كثيرا في موازين القوى، كل هذه الأسباب جعلت القيادة تقرر الانسحاب مخترقة الجبهة الجنوبية لتنتهي المعركة بخسائر تزيد عن 70 مجاهدا وحوالي 15 جريحا.⁽¹⁾

وفي 13 جانفي 1956 وقريبا من قرية "غوفي" السياحية الواقعة ضمن الناحية الثالثة للمنطقة الثانية⁽²⁾ تمكنت وحدة من وحدات الرصد للعدو من اكتشاف ورصد عدد كبير من المجاهدين عبر السفوح والتلال فأشعرت مركز قيادتها في الثكنة، فكان من الطبيعي أن يستجد مركز القيادة بالطيران العسكري ليضعف هذه القوة ويشتت شملها وبذلك يسهل على القوات البرية من محاصرتها، كذلك تقدمت الدبابات ومدفعية الميدان وشرعت في القصف من الضفة الأخرى قصفا متواصلا غير أن بن بولعيد كان قد أفلح في توزيع خيرة المقاتلين على نقاط تمنع تقدم العدو وتحول دون تطويقهم من جهة وتفاذي أكبر قدر من الخسائر في الأرواح في حال

(1) بوقطف العيد، نقلا عن جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة بولاية تبسة، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، عمار قرقي (ط.خ)، باتنة، (د.ت) ص 164-172.

(2) بارور سليمان: مرجع سابق، ص 70.

وصول العدو إلى قلب المعركة من جهة أخرى، كان من بين القادة الذين حضروا المعركة مع مصطفى بن بولعيد مصطفى بوسنة⁽²⁾.

وقد انجالت المعركة بعد يومين عن سقوط 28 شهيدا في الميدان وحوالي 15 شهيدا مدنيا بينما سقط من جانب العدو حوالي 60 قتيلًا و50 جريح، لتؤرخ هذه المعركة تحت اسم "معركة أفري البلح" وتكون هذه آخر معركة للقائد مصطفى بن بولعيد.⁽³⁾

تعاقب على قيادات جيش وجبهة التحرير الوطني بالمنطقة الأولى ثم الولاية الأولى خلال الثورة العديد من القادة، وكما ذكرنا كانت البداية مع القائد مصطفى بن بولعيد الذي قاد المنطقة ما بين 1954 - 1956، علما أن شيحاني بشير قادها بالنيابة من شهر فيفري إلى نوفمبر 1955 بعد أن سجن قائدها،⁽⁴⁾ لكن بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد بتاريخ 26 مارس 1956 لم يخلفه أي أحد وبقيت المناطق بالأوراس تُسير نفسها بنفسها على النحو الآتي:

- المنطقة الأولى: بقيادة الضابط الثاني حيحي المكي
- المنطقة الثانية: بقيادة محمد عرار.
- المنطقة الثالثة: بقيادة الضابط الثاني أحمد بن عبد الرزاق.
- المنطقة الرابعة: الضابط الثاني محمود قنزه.
- المنطقة الخامسة: عمار راجعي.
- المنطقة السادسة: صالح بن علي.⁽⁵⁾

¹ عثمانى مسعود: مرجع سابق، ص 209.

⁽²⁾ مصطفى بوسنة 1915-1995: من مواليد مدينة باتنة، عضو في صفوف حركة إنتصار للحريات الديمقراطية، كلف من طرف القائد مصطفى بن بولعيد بحملات التوعية، السياسية في الأوساط الشعبية ودعوة الأعراس إلى الاتحاد، شارك مع مصطفى بن بولعيد في فض النزاعات القائمة بين الأعراس، ومن بين اللذين تكلفوا بالسياسيين الذين لجأوا إلى الأوراس مثل رابح بباط، لخضر بن طوبال، حضر اجتماع 31 أكتوبر 1954 بدشرة أولاد موسى الذي ترأسه مصطفى بن بولعيد، كما أنه عايش ظروف منطقة الأوراس عقب استشهاد مصطفى بن بولعيد، أنظر عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج1، مصدر سابق، ص 241-242.

⁽³⁾ بارور سليمان: المرجع نفسه، ص 79.

⁽⁴⁾ عبد المالك: العلاقات بين الولايات التاريخية بالثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 19

⁽⁵⁾ عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج 1، مصدر سابق، ص 212-214.

وفي أبريل 1957 تشكلت قيادة الولاية الأولى في الخارج وكان على رأسها محمود الشريف قائد الولاية، لكن بعد فترة تم تعيين هذا الأخير في لجنة التنسيق والتنفيذ لتشكل بذلك قيادة جديدة بالخارج خلال سنة 1958 على رأسها الصاغ الثاني محمد لعموري، والذي ارتبط اسمه بقضية محاولة انقلاب أو ما يسميها البعض مؤامرة "العقداء" أحيانا، وأحيانا أخرى "مؤامرة العموري"، رغم أن محمد العموري يعد أحد رواد الرعيل الأول للثورة التحريرية ومن المساهمين في التحضير لها، كما كان له نشاط سياسي قبيل انطلاق الثورة في أوراس النمامشة وكذلك كان كما نذكرنا من قادة الأوراس خلال الثورة.

فمن هو محمد العموري؟

الفصل الأول: نشاط محمد العموري الداخلي

المبحث الأول: ترجمة لشخصية محمد العموري

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام وإعادة الهيكلة 1956

المبحث الثالث: ظروف تولي العموري قيادة الولاية الأولى

المبحث الرابع: نشاط محمد العموري العسكري والسياسي

على رأس الولاية

الفصل الأول: نشاط محمد العموري الداخلي

المبحث الأول: ترجمة لشخصية محمد العموري

هو محمد لعموري ابن أحمد بن فرحات وأمه بن عماري حيزية بنت صحراوي من مواليد 14 جوان 1929 بأولاد سيدي علي (1)، بلدية عين ياقوت ولاية باتنة، ينتمي لأسرة متوسطة الحال تمتهن الفلاحة والتجارة، توفي والده وتركه صغيرا فقامت والدته برعايته، حفظ ما تيسر من القرآن الكريم وزاول دراسته الابتدائية بمسقط رأسه من سنة 1935 إلى 1939.

في نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ظروف غير معروفة سافر إلى المغرب الأقصى، غير انه لم يستقر به سوى فترة قصيرة وطرد من طرف السلطات الاستعمارية، ليعود من جديد إلى أرض الوطن ليستقر بمسقط رأسه، حيث استأنف نشاطه السابق في ميدان الفلاحة والتجارة.² وفي عام 1946 او في بداية العام الموالي لمجازر 08 ماي 1945 والتي كان لها أثر على نفسية محمد لعموري، غادر قريته باتجاه مدينة قسنطينة والتحق من جديد بمقاعد الدراسة بمعهد عبد الحميد بن باديس، حيث زاول التعليم به إلى غاية 1949، وكغيره من الشباب الوطني بدأ ممارسة النشاط السياسي خلال فترة تواجده بالمعهد.⁽³⁾

فمنذ عام 1947 نشط محمد لعموري خلية عين ياقوت لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان يتعرض للمضايقات من طرف الإدارة الفرنسية نتيجة خطبه الحماسية المناوئة للمستعمر، فاستقر رأيه على الهجرة إلى فرنسا بحثا عن عمل، ولكن رجال الشرطة اعتقلوه ورحلوه إلى الجزائر ليحاكم عام 1950 بتهمة ممارسة السياسة وحكموا عليه بستة أشهر سجنًا، عقب خروجه من السجن هاجر إلى فرنسا ثانية بأمر من الحركة الوطنية وعين مسؤول خلية.

(1) archives Aix – en-Provence outre-mer, carton 93/274.

(2) محمد علوي: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، ط1، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 45.

(3) وزارة المجاهدين: من شهادة الثورة 1954-1962، منشورات مجلة أول نوفمبر، ص 309، 310.

في سنة 1952 عاد إلى أرض الوطن ليستقر بعين ياقوت ليلتقي مع شيحاني سنة 1953 وتطورت علاقتهما تحت قيادة مصطفى بن بولعيد. (1)

كان محمد لعموري من بين الذين انضموا للثورة في بداية ميلادها بالمنطقة، حيث شارك في نشر الثورة، إذ يذكر المجاهد دراجي لعموري أنه في يوم 08 نوفمبر 1954 تلقى رسالة سرية من طرف المناضل محمد لعموري في المهجر أعلمه فيها أن الثورة التحريرية قد انفجرت في الجزائر لمقاومة المحتل، مؤكدا عليهم ضرورة العمل على دعمها وتطوير مسيرتها والتفاف الشعب حولها.

وفي 13 نوفمبر 1954 توجه محمد لعموري بنداء إلى أبناء المنطقة (عين ياقوت) وطالبهم بضرورة الدعم المادي والمعنوي للثورة وعدم التخلي عن الالتحاق بصفوفها. (2)

تمكن لعموري بصفته سياسيا محنكا من مراقبة الوضع وتوسيع دائرة اتصالاته وحث السكان على احتضان الثورة والتبشير برسالاته الوطنية، هذه العوامل مكنته من التدرج في مراتب المسؤولين والقيادة بسرعة، وكانت أول المهام التي كلف بها لعموري (3) التنقل بأمر من قيادة المنطقة بمهمة في بلاد القبائل وهي الالتقاء مع كريم بلقاسم، حيث كان مصطفى بن بولعيد قلقا إزاء ما يجري في بلاد القبائل فلم يكن للمناضلين في هذه المنطقة كافة المعلومات المتعلقة بخصوص الكفاح في الأوراس، فالعديد منهم ممن لا يزالون مصاليين لا يعرفون جبهة التحرير الوطني، وبهذا كان على محمد لعموري توضيح الوضعية وأيضا مناقشة موضوع لقاء وطني مع مسؤولي المنطقة الثالثة لقاء يجمع قادة المناطق وتقييم تطور الوضع وتحديد الآفاق. (4)

وبعد عودته شارك في ضبط أمور المنطقة لمواجهة حملات العدو الشرسة لإضعاف الثورة، ونظرا لقدرته على التعبئة والتنظيم وقيادة الرجال في الأوقات الصعبة جعلته يحوز على

(1) محمد علوي: المرجع نفسه، ص 46.

(2) دراجي لعموري، نقلا عن عمار ملاح: جيش التحرير الوطني، الولاية 1، ج3، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 90.

(3) وزارة المجاهدين: من شهادة الثورة 1954-1962، منشورات مجلة أول نوفمبر، ص 313.

(4) المجاهد صالح قوجيل: مصطفى بن بولعيد شعلة فكرية وأداء متميز، مجلة أول نوفمبر، العدد 183، مارس 2017، ص

ثقة قيادة الثورة فارتقى إلى مسؤول عام على المنطقة الأولى من الولاية الأولى عقب مؤتمر الصومام. (1)

(1) وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 313.

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام وإعادة هيكلة المناطق

مؤتمر الصومام أول مؤتمر للثورة، كان إنعقاده ضروريا بعد النجاحات التي حققتها الثورة في مرحلة انطلاقها الأولى، غير أن المناطق الخمسة كانت تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض، وأيضا غياب التنسيق بين الداخل والخارج، الأمر الذي شكل خطورة على الثورة لاسيما أنها لاتزال في انطلاقتها وتعاني من عدة مشاكل وقد برزت ملامح التباين في المواقف وضعف التنسيق،⁽¹⁾ من خلال التصريحات التي كان يقدمها قادة الثورة في الداخل والخارج حول قضايا كان من الضروري توحيد المواقف فيها، فقد كان الكثير من مسؤولي المناطق يترددون في اتخاذ مواقف واضحة تجاه مشاكل كبرى، ويعود ذلك إلى أن مناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام كانت لها قيادات لا يربط بينها إلا الاتجاه الثوري العام دون أن تكون على رأسها قيادة مركزية معينة⁽²⁾ وهذا ما أدى بالسلطات الاستعمارية إلى الطمع في القضاء على المقاومة بالوسائل العسكرية والوسائل السياسية الخادعة، حيث أعلنت عن القيام باتصالات محلية مع الثورة وكانت ترمي من وراء ذلك إلى إثارة بذور الخلاف بين القادة لأنها كانت على علم بالحالة التي كانت عليها الثورة فأرادت استغلال صعوبة الاتصالات بين القادات لإثارة الفتنة بينهم حتى يتهم كل منهم الآخر بأنه يقوم باتصالات مع مسؤولين فرنسيين، وبذلك تتمزق الجبهة وتنتهار الثورة، وعند استطاعة جبهة التحرير الوطني من التيقظ للأساليب السياسية الفرنسية وتمكنها من توسيع نطاق الثورة، كان لابد أن تتلاقى وجهات النظر وأن ترسم خطة عامة تتلائم مع الوضعية الجديدة التي وصلت إليها الثورة ولتحقيق ذلك سعت الثورة للتحضير لاجتماع وطني.⁽³⁾

لقد كان من المقرر عقد هذا المؤتمر عام 1955، أي بعد سنة من اندلاع الثورة غير أن مستجدات خطيرة حالت دون تحقيق هذا الهدف منها غياب أغلب قيادة الثورة أما بعد التحاقهم

(1) شوقي عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، (د.ت)، ص 102.

(2) المرجع نفسه، ص 103.

(3) ازغيدى محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2009، ص 132.

بالخارج مثل محمد بوضياف والعربي بن مهدي أو نتيجة سجنهم مثل رايح بيطاط ومصطفى بن بولعيد أو استشهادهم مثل ديدوش مراد، أما بالنسبة للأعضاء الثلاثة المكلفون بالخارج فلم يدخلوا للجزائر، هذا إلى جانب المشاكل المترتبة عن نقص السلاح وظهور الحركة المصالية⁽¹⁾ حيث أن الحركة الوطنية تأسست غداة صراع حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والتي وجدت نفسها أمام ضخامة الثورة المسلحة المندلعة، انقلبت سريعا من موقف الحذر إلى موقف عداة معن، هكذا تدهورت أيديولوجيا الاستسلام إلى أيديولوجيا الثورة المضادة⁽²⁾ بالإضافة إلى قوة العدو الذي جند وحداته بمختلف تشكيلاتها ودعمها بأسلحة حديثة منها حتى المحرمة دوليا.

كل هذه الظروف أدت إلى عدم انعقاد مؤتمر الصومام عام 1955 غير أنه منذ نجاح هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني، وتحسن الاتصال للمناطق الخمسة بدأ التفكير الجدي في عقد اجتماع عام يضم قادة المناطق ومجاهديها لتقييم ودراسة المرحلة الأولى من عمر الثورة والتخطيط للمراحل القادمة.

جاءت المبادرة باقتراح هذا الاجتماع من طرف زيغود يوسف على سعد دحلب⁽³⁾ عقب زيارة هذا الأخير للمنطقة مكلفا من طرف عبان رمضان⁽⁴⁾ بالاطلاع على الأوضاع هناك وذلك في شهر فبراير 1956 وأعرب له في نفس الوقت عن استعداد المنطقة لاحتضان المؤتمر⁽⁵⁾ وقد جاءت الموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية التي شرعت في الإعداد لذلك، إلا أن هذه

(1) شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 103.

(2) عمار أوزقان: الجهاد الأفضل كلمة حق سلطان، تع: ميشال سطوف وآخرون، دار القصبية للنشر، (د.ط)، الجزائر، 2005، ص 17.

(3) سعد دحلب 1919-2000: عضو في حزب الشعب 1953، عضو في اللجنة المركزية، التحق بالثورة وعمل مساعدا لعبان رمضان، عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، أمينا عاما لوزارة الشؤون الخارجية 1960، وزيرا للشؤون الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة، بعد الاستقلال عين سفيراً بالمغرب. أنظر مقالاتي عبد الله: قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة، مرجع سابق، ص ص 245-246.

(4) عبان رمضان 1920-1957: مناضل في حزب الشعب 1945، ثم عضو في المنظمة الخاصة، تم اعتقاله سنة 1950-1955، التحق بالجبهة ثم اغتيل في ديسمبر 1957، انظر محمد حربي: مصدر سابق، ص 183.

(5) شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 105.

التحضيرات سرعان ما توقفت بعدما وصلت رسالة من قيادة المنطقة الأولى (الأوراس) تضمنت الإعلان عن استشهاد قائد المنطقة مصطفى بن بولعيد.⁽¹⁾

استمرت اتصالات ومشاورات طوال الأشهر الأولى لسنة 1956 بين قادة المناطق والمسؤولين ليتم الاتفاق على اختيار منطقة "افري أوزلاقان" على الضفة الغربية لوادي الصومام ببلدية اعزر امقران بدائرة أقبو لحصانيتها وموقعها المطل على حوض الصومام وانفتاحها على جبال جرجرة المغطاة بغابات كثيفة مما يسهل مراقبة حركة العدو ولمسافات كبيرة كما يفسح المجال الواسع للانسحاب نحو جبال جرجرة الحصينة بكل سهولة، وسرعة أكبر من سرعة العدو وقد أشرف على توفير هذه الظروف المثالية قبل وأثناء المؤتمر العقيد عميروش آيت حمودة⁽²⁾ قائد الناحية، بعد أن أعطي له الأمر من قيادة المنظمة.⁽³⁾

وقد شرع في أعمال المؤتمر الذي دام عشرة (10) أيام حيث توجه الاهتمام في البداية إلى مناقشة جدول أعمال المؤتمر الذي شمل كل ما يتعلق بالثورة على دراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

لقد استعرض المؤتمر حصيلة 22 شهرا من النضال بهدف ابتكار وتصور أساليب ثورية جديدة تسمح بمواصلة الكفاح.⁽⁴⁾

خلال المؤتمر سجل غياب ممثل عن منطقة الأوراس، رغم أن المنطقة كانت أول المناطق التي كانت تستعد لهذا اللقاء فقد أمر مصطفى بن بولعيد قبل استشهاد العديد من المجاهدين بحفر المخابئ وجمع المؤن مما أوحى لبعض المجاهدين أن اجتماعا هاما لفائدة الثورة سيعقد في ضواحي سوق أهراس.⁽⁵⁾

(1) المتحف الوطني للمجاهد: الشهيد يوسف زيغود، دار هومة، (د.ط)، الجزائر، 2001، ص 116.

(2) عميروش آيت حمودة 1926-1956 : انضم إلى دعوة جمعية العماء المسلمين كما انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، شارك في اندلاع الثورة حيث قام فوج من المجاهدين بمهاجمة الثكنة العسكرية، أشرف على نظام وأمن منطقة الصومام خلال مؤتمر 1956، قائد الولاية الثالثة 1957، أنظر مقالاتي عبد الله، المرجع نفسه، ص 215-220.

(3) شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 107.

(4) المتحف الوطني للمجاهد: المرجع نفسه، ص 119.

(5) الطاهر زبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1962-1929)، منشورات ANEP ص 163.

وقد استطاع في النهاية مؤتمر الصومام أن يخرج بقرارات مهمة تناولت مختلف جوانب التنظيم للثورة أهمها:

1- تحديد مراتب الجيش ورتبه، وتشكيل المحاكم وكان أهم قرار تنظيمي إنشاء المنظمات المسيرة للصورة متمثلة في المجلس الوطني للثورة (34 عضوا) ولجنة التنسيق والتنفيذ (05 أعضاء)، وتحديد العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني والعلاقة بين الداخل والخارج وذلك باتخاذ قرار أولوية السياسي على العسكري وألوية الداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة.(1)

2- تقسيم البلاد إلى ستة مناطق مع جعل الحدود لكل منطقة وابتداء من تاريخ المؤتمر تغير لفظ المنطقة وتستعمل مكانها كلمة "ولاية" وتشمل الولاية بدورها مناطق مقسمة هي الأخرى إلى نواحي مقسمة بدورها إلى قطاعات، وهكذا يكون تقسيم الولاية على النحو التالي: الولاية ثم المنطقة ثم الناحية ثم القسمة.(2)

ما بين سنة 1954 إلى نهاية 1956 كانت الثورة في ربوع الأوراس مشكلة من ست (06) مناطق تكون في مجموعها ما يسمى بعد مؤتمر الصومام بالولاية الأولى، فمع بداية 1955 بلغت الأوراس حدودها الحالية التي تتبع شمالا خط السكة الحديدية القادمة من سوق أهراس إلى سطيف وتنزل غربا نحو برج بوعرييج والمسيلة المتقاطعة مع طريق بوسعادة وتوازي شرقا الحدود التونسية وتمتد جنوبا إلى أطراف الصحراء الكبرى⁽³⁾ أما الست مناطق التي كانت تكون الأوراس فهي:

• المنطقة الأولى: وتتكون من أربع نواحي:

الناحية الأولى: باتنة الناحية الثانية: عين ياقوت

الناحية الثالثة: سطيف الناحية الرابعة: يريكة

(1) فتح الدين أزواو: مرجع سابق، ص 180.

(2) خالفة معمري: عبان رمضان، تع: زينب خروف، منشورات قالمة، ط2، الأبيار، الجزائر، 2008، ص 344،345.

(3) بسام العسلي: الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة خاصة، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 192.

• **المنطقة الثانية:** وتتكون هي الأخرى من:

الناحية الأولى: أريس
الناحية الثانية: شيلة
الناحية الثالثة: عين لقصر
الناحية الرابعة: جبل كيمل

• **المنطقة الثالثة:** وتتكون من:

الناحية الأولى: مشونش
الناحية الثانية: بسكرة
الناحية الثالثة: بوسعادة
الناحية الرابعة: أولاد جلال الهقار

• **المنطقة الرابعة:** وتتكون من:

الناحية الأولى: عين مليلة
الناحية الثانية: أم البواقي
الناحية الثالثة: عين البيضاء
الناحية الرابعة: مسكيانة

• **المنطقة الخامسة:** وتتكون من:

الناحية الأولى: الكويف
الناحية الثانية: ونزة
الناحية الثالثة: مداوروش
الناحية الرابعة: سدراتة

• **المنطقة السادسة:** وتتكون من:

الناحية الأولى: تبسة
الناحية الثانية: بئر العاتر
الناحية الثالثة: الشريعة
الناحية الرابعة: ششار⁽¹⁾

ومن بين هذه المناطق كانت المنطقة الثانية هي منطقة كبرى محررة تحريرا تاما ومنطقة محرمة على القوات الفرنسية التي لم تكن قادرة على الاقتراب إلا بعمليات ضخمة وقوات كبيرة.⁽²⁾ بعد مؤتمر الصومام -أوت 1956- وابتداء من سنة 1957 تشكلت الولاية السادسة لتشمل المنطقة الثالثة والتي كانت تابعة للأوراس وأصبحت المنطقة الخامسة تابعة لمنطقة سوق أهراس والقاعدة الشرقي، وأصبحت منطقة الأوراس هي الولاية الأولى لها مناطق وكل منطقة لها أربعة

(1) عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني للولاية (01)، ج3، مصدر سابق، ص 154-160.

(2) بسام العسلي: مرجع سابق، ص 192.

نواحي وكل ناحية لها أربعة قسامات والقسمة هي القاعدة التنظيمية الإقليمية في نظام الثورة، وكل قسمة لها اللجنة الخماسية (فهي همزة وصل بين الشعب وجيش التحرير الوطني).⁽¹⁾

عند اندلاع الثورة كان النظام العسكري على شكل أفواج يتراوح عدد كل فوج بين 10 و 20 مجاهدا في كل ناحية وبعد انتشار الثورة أصبح تشكيل جيش التحرير تحت نظام الفرق ويتراوح عدد كل فرقة بين 35 و 45 مجاهدا، أما بعد مؤتمر الصومام 1956 جاء نظام جديد وشكل وحدات قتالية كالآتي:

الفيلق: 350 مجاهدا، الكتيبة: 110 مجاهدا، الفرقة: 35 مجاهدا، الفوج: 20 مجاهدا، الكوماندو: 12 إلى 15 مجاهدا.⁽²⁾

⁽¹⁾ عمار ملاح: محطات حامة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، عين مليلة، الجزائر،

2012، ص 163

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 166.

المبحث الثالث: ظروف تولي محمد لعموري قيادة الولاية الأولى

على الرغم من الدور الكبير الذي نهضت به منطقة الأوراس في بداية الثورة إلا أن استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد وتفرق قيادتها إثر إعدام بشير شيحاني، أدخل المنطقة في أزمت ومشاكل عويصة وهو ما جعلها تغيب عن مؤتمر الصومام، وطالبت بتأجيل المؤتمر بحجة أن الحالة النظامية للمنطقة عامة لا تسمح لها بالمشاركة.

إن مشكلة الأوراس معقدة وتعود جذورها إلى ما قبل عام 1956، حيث ظهر صراع بين بعض قادة هذه المنطقة إثر إلقاء القبض على بن بولعيد وسجنه بقسنطينة في 11 نوفمبر 1955⁽¹⁾ وهو في طريقه إلى طرابلس لبحث مشكلة الإمداد بالأسلحة، ثم تطورت الأوضاع نحو الأسوأ جراء إغتيال نائبه بشير شيحاني بتاريخ 26 أكتوبر 1955.

كان بن بولعيد عشية خروجه من الجزائر باتجاه تونس وليبيا قد استخلف نائبه السياسي والإداري وأوصى به خيرا لاسيما أنه غريب عن المنطقة⁽²⁾، لكنه بمجرد إعتقاله تناست بعض الجماعات وصيته وبدأت تعلن طموحها لخلافته، وتبلور الموقف في بروز كتلتين: كتلة باتنة: التي التفت حول عمر بن بولعيد وأخذت تحرض على المطالبة بخلافة أخيه. كتلة خنشلة: التي كانت تدعو ضمينا لعباس لغرور⁽³⁾ المتحالف مع عاجل عجول⁽⁴⁾.

وقد احتدم التنافس بين الكتلتين في خضم الكفاح المسلح ودوامته، مما دفع شيحاني إلى ارتكاب بعض الأخطاء أوعزت عليه صدر لغرور وعجول خاصة، وخرج الثنائي من معركة الجرف مكللا بهالة النصر من قبل أنصاره، الأمر الذي شجعه على التآمر على قائد المنطقة

(1) شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 117.

(2) محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبية للنشر، (د.ط)، الجزائر، 2007، ص 123.

(3) عباس لغرور 1926-1957 : من مواليد مدينة خنشلة، عضو بحركة من أجل انتصار حركة الحريات الديمقراطية، من أنصار العمل المسلح، قائد مجموعة خنشلة خلال اندلاع ثورة نوفمبر 1954، نائب شيحاني، مسؤول الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد، شارك في معركة الجرف، أنظر محمد الشريف ولد الحسين : مرجع سابق، ص 77.

(4) عاجل عجول : 1923-1991 : من مواليد كيميل الواقع قرب أريس، انخرط في صفوف حزب الشعب والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ليواصل عمله السياسي في 1953 تحت قيادة بشير شيحاني، شارك في إطلاق الشرارة الأولى للثورة ومنذ 1955 صار أحد قادة الأوراس، أنظر : محمد الشريف ولد الحسين : المرجع نفسه، ص 77.

بالنيابة واغتياله في 23 أكتوبر 1955⁽¹⁾ ذلك أن عجول اعتبر شيخاني صغير السن ولا يتسنى له إدارة شؤون المنطقة الأولى وتم توجيه عدة إتهامات له ونفذ فيه حكم الإعدام مما أغرق المنطقة في صراعات امتدت إلى ما بعد فرار بن بولعيد في 04 نوفمبر 1955 من السجن.⁽²⁾

فقد واجه هذا الأخير صعوبات كبيرة لاستلام مقاليد المنطقة من جديد⁽³⁾ لكنه سرعان ما استشهد في مارس 1956 في ظروف غامضة عقب انفجار جهاز إشارة (إرسال واستقبال) مفخخ بإحدى الكازمات ومع عدد من المجاهدين على الرغم من أن بن بولعيد حرص في كل مرة على عدم لمس الأشياء المشبوهة حتى ولو كان قلما، وهذا مما يوحي أن هناك مؤامرة دبرت.⁽⁴⁾

بادر البعض منذ استشهاد بن بولعيد إلى الإشارة إلى عجول بأصابع الاتهام، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها:

خصومات تعود إلى ما قبل الثورة بين عجول وعمر بن بولعيد كذلك تورط عجول في مقتل شيخاني، هذه الخلفيات وأخرى قللت من حظوظ كل من عجول ولغرور في الحصول على إجماع أو أغلبية لخلافة بن بولعيد مما أدى إلى ظهور ثلاثة تكتلات كالاتي:

✓ **كتلة لغرور-عجول:** التي تمارس القيادة الفعلية على قسم من المنطقة تشمل ناحيتين خنشلة وكيمل وتحاول فرض نفسها باسم نيابة بن بولعيد على قيادة المنطقة.

✓ **كتلة باتنة:** التي شكلت قيادة جماعية مؤقتة من 12 عضو، حاول عمر بن بولعيد أن يفرض نفسه عليها.

✓ **كتلة النمامشة:** التي تمردت على عباس لغرور وشكلت قيادة وفرضت نفوذها على الناحية السادسة.⁽⁵⁾

(1) صالح لغرور: عباس لغرور من النضال إلى قلب المعركة الولاية الأولى (الأوراس، النمامشة)، منشورات الشهاب، (د.ط)، الجزائر. 2016، ص 176.

(2) شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 117.

(3) محمد عباس: مرجع سابق، ص 124.

(4) عثمان مسعود: مرجع سابق، ص 220-225.

(5) محمد عباس: المرجع نفسه، ص 170-171.

وهذه التطورات وضعت الارتباط التنظيمي أدى إلى بروز مشروع وإنشاء ولاية مستقلة تضم نواحي سوق أهراس، القالة، سدراتة، عين البيضاء، شمال تبسة، من الدعاة إليها عبد الله بلهوشات⁽¹⁾، وبناء على هذه الوضعية لا غرابة أن تستقبل الكتل الثلاثة نتائج مؤتمر الصومام بين متحفظ ورافض.⁽²⁾

ولمواجهة هذه الوضعية قرر مؤتمر الصومام إيفاد مبعوثين إلى المنطقة التي أصبحت تُعرف بالولاية الأولى قصد تبليغ قراراته ومحاولة تنظيمها لذلك تم إرسال زيغود يوسف رفقة الرائد إبراهيم مزهودي⁽³⁾ لكن تم استشهاد زيغود يوسف في 23 سبتمبر 1956 لذلك قررت لجنة التنسيق والتنفيذ تكليف عميروش بنفس المهمة رفقة أوعمران⁽⁴⁾

بعد قيام عميروش بتنظيم أموره على عجل وإثر تأخر أوعمران في الالتحاق به كما كان متفق عليه قبل اتجاه هذا الأخير إلى الولاية الرابعة، عزم عميروش على الرحيل بمفرده إلى الأوراس في شهر سبتمبر 1956 وبوصوله إلى جبل بوطالب أعاد تنظيم الأمور في المنطقة الأولى⁽⁵⁾ من الولاية الأولى وعين محمد لعموري مسؤولا عاما للمنطقة الأولى من الولاية الأولى⁽⁶⁾، دخل بعد ذلك عميروش للمنطقة الثانية وبالضبط غابة كيمل والجبل الأزرق، حيث يوجد مقر قيادة الولاية، وهناك بدأ عملية التحقيق في مقتل مصطفى بن بولعيد.

(1) عبد الله بلهوشات 1923-2013: من مواليد سدراتة ولاية سوق أهراس، قضى فترة طويلة بصفوف الجيش الفرنسي، 1955 التحق بصفوف الثورة في المنطقة الحدودية سوق أهراس، قائد بالقاعدة الشرقية سنة 1957، شارك في اجتماع الكاف وتم سجنه إلى سنة 1960، تولى قيادة الجبهة الجنوبية للجيش التحرير الوطني، قائد المنطقة العسكرية الأولى 1968-1979، عضو في مجلس الثورة، قائد أركان الجيش خلال فترة حكم الشاذلي. أنظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 87-79

(2) محمد أجروود: أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، (د.ط.)، 2014، ص 73

(3) إبراهيم مزهودي: من مواليد مدينة تبسة، من قادة جمعية العلماء، ثم تحول إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، انضم للجبهة منذ ميلادها، تولى عدة مسؤوليات في الشمال القسنطيني، عمل مساعدا زيغود يوسف، عين رادا خلال مؤتمر الصومام، أحد ممثلي جبهة التحرير في تونس، نائب في المجلس التأسيسي بعد الاستقلال، أعاد إحياء جمعية المسلمين سنة 1991، أنظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 477.

(4) عمر أوعمران 1919-1992: جند في الجيش الفرنسي، ساهم في تكوين خلايا سرية مدربة على السلاح بإحدى المدارس بشرشال، من أبرز الشخصيات التي فجرت الثورة، تولى مسؤولية ضبط الأوضاع على الشريط الحدودي ما بين 1957-1958، تولى مهمة التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، نائب في المجلس التأسيسي، أنظر آسيا تميم: مرجع سابق، ص 251.

⁵ شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 119

(6) وزارة المجاهد: من شهداء الثورة 1954-1962، مرجع سابق، ص 313.

وفي نهاية سبتمبر 1956 وصل عميروش إلى قلب الأوراس، حيث قام بتكوين لجنة، وكلفها بمهمة الاتصال بالقائد عباس لغرور الذي كان يشكل طرف في النزاع، غير أنها لم توفق بسبب اتجاه هذا الأخير إلى تونس.

وإثر الاجتماع الذي عقده عميروش مع قادة الأوراس في جبل شيليا 20 أكتوبر 1956 قرر عزل عجول من منصبه كقائد منطقة كيمل، ذلك أن الأخير رفض قرارات مؤتمر الصومام، مما جعل عميروش يعطي أمر القبض عليه، غير أن هذه العملية فشلت بسبب فرار عجول وتسليم نفسه للسلطات الفرنسية 26 أكتوبر 1956، في أعقاب هذه الأحداث قرر عميروش رفع القضية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ وطلب من قيادات المنطقة الالتحاق به إلى الولاية الثالثة.

في 02 جانفي 1957 وصل مسؤولي الولاية الأولى إلى حوض الصومام وفق الاستعدادات⁽¹⁾ وقد كان عميروش ومحمد السعيد⁽²⁾ في استقبالهم وقد عقدوا سلسلة من الاجتماعات لدراسة المشكلات التي تتخبط فيها الأوراس.⁽³⁾

غداة الاجتماع بمنطقة القبائل أعلن محمد السعيد في نهايته عن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين لعموري ممثلاً للأوراس في تونس⁽⁴⁾ لذلك تحرك موكب عميروش ولعموري باتجاه تونس عبر الشمال القسنطيني وعاد بقية القادة الآخرون إلى مناطقهم متذمرين من عدم عودة لعموري معهم.

(1) شوقي عبد الكريم: مرجع سابق، ص 121.

(2) محمد السعيد : انضم إلى حزب نجم شمال إفريقيا بفرنسا سنة 1936، أدى الخدمة العسكرية في 1955، التحق بجيش

التحرير الوطني، قائد الولاية الثالثة بعد مؤتمر الصومام 1596 إلى غاية 1957، وزير دولة مكلف بالمجاهدين خلال

الحكومة الثانية والثالثة وحتى بعد الاستقلال، عضو في مجلس الثورة، أنظر آسيا تميم : مرجع سابق، ص 231.

(3) عبد الله مقلاتي: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، وزارة المجاهدين، (د.ط)، الجزائر،

(د.ت)، ص 65.

(4) جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس بباتنة: شهداء منطقة الأوراس 1954-1962، ج1، دار الهدى للطباعة

والنشر والتوزيع، (د.ط)، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص 38.

وهكذا نجحت سلسلة الاجتماعات في تكوين قيادة متماسكة للأوراس تعتمد فيها على كفاءة لعموري وأيضاً تم تعيين محمد الشريف¹ قائداً على النمامشة وإبعاد السلطة القديمة عن الميدان.⁽²⁾ حسم اجتماع 02 أفريل 1957 بتونس مسألة القيادة في الولاية الأولى، وبعد الاتفاق تم الإعلان على تشكيل هيئة أركان الولاية الأولى على الشكل الآتي:

✓ **محمود الشريف:** صاغ ثاني مسؤول للولاية السياسي والعسكري.

✓ **عبد الله بلهوشات:** صاغ أول نائب قائد للولاية مكلف بالجانب العسكري.

✓ **لعموري محمد:** صاغ أول قائد الولاية مكلف بالجانب السياسي.

✓ **نواورة احمد:** صاغ أول نائب قائد الولاية مكلف بالأخبار والاتصالات.⁽³⁾

لكن تلك الخطوة سرعان ما جوبهن برفض شديد من طرف إطارات الولاية الذين امتعضوا عن تعيين محمود الشريف قائداً عليهم لم يوقف الصراع الداخلي بين إطارات الولاية إذ أن العديد منهم لم يكونوا راضين عن تعيين محمد الشريف قائداً عليهم، معتبرين بأن ليس من المجاهدين الأوائل الملتحقين بالثورة، بل كن ضابطاً بالجيش الفرنسي ولم يمر على التحاقه بالثورة سوى أقل من عام.⁽⁴⁾

ولم تتوقف ردود فعل القادة المحليين في الولاية الأولى المناهضة للقيادة التنفيذية عند مستوى الاحتجاج، وإنما كان ذلك مجرد تعبير علني أولي عن رفضهم للإعتراف بمقررات الصومام وبالهيئات القيادية العليا التي انبثق عنها، لذلك لم تتمكن قيادة الثورة ومن ورائها العقيد محمد الشريف من إخماد الأصوات المناوئة لسلطتها في الولاية الأولى وفي المناطق الحدودية الشمالية الشرقية إلا بسفك الدماء وتوظيف القمع والترهيب فقد تمت تصفية عدد من أبرز القادة المحليين

(1) محمد الشريف: من مواليد الشريعة ولاية تبسة، دفعة 1931 في الخدمة العسكرية برتبة ملازم أول، أسر خلال الحرب العالمية الثانية، ليتمكن من الفرار ويستدعي ثانية سنة 1942 ليعمل كضابط بالجيش الفرنسي، سرح سنة 1946، مناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان، أسهم في التكوين العسكري لشباب المنظمة الخاصة مسؤول الناحية الأولى ثم قائد الولاية الأولى سنة 1957، أنظر بويكر حفظ الله: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحر الفرنسي، سوهام للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 15-30.

(2) عبد الله مقلاتي: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 65.

(3) المرجع نفسه، ص 72.

(4) الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 172.

من أمثال عباس لغرور ولزهر شريط (1) عندما حاولوا جمع رجالهم لمواجهة قادة لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس. (2)

ولكن على الرغم من نجاح الجهاز التنفيذي الأعلى للثورة في إزاحة هؤلاء القادة، إلا أن محمود الشريف الذي استمر في الاشراف على ولايته من تونس لم يتمكن من فرض النظام بها لأنه لم يكن يتمتع بمكانة مقبولة في أوساط جيش التحرير الوطني بها، ولعله يمكننا التفسير خلفية اختياره لأسلوب القيادة عن بعد كان بسبب خشيته على نفسه من تبعات التصفيات التي مست القادة المحليين وأمام تلك الوضعية لم يتمكن محمود الشريف من تسوية مشاكله خاصة عند ازدياد عدد المعارضين بسبب لجوء القيادة التنفيذية للثورة إلى استخدام القوة في قمع معارضيه في الأوراس ومنطقة سوق أهراس، وهذا ما زاد من تأزم العلاقة بين القادة المحليين والقيادة العليا للثورة في الخارج.

وفي أبريل 1958 تم ترقية عدد من أعضاء مجالس الولايات في الداخل إلى رتبة عقيد من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تعمل على التحضير لإنشاء قيادتين عسكريتين عند الحدود الشرقية والغربية وكان من بين هؤلاء محمد لعموري ونواورة اللذين تم تكليفهما باستخلاف محمود الشريف على قيادة الولاية وبتمثيلها في قيادة العمليات الشرقية التي أسندت إلى العقيد محمد السعيد، (3) وذلك لأن محمود الشريف التحق بلجنة التنسيق والتنفيذ خلال اجتماع القاهرة وتكليفه بشؤون المالية (4) لتصبح قيادة الولاية الأولى على الشكل الآتي

✓ محمد لعموري: صاغ ثاني مسؤول عام على الولاية.

(1) لزهر شريط 1914-1596: شريط بن محمد بن حمزة، قائد من قادة الأوراس، خضع للتجنيد الاجباري خلال سنتي 1936 و1937، ثم خلال الحرب العالمية الثانية، 1953 التحق بالجيش التونسي كمتطوع، 1954 عاد إلى أرض الوطن ليلتحق بجيش التحرير الوطني في الجبل الأبيض، قائد معركة أرقو، من المعارضين لوثيقة الصومام. أنظر يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013. ص 215-226.

(2) عبد النور خليفة: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1963، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 249، 248.

(3) محمد خيضر: مرجع سابق، ص 249

(4) صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجهة التحرير الوطني 1956-1965، بن مرابط (د.ط)، الجزائر، (د.ت)، ص 50.

- ✓ أحمد نواورة: عضو مجلس الولاية، مكلف بالشؤون السياسية، (صاغ أول)
- ✓ عبد الله بلهوشات: صاغ أول مكلف بالشؤون العسكرية.
- ✓ الحاج لخضر (1): صاغ أول مكلف بالاتصال والأخبار. (2)

(1) الحاج لخضر 1914-1998: الاسم الكامل عبيدي محمد الطاهر، من مواليد مدينة باتنة منخرط في المنظمة السرية، كلف ليلة اول نوفمبر 1954 بالهجوم على الثكنة العسكرية بباتنة، قائد المنطقة الأولى ثم مسؤول عن المنطقة الثانية من الأوراس ثم قائد الولاية الأولى جوان 1958، عضو في المجلس الوطني التأسيسي، ممثلاً لمنطقة باتنة بعد الاستقلال، اعتزل السياسة سنة 1965، أنجز مشروع مسجد أول نوفمبر ومعهد العلوم الشرعية بمدينة باتنة، أنظر عبد الله مقلاطي: مرجع سابق، ص 27،28.

(2) وزارة المجاهد: من شهداء الثورة 1954-1962، مرجع سابق، ص 315.

المبحث الرابع: نشاط لعموري على رأس الولاية

ساهم تعيين لعموري في قيادة الولاية الأولى على إرساء النظام وتوحيد القيادة، حيث كان يدرك أن الشرخ عميق وأن بعض القادة يتوجب إعادتهم إلى الجادة بكل السبل الممكنة.

تولى لعموري قيادة الولاية لبضعة أشهر عرفت الولاية خلالها تطورا ملحوظا وعادت للاوراسيين مكانتهم حافظ لعموري على مجلس الولاية القديم واستعان بإطارات مشهود لهم بالحكمة والإخلاص مثل كتابه محمود الواعي وقد بذل جهودا معتبرة لتنظيم الولاية وتقويتها بالسلاح والمؤونة حيث سجل في عهده إدخال عدة قوافل أسلحة إلى الولاية الأولى وقد زود المنطقة الأولى التي كان يشرف عليها حيحي المكي (1) والحاج لخضر بجهاز إرسال لاسلكي، سهل من مهمة التواصل وبواسطته ابغ لعموري الحاج لخضر في أبريل 1958، إن لجنة التنسيق والتنفيذ عينت الحاج لخضر وعلي النمر (2) على رأس الولاية. (3)

كما أن محمد لعموري مباشرة بعد تعيينه في قياده الولاية بعث بدورية مكونة من أحمد نواورة، عبد الله بلهوشات بغرض الإطلاع على الأحوال في الواقع الميداني وحل الخلافات التي

(1) حيحي المكي: من مواليد أم البواقي، منخرط بالحركة الوطنية بقسنطينة، ناشط في صفوف الطلبة، لقي عليه القبض سنة 1955 ليمارس نشاطه داخل المعتقل، فر من السجن في أبريل 1956، عضو في مكتب قيادة المنطقة الأولى، ضابط ثاني وقائد للولاية الأولى، أنظر عمار ملاح: **قادة جيش التحرير الوطني الولاية (01)**، ج1، مرجع سابق، ص 141، 142.

(2) علي النمر 1925-1958: انضم للحركة الوطنية 1943 بباتنة وبقي في خلية باتنة، في 1948 هاجر إلى فرنسا، ناشط سياسي في 1944، انضم للفريق الرياضي (كاب CAB)، أمر على تعبئة الشعب لاحتضان الثورة ودعمها 1955، التحق بصوف الجيش الوطني الشعبي، قائد المنطقة الثانية 1957، عضو بقيادة الولاية الأولى 1958، أنظر عمار ملاح: **قادة جيش التحرير الوطني للولاية 01**، ج1، مرجع سابق، ص 29-32.

(3) عبد الله مقلاطي: **محمد لعموري ومؤامرة العقداء**، محاولة إعادة قراءة منعرج حسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 4، العدد 05، 2015، ص 76-78.

كانت تزال عالقة بين الإدارات في الداخل ومعرفة أحوال الناس الذين كانوا ضد مقررات مؤتمر الصومام جاء مع هذه الدورية صالح نزار. (1) (2)

وقد وجد أعضاء الدورية الخلاف مستفحلا في باتنة بين أعضاء الناحية الأولى ولذلك تقرر تعيين الاعضاء المختلفين في أماكن متباعدة حسما لأسباب النزاع وتهدئة الوضع بالناحية، كما تم إنهاء الخلاف الذي كان ناشبا بين مسؤولي الثانية والجماعة الذين خرجوا عن طاعتها وبعد حوالي شهر أو شهرين ونصف غادر أعضاء الدورية المنطقة عائدين الى تونس. (3)

تولى محمد لعموري أيضا منصبا قياديا في لجنة العمليات العسكرية والتي تم تشكيلها بعد أن عرفت الثورة التحريرية بعض المستجدات انعكست بصورة وخيمة على النشاط الثوري ولعل أبرزها تمثل في مشروع القيادة العسكرية الفرنسية إقامة أولى الخطوط المكهربة المعروفة بخط موريس في صائفة 1957 الذي أظهر نقاط عجز بالنسبة للجيش التحرير الوطني على حدود القاعدة الشرقية.

وفي ظل محاولة معالجة المسائل العسكرية التي ظلت قائمة طرح العقيد عمارة بوقلاز في 16 سبتمبر 1957 توحيد شبكات الدعم تحت إدارة القاعدة الشرقية، إلا ان هذا المقترح رفض من طرف كريم بلقاسم الذي كان على رأس لجنة التنسيق والتنفيذ لأنه رأى كفاءة القاعدة الشرقية بمفردها للدعم خطرا كفيلا بتركيز الثورة العسكرية عند المناطق الحدودية على حساب المناطق الداخلية وان لم يكن الأمر كذلك حقيقة فإن تفوق قيادة الثورة في تونس كان ينبع من الحرص على عدم اعطاء الفرصة لأية قيادة في المناطق الحدودية الداخلية على حد سواء وامتلاك واحتكار أهم عناصر القوة المادية بالنسبة للنشاط الثوري وهما المال والسلاح بصورة خاصة.

(1) صالح نزار 1927-1957: جند إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي 1947 ليتم ارساله إلى الفيتنام 1949-1954 أين قاد رتبة رقيب، بدأ اتصالاته مع جيش التحرير الوطني بعد عودته وتمركزه في التكنة العسكرية بمعارفة يساعد في عملية 30 ماي 1956، عمل على رفع المستوى القتالي في صفوف جيش التحرير، أنظر عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج2، مصدر سابق، ص 07-11.

(2) مصطفى مرادة: مذكرات مصطفى مرادة ابن النوي، شهادات في مواقف من مسيرة الثورة - الولاية الأولى، إعداد وتحرير: مسعود فلوسي، دار الهدى (ط.1) عين مليه الجزائر، 2003، ص 98.

(3) المصدر نفسه، ص 99.

مع مطلع سنة 1958 بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ في اعطاء فعالية أكثر في العمل الثوري على المناطق الحدودية برفع مستوى القدرة القتالية لأفراد جيش التحرير الوطني بعد ان أوكلت مهمة تأطيرها إلى أولى مجموعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي في أواخر سنة 1957 والذين استطاعوا إقناع كريم بلقاسم بضرورة إعادة هيكلة فرق مجموعات جيش التحرير الوطني للتجاوب بسرعة أفضل من الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية وقد شجعت الجهود الرامية إلى تحديث جيش التحرير الوطني في المناطق الداخلية بصورة عامة وعلّة المناطق الحدودية بصورة خاصة حيث عرفت القاعدة الشرقية مضاعفة عدد فيالقها الى اكثر من 10 فيالق هذه الجهود لقيت استحسانا في أواسط قياده الثورة في تونس التي عمدت إلى ترقية تلك الجهود الى مشروع إقامة هيئة نظامية تكلف بالإشراف على ادارة النشاط الثوري العسكري⁽¹⁾ في أبريل 1958 أخرج كريم بلقاسم الفكرة الى العلن عندما اقترح تشكيل قيادة العمليات العسكرية (C.O.M).⁽²⁾

09 أبريل 1958، حدث ميلاد قيادة العمليات العسكرية وعقدت أول اجتماع لها في 26 أبريل 1958 بحضور كريم بلقاسم وبن طوبال كما حضر الاجتماع العقداء محمد السعيد ولعموري وبوقلاز والرائد بن عودة، قسمت هذه القيادة إلى قيادة العمليات العسكرية بتونس (للشرق) وقيادة العمليات العسكرية بالمغرب (للغرب).

القيادة الأولى كانت تحت إمرة العقيد محمدي السعيد وضمت كلا من العقداء محمد لعموري وعمارة بوقلاز وعمار بن عودة وكانت سلطتها تشمل الولايات الأولى، الثانية، الثالثة، مقرها بالكاف بالتراب التونسي أما القيادة الثانية فكانت تحت إمرة العقيد بومدين وكانت سلطتها تشمل الولايتين الرابعة والخامسة ومقرها بالناظور بالتراب المغربي أما الولاية السادسة (الصحراء) فكانت مرتبطة عضويا بقيادة الغرب لكنها أيضا تابعة لقيادة الشرق.

(1) طاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، الجزائر، 2014، ص 207، 206.

(2) المرجع نفسه: ص 208.

كانت المهام الرئيسية التي كلفت بها قيادة العسكرية بشقيها تتمثل في تحطيم خط موريس وتخريب أنابيب النفط وتسوية وضعية الضباط الذين فرو من الجيش الفرنسي ليلتحقوا بحقوق جيش التحرير الوطني دون الأخذ بعين الاعتبار رتبتهم السابقة في الجيش الفرنسي. (1)

وفي الاجتماع المنعقد بتاريخ 02 جوان 1958 أثار لعموري مشكلة سياسية تتعلق بأعمال المؤسسات وقد وافقته قيادة العمليات العسكرية في ذلك، وبعثت برسالة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تطلب فيها تقديم توضيحات حول مشروع إنشاء حكومة مؤقتة وحول دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية فيما إذا كان سيستشار في هذا الشأن. (2)

(1) محمد حربي: مؤامرة لعموري، تر: محمد هناء، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 14-15، خريف/شتاء، الجزائر، 2001، ص 15.

(2) المرجع نفسه، ص 16.

الفصل الثاني: نشاط محمد العموري في الخارج

المبحث الأول: نشاطه قبل اجتماع الكاف

المبحث الثاني: أسباب وظروف عقد اجتماع الكاف

المبحث الثالث: سير الاجتماع ونتائجه

الفصل الثاني: نشاط محمد العموري في الخارج

المبحث الأول: نشاط محمد لعموري قبل اجتماع الكاف

المتتبع لمسار الأحداث بالولاية الأولى التاريخية خاصة مع بدايات عام 1958، سيقف على أن الكثير منها بني على غيض، فنصف أعضاء لجنة العمليات العسكرية خاصة محمد لعموري وعمارة بوقلاز لم يكونوا على انسجام منذ البداية مع لجنة التنسيق والتنفيذ اللذان فهما حينها أن تعيينهما في لجنة العمليات العسكرية بالشكل الذي جاء عليه، يعني تهميش وتحجيم لدورهما. فمحمد لعموري الذي كان على رأس الولاية الأولى الأوراس، قد رأى أن دوره لا يجب أن يقل عن دور الأوراس في الثورة ككل، والثاني كان يرى نفسه أنه لا يقل ندية عن باقي قادة الولايات الآخرين، ومن ثمة فإن وجودهما في الكوم حسب رأيهما كان عملا مقصودا استهدف قادة الولاية الأولى.

فضلا عن أن تعيين العقيد محمدي السعيد على رأس الكوم، لم يكن بالخبر السار بالنسبة لقادة الأوراس، حيث أن محمدي السعيد كان قد جلب إطارات غير مرغوب فيها إلى القاعدة الشرقية، وكون منها محيطا خاصا به (1)، وقد كان هذا كافيا لهذه المجموعة أن تتحرك وتضغط على الحكومة المؤقتة للحصول على دور أكبر. ثم إن محمد لعموري وعمارة بوقلاز لم يخفيا عدم رضاهما وامتعضهما من إقدام لجنة التنسيق والتنفيذ على إنشاء الحكومة المؤقتة.

ولهذا فإن الكوم قد عرف الكثير من الصراعات والتكتلات، وحسب الحكومة المؤقتة أن أعضاء منها كانوا يغذون هذه التكتلات على حساب وحدة وانسجام الكوم. وعلى إثر هذا أصدرت الحكومة المؤقتة قرارا عسيرا في نهاية سبتمبر 1958م يقضي بحل لجنة العمليات العسكرية بعد أقل من سنة على ولادتها العسيرة أيضا. وقد رافق هذا الحل مجموعة من العقوبات على بعض

(1) عثمان مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، (د.ط) دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012، ص397.

أعضاءها،⁽¹⁾ ففي 13 سبتمبر 1958 أي عشية تشكيل الحكومة المؤقتة أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ عقوبات على مجموعة من القادة العسكريين الكبار في الولاية الأولى أوراس النامشة، وعلى وجه الخصوص العقيد محمد لعموري قائد الولاية الأولى التاريخية، وكل من كان في صفه وهذا بعد احتجاجاته المتكررة على الحكومة المؤقتة ورفضه لعدة نقاط رفضا ثوريا.

وقد كانت العقوبات كالتالي:

- **محمدي السعيد:** تعليق نشاطه لمدة شهر بسبب قصور في أداء مهامه القيادية، وعدم سيطرته على الوضع، فضلا عن التعسف في استخدام السلطة، مع الإقامة القسرية في القاهرة.⁽²⁾
- **عمار بن عودة⁽³⁾:** تعليق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر بسبب تصرف مخالف لوظائفه⁽⁴⁾، وكانت تهمته السلوك الشخصي المشبوه، والأخلاق المنحطة هذا وبالإضافة إلى أنه غير متلائم مع المهام المسندة إليه.⁽⁵⁾

(1) محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية البساتين، بئر مراد رايس الجزائر، (د.ت)، 2007، ص377.

(2) محمد حربي: مؤامرة لعموري، مرجع سابق، ص16.

(3) ولد مصطفى بن عودة المدعو عمار يوم 27 سبتمبر 1925م بمدينة عنابة، التحق بصفوف الحركة الوطنية وبالضبط بصفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم المنظمة الخاصة، اعتقل في حادثة اكتشاف المنظمة الخاصة، وبعد خروجه أصبح عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم من بين أعضاء لجنة الـ22 التاريخية، أحد المشاركين في هجومات الـ20 أوت 1955م، حضر مؤتمر الصومام، عضو في لجنة العمليات العسكرية. هجيرة العماري، عبد الناصر بخوش: مجموعة الـ22 التاريخية المخططة لتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م، الزيبان للفنون المطبعية والمكتبية، مديرية المجاهدين، بسكرة الجزائر، نوفمبر 2004م، ص28.

(4) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات، ج3، الجزائر: دار البصائر، 2009، ص588.

(5) محمد زروال: المرجع نفسه، ص387.

■ **عمارة بوقلاز:** (1) تنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب، مع الإقامة القسرية بالعاصمة العراقية بغداد، وقد كانت تهمته هي قيامه بإثارة الشقاق والعجز في التسيير، (2) وتبذير أموال الثورة، إضافة إلى الجهوية وتفريق الصفوف. (3)

■ **محمد لعموري:** وقد كانت عقوبته أشد وأقسى، حيث تم تعليق نشاطه لفترة غير محدودة، (4) إضافة إلى تنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب وهناك من يقول من عقيد إلى رائد بسبب إثارة الشقاق والنزعة الجهوية وغير ذلك، (5) مع الإقامة القسرية بجدة - السعودية. (6)

إلا أننا نستعرض شهادة المجاهد صالح قوجيل المقرب من لعموري، والشاهد الذي رأى كل شيء، لما ذكر أن كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة بالحكومة المؤقتة قد استدعى العقيد لعموري، وأبلغه بالقرار الذي اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ في حقه وهو: تخفيض رتبته من عقيد إلى نقيب، واقترح عليه في نفس الوقت تعيينه ممثلاً للحكومة المؤقتة الجديدة في جدة بالمملكة العربية

(1) وهو عمارة العسكري أبوه الطاهر العسكري وأمّه نوة بوخاتم، ولد في عام 1925م بضواحي الطارف، انخرط في سلاح البحرية الفرنسية وسنه لا يتجاوز 16 سنة، انضم إلى الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري، في بداية الثورة كلف بتنظيم جهاز الاستعلامات والعداء بعنابة، وفي خريف 1955م أصبح مسؤولاً عن ناحية القالة وبني صالح ومساعداً للمناضل عمار بن عودة، وبعد مؤتمر الصومام أصبح مسؤولاً على ناحية سوق أهراس. وهذه المنطقة عرفت فيما بعد بالقاعدة الشرقية وفي أوت 1957م أصبح عضواً بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومع بداية 1958م أصبح عضواً في قيادة العمليات العسكرية، وبعد الإستقلال أصبح رجل أعمال، توفي يوم 14 أكتوبر 1996م. أنظر الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) 1954-1956م، دورية كان التاريخية، ع 17، مارس 2010م، ص 80-81.

(2) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 588.

(3) محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجاً-، مرجع سابق، ص 387.

(4) رابح بلعيد، جريدة الفجر، 20 فيفري 2010.

عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 397 (5)

(6) لونسى إبراهيم: المحاكمات العسكرية أثناء الثورة -دراسة لبعض النماذج- أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 149.

السعودية. لكن العقيد لعموري رد غاضبا: السفارة بعد الاستقلال لا قبله، ثم إنني خرجت للجهاد لا للسفارة (1).

ثم إنه لا يختلف اثنان على أن السيد كريم بلقاسم هو من اقترح هذه العقوبات على القادة المذكورين. وقد اختلفت هذه العقوبات من شخص لأخر، وقد كانت العقوبات متفاوتة من شخص لآخر، حيث كانت قاسية بشكل فادح على شخص العقيد محمد لعموري التي كانت شديدة عليه، وعلى وجه الخصوص في عدم تحديد فترة حد للعقوبة المفروضة عليه وهو ما زاد في فرط غضبه (2)، وقد بررت لجنة التنسيق والتنفيذ العقوبة القاسية على محمد لعموري وعمارة بوقلاز بسبب إثارة الشقاق والنعرات الجهوية داخل صفوف الثورة بذلك يعتبر تهديدا لوحدتها وأمنها. (3)

لقد كان هذا التمييز الفادح في إصدار العقوبات على أعضاء قادة لجنة العمليات العسكرية، الذين دخلوا في خلافات أعاقت تلك الهيئة من أداء مهامها، حافظا على تطور الامتعاظ والسخط عند أعضاء تلك الهيئة من قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على حد سواء. (4)

وهذا الأمر هو ما يدفعنا للتساؤل عن سبب قسوة العقوبات على العقيد سي لعموري، حيث أرجعتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى محاولة قادة الولاية الأولى الثلاثة للهيمنة على قيادة الثورة، وقد كانت العقوبات بذلك الشكل على الرغم من أن أول من أثار الأمر كان عمار بن عودة أولا وهذا حسب ما أكدته تقرير الكوموندان محمد عواشيرية.

وقد كان العقيد لعموري يحس أن كريم بلقاسم يرغب في تهميش قادة الأوراس، وقد بدا للعموري أن العقوبات لم تكن منصفة تماما، حيث أن كريم بلقاسم قد وفر الحماية لمحمدي السعيد

(1) صالح قوجيل: جريدة الفجر، العدد 2316، 30 جانفي 2013.

(2) مقالاتي عبد الله: محمد لعموري ومؤامرة العقداء-محاولة إعادة قراءة منرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 80.

(3) عثمان مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، ص 397.

(4) عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962-1965، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

الذي ينحدر من منطقة القبائل هو الآخر أي من نفس منطقة كريم بلقاسم، ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف قد وفرا الحماية لعمار بن عودة بحكم أن ثلاثهم من الولاية الثانية، في حين أن محمود الشريف الذي هو من الولاية الأولى، لم يكن قادر على حمايته لأنه قايع تحت سلطة كريم بلقاسم. (1)

وفي كل الأحوال فإن القرار قد صدر وصار لزاماً أن يطبق، وفي هذا الصدد بالذات يذكر أحمد توفيق المدني (2) في مذكراته أنه قد كلف شخصياً بالإشراف على تنفيذ هذه العقوبات، وبالفعل فقد نفذ ما كلف به، وقد أشرف على تسفير قادة لجنة العمليات العسكرية شخصياً، فبدأ ببوقلاز وسفره إلى بغداد، ثم عمار بن عودة إلى لبنان، إلا أن محمد لعموري حسبما يذكر توفيق المدني أنه رفض الانصياع وتنفيذ الأوامر بأن يذهب إلى السعودية (3)، غير أن بعض المصادر تذكر أن محمد لعموري كان قد التحق بالسعودية إلا أنه لم يستقر فيها ورجع مباشرة ومن السعودية إلى القاهرة. (4)

وبعد رفضه لتنفيذ الأوامر والامتنال للأحكام الصادرة في حقه والذهاب للسعودية كان لعموري قد استقر في مدينة القاهرة (5)، حيث يقول فرحات عباس في هذا الشأن أن لعموري أبدى سخطه

(1) مقلاتي عبد الله: محمد لعموري ومؤامرة العقداء: محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 82.

(2) ولد سنة 1899 بتونس من أولياء جزائريين مهاجرين وهو أحد مؤسسي حزب الدستور التونسي 1921، ومن جملة مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، حيث صر كاتباً عاماً لها سنة 1952، ومحرر رئيسي في جريدة البصائر، أنظر:

Achour cheurfi: **la classe politique Algerienne de 1900 à nos jours dictionnaire bibliographique**, éd Casbah. P 45.

(3) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 588.

(4) محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة - الولاية الأولى نموذجاً -، مرجع سابق، ص 388.

(5) الوردي قتال: قتال عراسة: مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردي قتال عراسة، ط1، دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان الجزائر، ص 154.

الشديد من قرار كريم بلقاسم مضيئا أنه لم يعاقب محمدي السعيد بحجة أنه قبائلي مثله، وبالتالي فقد قرر لعموري رفض العقوبة والذهاب للسعودية. (1)

وأثناء فترة تواجده في القاهرة طالب لعموري الحكومة المؤقتة مرارا بمحاكمته محاكمة علنية ثورية، مبدئيا استعدادا التام لتحمل كافة العواقب المترتبة إذا ثبتت إدانته فعلا. إلا أن كريم بلقاسم راوغ في الاستجابة لطلبه وحاول إبعاده قسرا إلى السعودية، لكنه في النهاية لم ينجح في ذلك، (2) وسرعان ما تحول منفي محمد لعموري إلى فسحة سمحت له بالتخطيط للانقلاب على خصومه، فبعد وصول لعموري للقاهرة أخذ فترة استراحة، ثم أصبح يتردد مرارا على عدة عناصر وطنية مكلفة بمهام في القاهرة، منها: الشيخ عبد الرحمان مهري (3) والشيخ عمر دردور، من جمعية العلماء المسلمين. وظل محمد لعموري على اتصال مستمر بقيادة الولايات الشرقية الذين ناصروه في موقفه، وتحينوا الفرصة للتخلص من الوزراء العسكريين كلهم. (4)

وقد واصل لعموري رغم خروجه القسري من الجزائر، انتقاده للجنة التنسيق والتنفيذ وقد كان غير راض تماما عن تعيين محمود الشريف عضوا بها.

وقد ذكر الطاهر الزبيري أن محمد لعموري قد بقي على اتصال دائم بقيادة الولاية الأولى التي أصبحت تحت قيادة نائبه أحمد نواورة (5)، وخلف بذلك محمد لعموري. وقد كان أحمد نواورة ساخطا جدا عن العقوبات المسلطة على لعموري، وقد عبر عن ذلك في رسالتين وجههما لرئيس الحكومة فرحات عباس. (6)

(1) فرحات عباس: تشريح حرب الجزائر، ترجمة أحمد منور، الجزائر، دار المسك، 2010، ص 325.

(2) فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990، ص 408.

(3) وهو الشقيق الأصغر للدكتور عبد الحميد مهري.

(4) محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة - الولاية الأولى نموذجا -، مرجع سابق، ص 388.

(5) الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 201.

(6) محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 481.

ويذكر المجاهد المرحوم الوردى قتال المدعو عراسة⁽¹⁾ في مذكراته الصادرة مؤخرا، أن محمد لعموري بعد رفضه تنفيذ العقوبة وبقائه في القاهرة بمصر، اتصل بنا أنا وعمر البوقصي -نسبة لعرشه ولاد بوقصة-⁽²⁾، وقدم لنا مقترحا مفاده التخطيط للعودة إلى تونس ومنها اللحاق بالجزائر. ثم يذكر أنه وافق على هذا الاقتراح المقدم للدخول إلى الأراضي التونسية، أما عمر البوقصي قد رفض ذلك رفضا قاطعا. ثم يسترسل المجاهد ويقول: لقد اتفقت معه - أي لعموري - على كل شيء، وبدأنا ترتيب العودة على أن يتم ذلك بتسهيل ودعم فتحي الديب.⁽³⁾

والجدير بالذكر أن العقيد محمد لعموري قد كسب في صفه أثناء فترة تواجده بمصر قيادة القاعدة الشرقية بقيادة الرائد محمد الطاهر عواشرية⁽⁴⁾، وقد كسب أيضا أغلب قادة الولاية الأولى - إن لم نقل كلهم - بقيادة العقيد أحمد نواورة، الذي شارك لعموري نفس الآراء والأفكار، حاله حال الرائد عواشرية⁽⁵⁾ اللذان كانا رافضين هما الآخرين بدورهما قرارات كريم بلقاسم خاصة

(1) هو المجاهد قتال الوردى المولود في أول يوليو 1925م بتبسة، وقد نشأ في عائلة فلاحية لأب ميسور الحال، ينتمي للمجاهد إلى قبيلة النمامشة الضارب تاريخها في أعماق الثورة الجزائرية، كان من بين الأطفال الذين ترددوا على الزوايا والشيوخ من أجل حفظ القرآن الكريم، حيث أنه رحل إلى تونس من أجل الدراسة، ومن ثم الالتحاق بمعهد ابن باديس بقسنطينة. شارك في معركة الجديدة، ومعركة الجرف أم المعارك. ثم تولى قيادة منطقة سوق أهراس. وقد شارك المجاهد قتال الوردى بعد ذلك في معركة أم الكمام، ومعركة الزرقة، معركة الخناق لكحل، معركة الجديدة الثانية، معركة الزاوية، معركة الزروة، معركة القلب، معركة بني صالح، معركة البطيحة، معركة أرقو الكبرى. وقد توفي المجاهد رحمه الله في يوم 25 جانفي 2018، بمسكنه وسط مدينة تبسة بعد صراع مع المرض. أنظر مذكرات الوردى قتال عراسة: مصدر سابق.

(2) هو المجاهد عمر عون بن حسونة، ولد بتبسة وترعرع فيها، عرف باسم فهد الفهود وحبه للمعارك ونصب الكمان، كان رجل الكمان ورجل الدوريات والمعارك. أنظر مذكرات الوردى قتال، المصدر نفسه، ص 185.

(3) الوردى قتال: المصدر السابق، ص 154.

(4) عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية، دار الهدى، دار الهدى، عين مليلة، 1993ص 94.

(5) ولد بقالمة سنة 1927م، عمل مع والده في الفلاحة، ثم انتقل للعيش في عنابة وهناك انتسب إلى الفرقة الثالثة للقناصة الجزائريين، كافح في إطار التجنيد الإجباري في الهند الصينية، كان من مناصلي القاعدة الشرقية، وأبرز المشاركين في قضية لعموري، استشهد في 16 مارس 1959م في تونس على خلفية قضية محمد لعموري. للمزيد ينظر تابلت عمر: القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في حرب الإستنزاف، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011، ص 221-225.

المتعلقة بتعيين الرائد علي منجلي (1) المدافع عن قرارات مؤتمر الصومام- قائداً على الحدود الجزائرية التونسية.(2)

ثم دعم أنصار لعموري بشخص له ميزان سياسي وعسكري، حيث إنضم للمعارضة فيما بعد وهو الرائد مصطفى لكلل (3) الذي كان طالباً بالقاهرة، والذي أصبح من أكبر أعوان لعموري. وإثر ذلك لجأ محمد لعموري إلى طلب المساعدة من الحكومة المصرية (وهي حكومة أجنبية) للإطاحة بالحكومة المؤقتة. وظل العقيد المبعد يتصل بفتحي الديب سرا وجهاً لفتحي الإطاحة بالحكومة المؤقتة مثلما يؤكد مصطفى الأكحل. (1)

وقد استطاع لعموري رفقة مصطفى لكلل أن يكسب الدعم المصري لهم لعدة أسباب نعدد منها: -إنكار المصريون لمؤتمر الصومام، والذي نص في أحد بنوده على أن الثورة الجزائرية ليست من صنع أي دولة أجنبية، ولو كانت هذه الدولة هي الحكومة المصرية. فقد استاء المصريون لهذه الملاحظة الأخيرة.

-تقليل المؤتمر من الوزن السياسي لأحمد بن بلة، والذي يرون فيه المصريين أنه زعيماً شرعياً للثورة الجزائرية.

(1) ولد في 7 ديسمبر 1922م، بعزابة ولاية سكيكدة، انخرط في حزب الشعب، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1955م، أصبح عضواً في هيئة الأركان العامة من 1960م إلى 1962م للمزيد ينظر: Achour cheurfi: **la classe politique Algérienne de 1900 à nos jours dictionnaire bibliographique**, éd Casbah.

(2) محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت لبنان، 1983، ص188.

(3) واسمه العسكري مصطفى لكلل وقد وردت إشارة إلى اسمه الحقيقي تارة بزغدان علي، وتارة أخرى بمصطفى باليسترو نسبة لمدينة الأخضرية أين كان عضواً بارزاً فيها، وتارة ثالثة باسم مصطفى جمعي ورابعة بالجمعي سعدي. وفي كل الأحوال فإن التسمية الأشهر هي مصطفى الأكحل وهو الذي كان طالباً قديماً في القاهرة، وقد انخرط في ربيع عام 1954 في فرقة مغاوير الشمال الإفريقي التي كان الأمير عبد الكريم يشرف عليها، كما أنه تابع الدراسة العسكرية في الكلية الحربية في القاهرة، وكان مسؤولاً عن فرقة المغاوير بالولاية الرابعة، ونائباً لعلوي خوجة. وكان من الناقلين على مؤتمر الصومام. وكانت أفكاره العروبية القومية تصب في مصب واحد مع محمد لعموري من جهة، ومع المخابرات المصرية من جهة أخرى، حوكم في قضية لعموري وأعدم معه محمد زروال اشكالية القيادة 388 ولخضر بوقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2008، ص 232.

- العلاقات الحميمة لمصطفى لكحل مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر.
- استياء عبد الناصر (2) من الحكومة المؤقتة الجزائرية لأنه كان يعتبرها خارجة وبعيدة كل البعد عن طروحاته العربية الإسلامية والتي لم تكن بدورها مطمئنة لإعلان الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس، الذي لا يجيد التكلم باللغة العربية والمتشبع بالثقافة الفرنسية والليبرالية. (3)
- رغبة جمال عبد الناصر بتصيب صديقه الأمين دباغين. (4) على رأس الحكومة المؤقتة بعد نجاح الانقلاب.
- استياء الحكومة المصرية من قيادة الثورة الجزائرية، بسبب عدم استشارتها لدى تشكيل الحكومة المؤقتة. (5)
- إستياء المصريين من بعض العناصر المناهضة لفكرة القومية العربية التي تشغل مناصب ذات نفوذ كبير في الثورة. (6)
- وقد كان طبيعيا جدا أن تؤدي هذه الأسباب مجتمعة بالحكومة المصرية إلى أن تعلن تأييدها لأي مبادرة سياسية تهدف إلى الإطاحة بالحكومة المؤقتة الجزائرية. كما كسب لعموري أيضا دعم

(1) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 588.

(2) وهو الرئيس المصري ولد سنة 1918م في أسيوط، اسمه الكامل جمال عبد الناصر حسين، إلتحق بالكلية الحربية في مارس 1931م، ثم رقي إلى رتبة صاغ أركان الحرب. نجح في الوصول إلى السلطة في 19 يوليو 1956م. من أهم أعماله تأميم قناة السويس 26 جويلية 1956م. توفي في 27 سبتمبر 1970م. للإستزادة ينظر الحسن عيسى: أعظم شخصيات التاريخ، ط 1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010م، ص ص 195-196.

(3) محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجاً-، مرجع سابق، ص 389.

(4) كان على قدر من التدين، وكان يعتبر المنافس الأول لمصالي الحاج، وطني مخلص، إلا انه متشائم بصفة مستمرة، كان موضع ثقة المجاهدين الأمر الذي دفع المسؤولين الجزائريين لعدم التخلي عنه والاستفادة من وجوده داخل الحكومة لإقناع الجيش بسلامة اتجاهات الحكومة، يرى أن الثورة أكبر من الأشخاص المسؤولين الجزائريين وينادي بضرورة الإستعانة بخبرات المصريين لمواجهة السياسة الفرنسية. فنحي الديب: مصدر سابق، ص 392.

(5) رباح لونيس: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 30.

(6) محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجاً- مرجع سابق، ص 389، 390.

المناضل العربي الإسلامي التونسي صالح بن يوسف (1) التي كانت علاقته سيئة جدا مع الحبيب بورقيبة (2) الداعم للحكومة المؤقتة. (3)

وما يجب الإشارة إليه هنا ونحن نتحدث عن لعموري فإنه قد كان حسب المخابرات المصرية ممثلة في فتحي الديب (4) على اتصال وثيق ببن طوبال وبوصوف. (5)

وإن الاتصالات قد تمت بالقاهرة، وبدون علم بعض أعضاء الحكومة المؤقتة، حيث تبين أن بوصوف أراد من خلال موقفه هذا ضمان تأمين مستقبله إذا ما نجح انقلاب لعموري الذي يدعمه

(1) ولد صالح بن يوسف في 11 أكتوبر 1907م بقرية مغراوة، وهي قرية تبعد عن مدينة ميدون بأربعة كيلومترات، وتقع شرق مدينة جربة، ترعرع صالح بن يوسف في وسط عائلي محافظ وعلى قدر كبير من الثراء، كما اشتهرت عائلته بأعمالها التجارية، وكانت تتمتع بسمعة طيبة في البلاد، وقد شب صالح بن يوسف في بيئة منفتحة وجو محافظ في نفس الوقت، وقد درس في جامع حاضر باش وهناك حفظ القرآن الكريم، ومنه إنتقل إلى معهد كارنو بالعاصمة، انضم إلى الحركة الوطنية التونسية، في وقت مبكر، وكان من الوطنيين الكبار، وقد اختلف مع بورقيبة في الأفكار والاتجاهات فقد كان يعتبر العدو التاريخي للرئيس الحبيب بورقيبة اغتيل عام 1961م بألمانيا. محمد المنصف الشابي: **صالح بن يوسف - حياة كفاح -**، ط2، دار نقوش عربية، تونس، 2007، ص17-21.

(2) ولد في 3 أوت 1903م بالمنستير، وفي عام 1913م تحصل على شهادة الإبتدائي. ثم التحق بمعهد كارنو بدأت ميولاته السياسية منذ عام 1919م، ثم انضم إلى الحزب الدستوري في 1922م، واصل دراسته بالسربون كما دخل المدرسة الحرة للعلوم السياسية، نشر عدة مقالات بداية من 1930م في جريدة اللواء التونسي والصوت التونسي. وشارك في تأسيس جريدة العمل التونسي، ثم دخل في خلاف مع أعضاء اللجنة التنفيذية مع أعضاء للحزب الدستوري، فأسس مع الماطري وثيقة الحزب الدستوري الجديد ليواصل هذا الحزب النضال بزعامة بورقيبة حتى الحصول على الاستقلال في مارس 1956م، سجن في العديد من المرات سنة 1934م وسنة 1938م. ناضل في القاهرة ما بين 1945م و1949م، تفاوض مع فرنسا بعد عودته من المعتقل سنة 1955م وقبل مشروع الاستقلال الذاتي، عين وزيرا للأمن بعد الاستقلال. وبعد ذلك تم انتخابه رئيسا للجمهورية مدى الحياة سنة 1974م، وتوفي سنة 2000م للمزيد ينظر الصافي سعيد: **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، ط4، منشورات عربية، تونس، نوفمبر 2011م، ص17 وما بعدها.

(3) راجح لونيس: **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، مرجع سابق، ص 30.

(4) واسمه الكامل فتحي مبروك ابراهيم، ولد بمصر سنة 1923م، شارك في تأسيس جهاز المخابرات العامة المصرية وإذاعة صوت العرب، وكان فتحي الديب من أبرز معاوني الرئيس المصري جمال عبد الناصر. توفي يوم 7 فيفري 2003م بالقاهرة. أنظر الطاهر جبلي: **دور القاعدة الشرقية**، ص 292.

(5) فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1990، ص406.

كل قادة القاعدة الشرقية،⁽¹⁾ بالإضافة إلى فرصة التخلص من منافسيه كريم بلقاسم ومحمود الشريف بطريقة غير مباشرة.

كما ثبت أيضا أن عبد الحفيظ بوصوف قد ساعد محمد لعموري ومصطفى الأكل من خلال تزويدهما بجواز سفر جديد، كما تؤكد أيضا حسب المخابرات المصرية أن بوصوف ولخضر بن طوبال قد عقدا اجتماعا سريا مع محمد لعموري ومصطفى الأكل قبل سفر الأخيرين لتونس. ويذكر فتحي الديب أن كل من محمد لعموري ومصطفى لاكل قد اتصلا بعبد الحفيظ بوصوف ليعلماه بمشروعهما، الذي يستهدف الإطاحة بكريم بلقاسم. ولكن بوصوف تحفظ على الأمر، فلم يشارك فيه مشاركة مباشرة، فأضمر ذلك في نفسه اعتقادا منه أن هذا الأمر سيضمن له مكانة مرموقة في تشكيل حكومة جديدة.⁽²⁾

وفي كل الأحوال فإن لعموري قد هيا كل الظروف والتي كانت بدورها ملائمة جدا بالنسبة له للإقدام على خطوة جريئة ابتدأت من الرجوع من القاهرة إلى تونس عبر ليبيا.

(1) عبد السلام فيلاي: الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، عناية الجزائر، 2013م، ص 374.

(2) فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 410.

المبحث الثاني: أسباب وظروف اجتماع الكاف

شهد شهر نوفمبر من عام 1958 بعض الأحداث المضطربة نستطيع أن نلخصها بمصطلح قضية العموري، بقيادة مجموعة من القادة العسكريين لمنطقة الأوراس أو الولاية الأولى التاريخية، بزعامة قائد المنطقة العقيد محمد العموري،⁽¹⁾ وقد كان من المقرر التخطيط لعقد اجتماع - بحسب البعض من المؤرخين - أنه كان يهدف إلى القبض على الوزراء العسكريين من أعضاء الحكومة المؤقتة، وهم على التوالي كريم بلقاسم، محمود الشريف، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف،⁽²⁾ وإدخالهم إلى الجزائر ومحاكمتهم عسكريا بمعرفة جيش التحرير وقد كانت هناك عدة أسباب دعت إلى عقد هذا الاجتماع نذكر منها الأسباب التالية:

- انحرافهم الواضح عن مبادئ الثورة الأساسية، التي أعلنت في بيان أول نوفمبر 1954م.
- العقوبات القاسية التي فرضتها الحكومة المؤقتة على العقيد محمد العموري ومن معه من قادة الأوراس الآخرون التي تفاوتت شدتها من شخص لأخر، دون سبب واضح لذلك.
- إبعادهم وتصفيتهم -الحكومة المؤقتة- للقادة الوطنيين والثوريين الحقيقيين، الذين ساهموا في الثورة منذ قيامها⁽³⁾، على غرار القائد عبان رمضان الذي تمت تصفيته دون أسباب مقنعة وهذا الملف كان العموري وجماعته قد طالبوا بفتحه في العديد من المناسبات.⁽⁴⁾ ولم يكتفوا بالتصفية السياسية والعسكرية أيضا حيث قاموا بإحلال عناصر أخرى مشبوهة ممن خدمت الاستعمار والجيش الفرنسي محلهم، بهدف السيطرة على الثورة لصالحهم الشخصي، وبالتالي الانحراف

(1) فتحي الديب: المصدر السابق، ص 408.

(2) علي كافي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1962-1946)، دار القصة، الجزائر، 1999، ص 230.

(3) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 408.

(4) Salah Goudjil: à propos du colonel Mohamed Lamouri chef historique de la wilaya 1 dans le soir d'Algérie، le 8-06-2010.

الواضح بخط الثورة الذي يقدم مصالح الجماعة على حساب المصالح الشخصية، بل وينبذها أيضا. (1)

- سوء استغلالهم لأموال الثورة، وتحويلها لحسابهم الشخصي، واعتبارها أموالهم الخاصة. (2)
 - استغلال الباءات الثلاث لمكانتهم التاريخية، (3) وخاصة كريم بلقاسم على اعتبار أنه التحق بمجموعة الستة (4) المفجرين لثورة نوفمبر، الذين لم يبق أحد منهم من ينشط في الميدان سواه. (5)
 - اتهام كريم بلقاسم بتغليب النزعة الجهوية، ووصفه وأصحابه بالطماعين في السلطة وزعامة الثورة. حيث يذكر علي كافي في مذكراته أنه قد التقى العموري في خضم هذه الأحداث، وأثناء تبادلها أطراف الحديث كان العموري في كل مرة ينتقد القيادة بشدة، ويتهم البعض منهم بالجهوية والطمع في الزعامة الثورية.

ثم يذكر علي كافي (6): أنه قد نبهه لخطورة ما يقول وأنه سيدفع الثمن غاليا إذا ما استمر في هذا الموقف (7).

(1) عبد السلام فيلالي: الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2013م، ص 373.

(2) علي كافي: مصدر سابق، ص 230.

(3) وهم كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال وقد أطلق عليهم تسمية الباءات الثلاثة باعتبار أن كل واحد منهم اسمه أو لقبه يبدأ بحرف الباء، العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 107.

(4) وهي اللجنة التنفيذية انبثقت عن اجتماع الإثنين والعشرون (22) واسمها دال على عدد أعضائها الستة، وهم على التوالي مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهدي، رايح بيطاط، كريم بلقاسم، شلي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006. ص 89.

(5) الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 203.

(6) ولد عام 1928م في الحروش بسكيكدة، وانتسب شابا يافعا إلى حزب الشعب الجزائري، وأصبح عضوا في جبهة التحرير الوطني، التحق بالثورة عام 1954م. ثم عين سفيرا للجزائر بالقاهرة في 1961م، ثم سوريا ولبنان وليبيا وتونس. ثم عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في عام 1979. انتخب علي كافي في 11 نوفمبر 1990م أمينا عاما لمنظمة المجاهدين الوطنية، وحل محل محمد بوضياف على رأس الدولة الجزائرية ما بين جويلية 1992 وجانفي 1994، أنظر بنيامين سطورة: تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012. ص 123.

(7) علي كافي: المصدر نفسه، ص 218.

وعلاوة على ذلك اتهام إطارات الولاية الثالثة⁽¹⁾ بمحاولة فرض السيطرة على جميع الهياكل الحساسة في الثورة، ووصف محمدي السعيد قائد لجنة العمليات العسكرية بالضعف في القيادة وعدم قدرته على تنفيذ المهام الموكلة إليه. وأن كريم بلقاسم هو الذي يحاول تغطية أخطائه لأنه من نفس الجهة التي ينحدر منها محمدي السعيد أي قبائلي مثله،⁽²⁾ ويذكر في هذا الشأن قتال الوردي في مذكراته مؤكدا على هذا الطرح الذي ذهب إليه محمد العموري: أن كريم بلقاسم فور دخوله إلى القاهرة قام بجمع كل من هو قبائلي من حوله، وقد كان أحدهم حارسا في مكتب المغرب العربي اسمه بشير، حوله كريم بلقاسم إلى "سي بشير" وصار ذو شأن وهندام أيضا، كما أنه منح للطبة والعمال الذين ينحدرون من أصول قبائلية زيادة في المنحة دون غيرهم، وقد أصبح يتصرف في المال العام بالمحاباة والتمييز.⁽³⁾

(1) وهي القبائل، تقع الولاية الثالثة في شرق الجزائر، وتتألف من جبال جرجرة، وحوض وادي الصومام، وجبال البيبان، والجزء الغربي من جبال البابور، وقسم من السهول العليا السطايفية، وقسم من الهضاب العليا الشرقية، جنوب وغرب جبال الحضنة. يحدها شمالا البحر المتوسط، ومن الشرق الولاية الثانية، ومن الغرب الولاية الرابعة. وهذه الولاية لعبت دورا عظيما في الثورة، كما برز منها العديد من القادة في الثورة. ومن أهم القادة الذين تعاقبوا عليها هم كريم بلقاسم، محمدي السعيد، محمد يازوران، عميروش آيت حمودة، عبد الرحمان ميرة، محند أولحاج. يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص 11.

(2) الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 204.

(3) الوردي قتال، مصدر سابق، ص 159.

- وكذلك اتهام كريم بلقاسم بالسماح للضباط الفارين من الجيش الفرنسي بالتغلغل للقيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وعلى رأسهم الكومندان إيدير مولود،⁽¹⁾ الذي قال عنه لخضر بن طوبال نفسه أنه كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري، وقد واجه هذا الفيلق جيش التحرير الوطني في معركة "كادينا" في الشمال القسنطيني. وقد تألم العقيد العموري عندما عين الرائد إيدير مسؤولاً على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم، وأصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق.⁽²⁾
- انتقاد ترقّي محمود الشريف السريعة إلى مسؤول منطقة فقائد ولاية ومنه إلى عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ في ظرف أقل من عام على التحاقه بالثورة.⁽³⁾
- تراخيهم في إيصال السلاح للداخل، وحجزهم للأسلحة والذخيرة وتركها مكدسة بليبيا وتونس، وهذا لاتخاذها وسيلة للضغط على جيش التحرير من أجل الاستجابة لمطالبهم.
- رفضهم لانعقاد المؤتمر السنوي في 10 أغسطس 1958م، وانتهاجهم سياسة دكتاتورية مستبدة ضد كل مسؤول يقف في وجههم.
- خضوعهم للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والتأثر به وبالمبادئ التي يؤمن بها وبأفكاره الليبرالية.

(1) هو الرائد مولود إيدير الذي التحق بالجيش الفرنسي بصفوف جيش التحرير في يوم 16 سبتمبر 1956م. وكان مسؤولاً عن الحدود الليبية الجزائرية في أثناء الهجوم على المناطق الصحراوية المتاخمة للحدود الليبية، عين في 1958م من شهر أفريل مديراً في ديوان دائرة الشؤون الحربية ثم مديراً لديوان وزارة القوات المسلحة أي بعد تشكيل الحكومة المؤقتة. وقد كان تعيين سببا مباشرة في إثارة الخلافات الحادة بين الضباط الثوريين والضباط القادمين من الجيش الفرنسي محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة – الولاية الأولى نموذجا-، مرجع سابق، ص 370.

(2) رابح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص 29.

(3) الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 204.

- اتجاههم للتفاوض مع فرنسا حسب ما أقره مؤتمر طنجة⁽¹⁾، مع قبولهم لأنصاف الحلول وهذا ما أغضب العموري وجماعته بشدة.⁽²⁾
- استهتارهم بالسلطة واتخاذهم لقرارات خطيرة تمس مستقبل الجزائر، دون الرجوع لأعضاء المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية.
- فرضهم لشخصيات مكروهة وغير مشهود لهم بإخلاصهم للثورة من الشعب وجيش التحرير،⁽³⁾ أمثال فرحات عباس⁽⁴⁾ الذي قال في سنة 1936م في مقاله المشهور على الإطلاق " فرنسا هي أنا" ووصف ثورة نوفمبر بأنها انتحار سياسي، ثم تخلف عن ركبها ما يزيد عن سنتين محاولاً في ذلك الوقت إقناع الفرنسيين بعزل الشعب الجزائري عن ثورته⁽⁵⁾، هذا وبالإضافة إلى العقيد محمدي السعيد "سي الناصر" ومحمود الشريف وغيرهم، ووضعهم في المراكز الحساسة في الثورة والحكومة المؤقتة دون مراعاة لشعور القادة وأفراد الجيش والشعب داخل الجزائر، وذلك بالرغم من ما هو معروف عليهم من خيانتهم للثورة الجزائرية المجيدة.⁽⁶⁾
- اقتناع عقداء الأوراس والقاعدة الشرقية بأن الثورة قد سارت عن مسارها الأصلي وأنه يجب التحرك لإصلاح الوضع قبل انفلاته أكثر.⁽⁷⁾

(1) عقد مؤتمر طنجة في مدينة طنجة المغربية وبالضبط بقصر المارشان الملكي، في 27 أفريل من عام 1958م، وهو مؤتمر ثلاثي بين كل من ممثلوا حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي، وجبهة التحرير الوطني، وقد عالج المؤتمر الذي استمر 03 أيام عدة قضايا مهمة منها العمل على تصفية آثار الهيمنة الاستعمارية في دول المغرب العربي. معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2010. ص 136، 137.

(2) مصطفى دالع: جريدة الخبر، 26 فيفري 2012.

(3) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 406.

(4) ولد في سنة 1899 بالطاهير بجيجل، زعيم ورجل سياسي جزائري، مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وعضو جبهة التحرير الوطني إبان الثورة، ورئيس أول حكومة مؤقتة لعهدتين للمزيد أنظر:

Benjamin Stora : **dictionnaire bibliographique de militants nationalistes Algériens**, éd 01 Harmathan, Paris, 1985, p 337.

(5) رابح بلعيد: مرجع سابق.

(6) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 406.

(7) الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979، ج1، دار القصة، الجزائر 2011، ص 118.

ثم إن محمد حربي قد أرجع الأسباب إلى مؤتمر الصومام وما خلفه من صراعات بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة المناطق الشرقية (الأوراس وسوق أهراس) حين رفض الأوراسيون الانضواء تحت سلطة محمود الشريف المعين من طرف اللجنة، وقد كان رأي العموري أن كريم بلقاسم هو المسؤول عن هذا الوضع الذي آلت إليه الثورة، لذلك نجده يخوض حرباً دعائية ضده في المناطق الحدودية متهما إياه بمحاباة الأقارب والاختلاس.⁽¹⁾

وتبدو للوهلة الأولى أن هذه الاتهامات متوافقة إلى حد التطابق مع الموقف المصري من الأحداث التي ثارت في المنطقة حينها، والتي تميزت بصراع خفي بين مصر وتونس، ومحاولة كل طرف بسط سيطرته ونفوذه على قادة الثورة في الداخل والخارج.⁽²⁾

لقد اختلفت وتعددت الأسباب التي دفعت بالعقيد المبعد محمد العموري إلى الدخول في هذه التجربة الجريئة ضد الحكومة المؤقتة بداية من تعيينه في لجنة العمليات العسكرية، ووصولاً إلى تسليط أقسى العقوبات عليه دون غيره، مع التفريق في العقوبات المسلطة على قادة لجنة العمليات العسكرية، وإنه مهما يكن من أمر فإن سخط العموري وغضبه الشديد من أعضاء الحكومة المؤقتة هو ما دفعه ليقدم على خطوة جريئة وهي التخطيط لعقد اجتماع في الحدود الجزائرية التونسية.

(1) محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص187،188.

(2) مصطفى دالع: مرجع سابق.

المبحث الثالث: سير الاجتماع ونتائجه

بعد النشاط الذي لعبه محمد لعموري بالقاهرة قرر رفقة الرائد مصطفى لكحل الالتحاق بالحدود التونسية رغم الحظر المفروض عليه عندما كان يتأهب لذلك كان على اتصال دائم ببعض أعضاء قيادة الولاية الأولى المقربين منه وتؤكد شهادة محمود الواعي في هذا الشأن أن لعموري عندما كان بالقاهرة هو من كان يرسل له المال وعند وصوله إلى ليبيا فإنه هاتف قيادة الولاية يطلب منهم أن ترسل إليه سيارة لتقله إلى الأراضي التونسية، فأشار عليهم محمود الواعي أن إرسال سيارة للعموري سيتسبب في اكتشاف أمره ونصحهم بأن يتدبر لعموري أمره فيدخل الأراضي التونسية كمواطن عادي⁽¹⁾، تمكن الرجلان مصطفى لكحل ومحمد لعموري بعد ذلك من الوصول إلى الكاف عن طريق عمار قرام، الذي تم إرسالهم من طرف نواورة مع عبد الله بلهوشات والذي مكنهما من عبور الحدود من دون أي مشاكل.

بعد اتصالات شهر نوفمبر 1958 مع كل من العقيد نواورة وعواشيرية⁽²⁾، تقرر عقد الاجتماع في الثاني عشر من نفس الشهر برئاسة محمد لعموري، حيث حضره كل من العقيد نواورة والعقيد بلهوشات وصالح سوفي عن الولاية الأولى وعواشيرية وأحمد دراية، شويشي العيساني، محمد الشريف مساعدي من القاعدة الشرقية⁽³⁾، ملوح محمد، قوجيل صالح، زناتي عبد الحميد، محمود الواعي، لعقون عمار⁽⁴⁾، ولعموري الذي كان يرأس هذا الاجتماع.

وحسب شهادة محمود الواعي فإن محمد لعموري عقد ثلاثة اجتماعات في الطابق الرابع بإحدى المباني بمدينة الكاف وكان هدفه من عقد هذا الاجتماع هو مناقشة الحكومة المؤقتة لدراسة

(1) شهادة محمود الواعي: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا - مرجع سابق، ص 390، 391.

(2) محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، واقع فكرة الوحدة 1954-1975، البصائر الجديدة، ط 1، الجزائر، 2013، ص 286.

(3) محمد حربي: مؤامرة لعموري، مرجع سابق، ص 15.

(4) زهير احدادن: المختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، مرجع سابق، ص 59.

العقوبات التي سلطت عليهم والتي لم يتحملها لأنها غير منصفة ولا عادلة⁽¹⁾، أما التوفيق المدني فإنه يذكر أن ملف هذه القضية كان بين يديه، رتبته وبوبه وقدمه كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الدفاع لبقية الوزراء حتى يأخذ الأذن بتنظيم محكمة عسكرية لمحاكمة المجتمعين حيث يقول هذا التقرير: أن لعموري حل بتونس خفية قادم من القاهرة، وعقد اجتماعا سريا حضره عدد من رجاله بأمره وكان منهاجه يقتضي:

- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة.
- حجز الوزراء وسجنهم في مكان بعيد.⁽²⁾
- السيطرة على القواعد الحدودية ووضعها في أيدي الولاية الأولى والقاعدة الشرقية بالقوة، وخطوا للاستيلاء على قاعدة تونس حيث مركز الثقل الرئيسي لجيش التحرير الوطني خارج حدود التراب الجزائري.

- تعيين لجنة مراقبة مكلفة بالسهر على التسيير الحسن للأموال الخارجية.⁽³⁾
- وقد ورد أيضا أن المجتمعين أرسلوا وقتئذ إلى تونس العاصمة فصيلتين من الجنود لتوقيف الوزراء، وكان الهدف ضمان قيادة الحدود التونسية الجزائرية من الشمال إلى الجنوب، ووضع اليد على كل المصالح المدنية والعسكرية الموجودة بتونس بما في ذلك قاعدة تونس وإبادة أي مقاومة تظهر من طرف الولاية الثانية والثالثة والرابعة، واقترح لعموري من جهته إنشاء لجنة مراقبة تتولى المصالح الخارجية.⁽⁴⁾

لكن محمود الواعي نفى نفي تاما هذا الموضوع -الانقلاب على الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) - إذ يقول: "أن المجتمعين لم يكونوا مفكرين في القيام بمثل هذا العمل العسكري

(1) شهادة محمود الواعي نقلا عن محمود زروال: المرجع نفسه، ص 395.

(2) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 588، 589.

(3) الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 217.

(4) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 287.

مؤكدًا كلامه هذا بأنه هو الذي كان يحزر مطالبهم بالتخفيف من العقوبات المسلطة عليهم باللغة العربية بينما كان السعيد عبيد يكتبها باللغة الفرنسية".⁽¹⁾

توقف الاجتماع بسبب تدخل الحرس القومي التونسي الذي استطاع مدهمة مكان الاجتماع وإلقاء القبض على المجتمعين بعد أن علمت الحكومة التونسية من طرف كريم بلقاسم وما كان يدور فيه، بحجة محاولة الانقلاب على الحكومة المؤقتة ووجود جاسوس تونسي مبعوث لاغتيال بورقيبة.⁽²⁾

لقد تمكن الحرس القومي التونسي من ضبط الوثائق وضبط المجتمعين باستثناء أحمد دراية وصالح سوفي الذين تمكنوا من الفرار⁽³⁾ ويذكر علي كافي أن الفضل في معرفة تفاصيل قضية لعموري يعود إلى المناضل سالم شلبك الذي كان يحسن البربرية وكان لعموري في ضيافته، حيث نقل عنه: إن لعموري عندما كلم جماعته بالهاتف في الكاف بتونس في منزل شلبك، تكلم باللهجة الشاوية ففهم ما قاله لهم، لذلك تحرك وأبلغ القيادة بما سمعه، مما جعل القيادة بتونس تتبع اتصالات لعموري واتاحت له الفرصة ليجتمع بجماعته والقي عليهم القبض أثناء ذاك.⁽⁴⁾ كذلك ذكر الطاهر سعيداني أن الرسائل التي كان يتبادلها الرجلان كانت تمر عبر كريم بلقاسم، مما يعني أن هذا الأخير على علم بيوم رجوع لعموري، لذلك كان باستطاعته إلقاء القبض عليه.⁽⁵⁾

أما الطاهر الزبيري فيذكر أن السائق الذي نقل لعموري إلى الحدود كان سائقًا لبلهوشات، أبلغ كريم بلقاسم بالاجتماع الذي يحضر له لعموري، وتحدث كريم بلقاسم مع الرئيس التونسي حول هذا الاجتماع الذي يعقد على أرضيه، وكان يريد إعطاء أوامره بإلقاء القبض على قادة الولاية الأولى

(1) شهادة محمود الواعي نقلًا عن محمد زروال: مرجع سابق، ص 395.

(2) الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، (د.ط)، الجزائر، 2013، ص 197

(3) كريم مقنوش: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس (1962-1958)، مجلة قضايا تاريخية، العدد 04، 2016، ص 125.

(4) علي كافي: مصدر سابق، ص 218.

(5) الطاهر سعيداني: مرجع سابق، ص 113.

والقاعدة الشرقية المجتمعين وخاصة أن فيلقا من جنود الولايات على الحدود كان يخضع لسلطته. لكن الرئيس التونسي رفض مواجهات مسلحة على أرضه وشدد على أن الحرس الوطني التونسي هو الذي سيقوم بهذه العملية.⁽¹⁾

أما بالنسبة لشهادة عمار قرام فقد وردت في مذكرات مصطفى مرادة⁽²⁾ الذي يذكر أنه قد تحصل عليها من عمار قرام شخصيا حيث يقول هذا الأخير: "عندما كنت في تونس مكلفا بالتسليح، كنت أحظى بثقة كبيرة لدى أعضاء الحكومة المؤقتة وقد أعطوني الحرية الكاملة في التصرف، ومنحوني التسهيلات الكاملة لدى سلطات الدول العربية التي كنت أذهب إليها لطلب السلاح للثورة.

في يوم من الأيام استدعاني سي عبد الله بلهوشات وسي أحمد نواورة، ولما التقيت بهما قال لي سي عبد الله: سنعطيك ترخيصا بالمرور لتذهب إلى ليبيا، حيث ستتجه مباشرة إلى مقهى التجارة في طرابلس، وهناك ستجد مجموعة من الاخوة تأتي بهم معك من هناك... رغم أني حينئذ لم أكن على علم بما يجري، إل أني أحسست أن شيئا ما يحدث في الخفاء.

انطلقت إلى ليبيا، ووصلت إلى المقهى المذكور على الساعة السبعة مساء، وهناك وجدت الأخ محمد لعموري وسعدي جموعي وشخص ثالث معهما.

في طريق عودتنا، وعندما وصلنا إلى (زاوة)، قال لي لعموري: نحن تحت مسؤوليتك وأمرنا بيدك... حينها فهمت ان الأمر خطير، وأن علي أن أحتاط.

(1) الطاهر زبيري: مرجع سابق، ص 202.

(2) مصطفى مرادة 1928-2007: مصطفى مرادة ابن النوي، من مواليد مدينة باتنة، كلف بمركز إيواء الجيش الوطني وكذا ربط الاتصالات بين المجاهدين في المنطقة خلال بداية الثورة، 1955 إلتحق بصنوف جيش التحرير، عين ملازم أول وعضو في قيادة الناحية الرابعة من الاوراس بعد مؤتمر الصومام، 1959 عين ضابط ثاني مسؤولا عن المنطقة الثانية، من أفريل 1959 إلى 1960 نائب لقيادة الولاية الأولى، عضو بمجلس الولاية الأولى برتبة صاغ أول بتونس، أنظر عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني، ج 1 مرجع سابق، ص 247، 248.

لذلك توقفت، وأركبتهم من الخلف وربطت عليهم بالباش، وسلكت الاتجاه المخالف للطريق لطريق الجمارك، حتى وصلت إلى الكاف.

لكني عرفت فيما بعد أن حواجز وضعت على الطريق التي كنت سأسلكها بين تونس وبن قردان، بغرض إلقاء القبض علي، لكنني عندما غيرت الاتجاه تمكنت من الإفلات. إلى ذلك الحين لم أكن قد فهمت شيئاً، لكنني بمجرد وصولي إلى الكاف بالصباح، وجدت الإخوة من كل المناطق ينتظرون سي محمد لعموري، ففهمت الأمر.

ولأنني لم أنم منذ يومين أو ثلاثة، فقد قصدت مكاناً أخذ فيه إلى النوم واستسلمت للنوم، وفي المساء عندما استفتقت في الساعة الثالثة اتجهت مباشرة إلى تونس مستقلاً سيارة، لكنني في الطريق ألقى علي القبض من طرف الإخوة التونسيين في (مزال بادي)، الذين صادروا السيارة ووضعوا السلاسل في يدي واقتادوني إلى الديوان السياسي، وهناك وجدت كلا من سي الطيب لمهيري والباهي لدغم، الذين قالوا لي: قل لنا فقط أي طريق سلكت عند عودتك من ليبيا؟ قلت لهم بأني رجعت من نفس الطريق الذي ذهبت منه، لكنهما لم يصدقا ما قلت، وفجأة انفتح الباب الجانبي للغرفة التي كنا فيها فإذا بعناصر الحكومة المؤقتة كلهم هناك: عباس، كريم، بوصوف، عبد الله، هدام، وكل الأعضاء الباقين، وقالوا لي: قل لنا الحقيقة، كيف؟

صارحتهم وقلت لهم: أن سي عبد الله بلهوشات وأحمد نواورة اعطيانني ترخيصاً بالمرور للقيام بمهمة في ليبيا والعودة منها.

كان عندي الترخيص وجواز سفر، فسلمتهما لهم، وتأكدوا من صدق كلامي.⁽¹⁾

قضيت ثلاثة أيام في الديوان السياسي، وفي تلك الأثناء كان هناك تخطيط بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية للذهاب إلى الكاف والقبض على الإخوة الذين جئت بهم من ليبيا،

(1) مصطفى مرادة: مرجع سابق، ص 102، 103.

وقد كانت الحكومة المؤقتة في تلك الأثناء في أول مراحل الاعتراف بها من قبل بعض الدول وكان ما قام به لعموري ومن معه خطيرا على الجزائر.

وبالفعل تم القبض على أولئك الإخوة في الكاف، وتم استخدام العقيد هواري بومدين لرأس المحكمة العسكرية حيث تم الحكم على البعض بالإعدام من بينهم محمد لعموري، ونجى البعض من الموت.

بعد ذلك استدعاني أعضاء الحكومة المؤقتة وسألوني: بماذا تريد أن نكافئك؟ فقلت لهم: أنا لا أريد مالا ولا أي شيء، وإنما قمت بواجبي مثلكم، لكنني فقط أريد أن يذكر اسمي في تاريخ الجزائر⁽¹⁾

سجن لعموري وجماعته في السجن لمدة أسبوع تقريبا قبل أن تقدم السلطات التونسية على تسليمهم للحكومة المؤقتة التي وضعتهم في السجن ثانيا في انتظار محاكمتهم⁽²⁾ ويذكر الشاذلي بن جديد⁽³⁾ أن لعموري ارتكب الخطأ بعقد الاجتماع في تونس وبدل عقده داخل القاعدة الشرقية حيث يذكر أنه كان بإمكانهم أن يوفر لهم الحماية الكافية، خاصة أن أغلب قادة المناطق الثلاث كانوا يساندون أطروحاتهم، حيث يقول الشاذلي أن بعد أن تم تعيينه قائدا للقاعدة الشرقية وتفاديا لاستفحال الأزمة كلف رفقة قادة المنطقتين الأولى والثالثة بالاتصال بمحمد السعيد من أجل تنظيم لقاء ممثل عن الحكومة المؤقتة لتوضيح الأمور تجنباً لوقوع مواجهة الإخوة الأشقاء، وقد سافر الشاذلي وجماعته إلى تونس حيث كانت الجماعة مسجونة، وهناك قابلوا كريم بلقاسم وبن طوبال وأكدوا لهم أن اجتماع كان مجرد اجتماع استشاري لإصلاح الأوضاع، لكن كريم وبن طوبال أصرا

(1) مصطفى مرادة: المصدر السابق، ص 104.

(2) الطاهر سعيداني: مرجع سابق، ص 197.

(3) الشاذلي بن جديد 1929-: من مواليد مدينة الطارف، في سنة 1955 انضم الجيش التحرير الوطني، قائد للقاعدة الشرقية سنة 1958، عضو في مجلس الثورة عام 1965، انتخب في 07 فيفري 1979 رئيسا للدولة، استقال سنة 1992، انظر الطيب ولد العروسي: مذكرات الشاذلي بن جديد وتاريخ الصراعات بين الرفاق والأشقاء، القدس العربي، العدد 7412، باريس، 2013/04/18.

على أن لعموري وجماعته كانوا يخططون للانقلاب على قيادة الثورة، كذلك طالب الشاذلي بإبقاء المساجين في السجن وعدم إعدامهم لكن كريم كان شرطه أن يسلم لهم أحمد دراية.⁽¹⁾ وقيل كذلك أن الرئيس التونسي قد عرضه حمايته على لعموري لكن هذا الأخير رفض وفضل أن يسلم امره لرفقاء السلاح.⁽²⁾

(1) الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979، ج 1، دار القصبة، (د.ط)، الجزائر، 2011، ص 123.

(2) عثمان مسعود: الثورة التحريرية امام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 407.

الفصل الثالث: المحاكمة ونهاية محمد العموري

المبحث الاول: القضاء أثناء الثورة

المبحث الثاني: تطور القضاء الثوري

المبحث الثالث: محاكمة العقءاء ونهاية العموري

الفصل الثالث: القضاء أثناء الثورة

قبل التعرض لتفاصيل ومجريات محاكمة عقداء الأوراس وكل وقائعها، وجب أولاً أن نتعرف على كيف كان القضاء أثناء الثورة التحريرية، وعن مرجعياته وأهم مميزاته أيضاً، وتطوره خلال الثورة التحريرية، فضلاً عن المحاكم العسكرية آنذاك، التي باتت ضرورياً جداً أن نقوم بتسليط الضوء عليها، وهذا كون قضية العموري أو عقداء الأوراس والتي هي محل دراستنا تعتبر نموذجاً من نماذجها.

المبحث الأول: القضاء أثناء الثورة

1. الشريعة الإسلامية: شكلت الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي لقانون الثورة لكونها كانت منطق سلوكيات الجزائريين الدينية والدنيوية، وركيزة لدفع الجماهير للالتفاف حول الثورة ومساندتها. إضافة إلى وضع المواطنين أمام مسؤولياتهم تجاه الوطن والثورة معا، لذلك فقد انطلقت العقوبات من هذا المبدأ ألا وهو تطبيق الشريعة الإسلامية.

2. بيان أول نوفمبر: وهو أول مرجع اعتمده الثورة، فهو يعتبر دستورها، لأن الثورة لم تكن عملا مسلحا فقط، بل شملت نواحي تنظيمية فكرية واجتماعية أيضا. لذلك فقد حدد البيان مبدأ قانوني هام وهو العدالة والمساواة دون تفرقة على أساس عرقي أو ديني أو لغوي. فقد كان البيان بمثابة صرخة لجميع الشرائح الاجتماعية لدى الشعب ومنه فبيان أول نوفمبر وثيقة هامة في القضاء أثناء الثورة.⁽¹⁾

3. مؤتمر الصومام: ويمكن القول أن القضاء قبل مؤتمر الصومام كان حتمية استراتيجية مضادة للاستعمار، وذلك أن الهدف هو كسب الشعب إلى جانب الثورة، ويجب القول أن مؤتمر الصومام قد فصل مهمة القاضي على المسؤول السياسي، وعين قضاة للإشراف المباشر على هذا الجهاز الخطير،⁽²⁾ ثم إن المؤتمر أكد أنه ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية أن يحكم عليه بالإعدام، إذ يجب تشكيل محاكم أولا، فضلا عن أن الذبح ممنوع منعا باتا، ومن حق المتهم أن يختار من يدافع عنه⁽³⁾، ومن المهم أن نذكر أن نصوص مؤتمر الصومام في مجال القضاء، قد جاءت مكتملة للتعليمات التي صدرت وطبقت من قبل⁽⁴⁾. إذ أنه

(1) محمد غربي: القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، ص 139.

(2) يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 328.

(3) جمال يحيوي: القضاء الثوري 1954-1962 خصائص ومرجعيات، أعمال الملتقى الوطني الأول القضاء إبان ثورة التحرير، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 109.

(4) يوسف مناصرية: القضاء في الثورة من خلال بعض النصوص الاستراتيجية القضاء في الثورة وأهدافه، أعمال الملتقى الوطني الأول القضاء إبان ثورة التحرير، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 109.

من الخطأ أن نقول أن الثورة قررت منذ مؤتمر الصومام معالجة الخلافات والنزاعات بين الجزائريين وفق الشريعة الإسلامية، ذلك أن مبدأ الشريعة كان قائماً قبل ذلك في تصرفات المجاهدين.⁽¹⁾

لقد كان جاء تنظيم القضاء لكي تستمر الثورة في أداء العمل القضائي ولتفرض الانضباط الثوري، خاصة وأن أي تلاعب أو أي إخلال بالواجب يفقدها مصداقيتها. ولهذا السبب أنشأت الثورة ما يلي:

أ. اللجان القضائية.

ب. المحاكم المدنية.

ج. المحاكم الثورية أو المحاكم العسكرية: وهي التي تهمنا هنا، إذ كانت جبهة التحرير قد خولت النظر في الجرائم البسيطة للجان القضاء والمحافظ السياسي، وأوكلت النظر في الجرائم الأخرى للمحاكم الثورية التي تختلف تشكيلتها باختلاف المتهم (مدني أم عضو في جبهة التحرير الوطني) ورتبته. وكانت تنقسم إلى:

• **المحاكم الثورية المختصة في جرائم المدنيين:** أنشأت في كل النواحي للنظر في الجرائم الجسيمة، التي يرتكبها المدنيين، ويكون مسئول الناحية وهو المسئول السياسي والعسكري رئيساً لها.⁽²⁾

• **المحاكم الثورية المتخصصة في جرائم العسكريين:** إذا كان الخطأ الذي ارتكبه الجندي بسيطاً، يحاكم في الكتيبة التي ينتمي إليها سواء بتجريده من سلاحه أو فرض ساعات إضافية للحراسة، وقد اعتبر هذا الإجراء عقوبة نفسية كبيرة للجندي خاصة أمام زملائه، علماً أن كل متهم يظل برئاً حتى تثبت إدانته.⁽³⁾

أما في الحالات الأخرى فيحال المتهم إلى إحدى المحاكم التالية:

(1) يوسف مناصرية: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 328.

(2) محمد زروال: اللامامشة في الثورة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 69-73.

(3) محمد غربي: مرجع سابق، ص 142.

1- محكمة الناحية:

يقاضى أمامها الجندي أو ضابط صف إذا ارتكب جريمة بسيطة، وكانت تتكون من:

- مسؤول الناحية رئيسا.
- المسؤول العسكري للناحية ممثلا للنيابة.
- المحافظ السياسي للناحية أو مسؤول القطاع، أو المحافظ السياسي للقطاع مساعدا.
- مسئول من أي درجة كانت يمكن اختياره كمدافع.

2- يقاضى أممها الضابط الذي يرتكب جريمة، وتشبه تشكيلتها تشكيل محكمة الناحية. ويرأسها

مسئول المنطقة.⁽¹⁾

3- المحكمتان الثوريتان ما بين الولايات:

هما أعلى الجهات القضائية في الدولة، تتواجدان على مستوى الحدود الغربية والشرقية، وتختصان في الفصل في أول وآخر درجة في الجرائم المرتكبة، سواء أكانت بسيطة أم جسيمة، داخل أو خارج الوطن، تتكون أجهزتها من:

- غرفة تحقيق ويشرف عليها ضابط ذو رتبة رقيب على الأقل.
- قاضي رئيسا ومجموعة من القضاة مساعدين.
- الدفاع
- النيابة العامة.
- مصلحة كتابة الضبط.

وتجدر الملاحظة إلى أجهزة هاتين المحكمتين لم تكونا دائمتين باستثناء غرفة التحقيق،

نظرا للدور الذي كانت تقوم به.⁽²⁾

وبما أن الأحكام كانت غير قابلة للطعن أو الاستئناف، فقد كان التنفيذ يتم مباشرة. والمجرم يعدم رميا بالرصاص أو شنقا في الظروف القاهرة، أما الذبح والبتير فممنوع منعاً باتاً،

(1) محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 76.

(2) محمد غربي: مرجع سابق، ص143.

ولا يستعمل إلا ضد الخونة في الغالب، وغالبا ما كانت تنفذ هذه العقوبات فيمن قام بفعل يمس بمبدأ الإسلام، مثل تهمة الزنا، أو اختلاس أموال الجيش...⁽¹⁾

(1) لونيبي إبراهيم: مرجع سابق، ص 144.

المبحث الثاني: تطور القضاء الثوري

عرف القضاء عند جبهة وجيش التحرير الوطني عدة تطورات وخصائص نذكر منها:

✓ **الخاصية الأولى للقضاء أثناء الثورة:** هي انعدام المقر أو المكان، حيث لم تكن توجد أثناء الثورة مؤسسة قائمة تسمى محكمة فالمكان غالبا ما يكون سريرا وكانت أغلب المحاكمات تجري إما في المساجد أو في البيوت، وفي أحيان كثيرة تجرى في الغابات أو في الجبال.

✓ **الخاصية الثانية:** التي ميزت القضاء أثناء الثورة هي أن القاضي ظل ولمدة طويلة يعين من طرف القائد السياسي، حيث أنه لم يكن هناك هيكل تنظيمي خاص بالقضاء. (1)

✓ **الخاصية الثالثة:** اهتم القضاء الثوري بالإنسان في حد ذاته لأنه كان يمثل رأسمال الثورة، كما كان يقال آنذاك. حيث كان للجزائريين نفس الحقوق ونفس الواجبات في نظر القضاء الثوري، إذن فالنقطة الرئيسة هي المساواة بين أفراد الشعب. (2)

✓ **الخاصية الرابعة:** التي كان يتمتع بها قضاء ثورة التحرير الوطني هي الهدف، لأن الهدف من هذا القضاء ليس في كونه هيكلا إداريا قائما بذاته وإنما في كونه يسعى إلى فصل الشعب أو عزل الشعب عن السلطة الاستعمارية، وذلك من خلال تحرير الإنسان ورفض الظلم الاستعماري.

✓ **الخاصية الخامسة:** للقضاء الثوري أنه كان متعدد الوظائف، فالقاضي الثوري لم يكن مثلما هو الحال في عهدنا قاضيا فقط، بل كان يمارس وظائف شتى فهو قاضي ومسؤول عن الأحوال الشخصية عن طريق وظيفة التوثيق فهو موثق، وهو معلم ومربي، ويتولى مهمة إصدار الفتاوى الدينية، نظرا لمعرفته بأحوال الشريعة الإسلامية، كما كان يتولى الإمامة في بعض النواحي أيضا، ويقوم بدور التوعية السياسية والتعبئة الشعبية، كما كان مراقبا ماليا أيضا، ويقوم بجمع أموال الزكاة في بعض النواحي والولايات. (3)

(1) جمال يحيوي: مرجع سابق، ص 117.

(2) مليكة عالم: التنظيم القضائي الثوري 1954م-1962م - الولاية الرابعة نموذجا -، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2013-2014، ص 221.

(3) جمال يحيوي: المرجع نفسه، ص 119.

✓ **الخاصية السادسة:** وتتمثل في تعدد التسميات، قلنا في البداية أنه لم يكن هناك هيكل خاص بالقضاة وبالتالي وجدنا القاضي في بعض المناطق الأخرى يسمى باللجنة الشرعية، كما هو الحال بالنسبة للولاية الثانية التاريخية.

✓ **الخاصية السابعة:** وتتعلق بالاختلاف في التنظيم من ولاية إلى أخرى، حيث لم يوجد هناك تنظيماً موحداً فيما يخص القضاء، وذلك حسب ظروف كل ولاية.⁽¹⁾

✓ **الخاصية الثامنة:** وهي التنفيذ السريع للأحكام، لأن الطعن في الأحكام غير ممكن وهذه نقطة مهمة جداً.

✓ **الخاصية التاسعة:** وتخص الصفات السامية للقاضي، والتي قلما نجدها متوفرة في بعض الوظائف الأخرى، فقاضي جبهة التحرير الوطني لم يكن يختار الوظيفة، بل كانت تختار له.⁽²⁾

لقد اتخذت الثورة مجموعة من الإجراءات لتحسين سيرة المجاهد وتربيته عند نسيان أو إهمال أو التقصير في واجبه، ولضبط قائمة الجرائم قسمت جبهة التحرير الوطني الأخطاء إلى ثلاثة درجات، وفقاً لدرجات خطورتها:

1. الأخطاء البسيطة وتتمثل في:

- عدم دفع الاشتراكات المقدرة على عموم الشعب.
- ترك الكلاب ليلاً في طرق جيش التحرير الوطني، والعقوبة هي قتل الكلب أمام أعين صاحبه فوراً.
- عدم التصريح للمصلحة الإدارية لجيش وجبهة التحرير الوطني بالزواج والمواليد والوفيات.⁽³⁾
- قطع أشجار الغابات دون إذن.
- عدم احترام النظافة الشخصية والعامّة.

(1) مليكة عالم: مرجع سابق، ص 222.

(2) جمال يحيوي: مرجع سابق، ص 121.

(3) محمد غربي: مرجع سابق، ص 142.

- التدخين، والعقوبة هي قطع الأنف.(1)
- الاستماع إلى "صوت البلاد"(2)
- الاستماع إلى الأسطوانات المنافية للأخلاق.(3)
- عدم الاستجابة لدعوات جبهة التحرير الوطني.
- الضرب والجرح البسيط.(4)
- العقوبات التي تترتب على هذه المخالفات تتراوح بين التوبيخ ومضاعفة تنفيذ ما قصر فيه من مهام، والحراسة مرورا ببلق الرأس أو الدفن في الأرض.(5)

2. الأخطاء الجسيمة وتشمل:

- محاولة القتل.
- الاغتصاب.
- الإهانة.
- تناول الخمر.
- إشعال النيران.
- التغيب عن الاجتماعات.(6)
- السرقة.

(1) عبد الحميد زوز: محطات في تاريخ الجزائر . دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء الوثائق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. س. ن). ص 350.

(2) إذاعة موازية لإذاعة صوت الجزائر، أنشأتها السلطات الفرنسية للدعاية والترويج لفكرة "الجزائر فرنسية" والعمل على تشويه الثورة والمجاهدين وممارسة الضغوطات النفسية على الجزائريين بهدف إضعافهم، يشرف عليها رجل ذو خبرة في الدعاية والحرب النفسية، للاستزادة ينظر: قدور ريان: الإذاعة السرية (صوت الجزائر الحرة المكافحة) التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956م - 1962م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2001م، ص 51.

(3) عبد العالي رزاق: جريدة الشروق، 25 أكتوبر 2012.

(4) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 350.

(5) عبد العالي رزاق: المرجع نفسه.

(6) عبد الحميد زوزو: المرجع نفسه، ص 350.

- لعب الدومينو والميسر القمار. (1)
- الغش والتزوير.
- الكذب والشهادة الخاطئة.
- عدم مد يد المساعدة.
- التتقل دون إذن مسبق من جيش وجبهة التحرير الوطني. (2)
- إفشاء السر العسكري.
- خصام المسؤولين أمام المجاهدين.
- تضييع الوثائق ونسيانها.
- النعاس أثناء الحراسة.

وهذه الأخطاء تبدأ عقوبتها من التخفيض في مستوى المسؤولية إلى سحب الرتبة

العسكرية نهائياً.

3. الأخطاء الخطيرة وتشمل:

- الخيانة.
- الانضمام إلى العدو.
- الفرار وترك المجروح والسلاح.
- تكوين أحزاب. (3)
- الانشقاق والتمرد.
- الانهزام.
- القتل العمدي.
- التقارير الكاذبة.
- عدم تأدية المهمة.

(1) عبد العالي رزاقى: المرجع نفسه.

(2) محمد غربي: مرجع سابق، ص 142.

(3) عبد العالي رزاقى: مرجع سابق.

- الجبن أمام العدو. (1)
- تبذير أو اختلاس أموال الثورة.
- التخلي عن المنصب.
- التحطيم العمدي للمواد.
- تضييع أو عدم إيصال خبر.
- تثبيط العزائم.
- الزنا.
- عدم الانضباط.
- إثارة النعرات الجهوية. (2)

ولا بأس أن نشير إلى أن عدالة جبهة التحرير الوطني، على الرغم من عدم اعتراف المستعمر الفرنسي بها، إلا أنها قد نجحت في تحقيق العديد من النجاحات التي تحسب لها⁽³⁾، والملاحظ أنه من خلال العقوبات الواردة أن المشرع الجزائري كان متشددا في وضع القوانين، وصارما في تنفيذها أيضا، استجابة لظروف الثورة ولقلة وعي المواطنين بالمهام المنوطة بها، وكذا الدسائس التي كانت تدبرها السلطات الفرنسية لإجهاضها -الثورة- فكانت توجه إنذارا أوليا للعناصر التي تخالف أوامرها. فإن استجابات أعفيت من المتابعات، وإن تمادت كان العقاب بانتظارها، وذلك لتعويد المواطنين على التضحية وأيضا المحافظة على سلامة الجسم وكبح جماح النفس، ولتوجيه ضربة قاضية للاقتصاد الفرنسي، ولذلك حظرت جبهة التحرير الوطني تناول الشمة والدخان وشرب الخمر.

(1) محمد غربي: مرجع سابق، ص 143.

(2) جمال يحيوي: مرجع سابق، ص 127.

(3) حمود شايد: دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: كابوية عبد الرحمان، مطبعة روطو الجزائر، (د.ت)، ص 267.

ومهما كان الأمر فإن موضوع القضاء في الثورة التحريرية موضوع شائك بطبعه ويحتاج إلى الكثير من الجهد والبحث والتنقيب في مختلف دور الأرشيف والوثائق الجزائرية والاستعمارية وجميع الوثائق والنصوص المتبادلة بين المجاهدين.

المبحث الثالث: محاكمة العقلاء ونهاية العموري

لقد بات حريا بنا أن نعيد قراءة أحداث الثورة التحريرية بعيدا عن أي تزييف أو اختلاق مصلي، أو استمالة إلى جهة معينة، وإنه من الضروري أن نلتزم بالموضوعية ونحن نسرد تاريخ ثورتنا، ووجب أيضا أن نزيل العتمة عن محطات هامة في عملية تقييم موضوعي للمواقف والتضحيات. عند تعرضنا للقضايا الحساسة خاصة إذا كانت تتعلق بالمحاكمات أثناء الثورة. وهذا ما سنحاول ألا ننساه في تطرقنا إلى المحاكمة الأخطر في الثورة وهي محاكمة عقلاء النمامشة.

حيث أنه بعد أن انكشف اجتماع العموري ومن معه من طرف الوزراء العسكريين- الباءات الثلاثة- بعد وشاية الليبي سالم شلبك أو عمار قرام من جهة، وتدخل محمود الشريف من جهة ثانية، ووشاية عبد الحفيظ بوصوف من جهة ثالثة، ومشاركة الحكومة التونسية في ذلك من جهة رابعة، حيث سلمتهم الحكومة التونسية للقيادة العليا بتاريخ 15 نوفمبر 1958م التي سجنتهم هي الأخرى،⁽¹⁾ مع تعذيبهم بطرق فضيعة لا تختلف عن تلك التي مارسها الجنرالات الفرنسيين أمثال جاك ماسو⁽²⁾ والجنرال بيجار ضد المجاهدين والمجاهدات الجزائريين.⁽³⁾

(1) قتال الوردي: مصدر سابق، ص 155.

(2) رابح بلعيد: جريدة الفجر، 20 فيفري 2010.

(3) وقد كان هؤلاء المستجوبون قد خضعوا لعمليات متنوعة من التعذيب متنوعة من التعذيب بالكهرباء والحرق بالسجائر والضرب بالسياط. وقد كان كريم بلقاسم قد اختصر استنطاق محمد العموري في هذه الكلمة التي طالما كان يرددتها وهي قوله: "ليس هناك رحمة، وليس هناك ظلم". وقد كان كريم بلقاسم يهدد العقيد محمد العموري بسيجارتته المولعة ويقول له: "تكلم كما يتكلم الرجال وكما كنت قبل هذا، وإلا فإنني سوف أضع سيجارتي في عينيك" فيجيبه محمد العموري "لم أكن أريد أن أتأمر، كنت أريد أن ألتحق بولاييتي، لكن كجندي بسيط".

وأما الأخضر بن طوبال فكان يقول له: "ماذا كان ينقصك في جدة، لقد كانت لديك سيارة من نوع "مرسيدس" وسائق وتتقاضى مرتبا بـ 5000 فرنك كل شهر، في الوقت الذي كان فيه فرحات عباس رئيس مجلس الوزراء يتقاضى كما تتقاضى أنت، ولكن ليست له سيارة. إنك تدعي أننا نتردد على المقاصف، ونتناول الكحول ونأكل لحم الخنزير، أما تذكر أنك أنت نفسك كنت قد ذهبت إلى مقصف في القاهرة؟ أنظر محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجاً-، مرجع سابق، ص 402.

دون أن ننسى دور المخابرات الغربية وخاصة الفرنسية التي لم تكن غافلة عما يخطط له العموري وفتحي الديب ويعلمون بكل تحركاتهم.⁽¹⁾

ومهما اختلفت الأسباب وتعددت تبقى النتيجة واحدة وهي كشف هذا الاجتماع، وعلى إثر ذلك، حاول عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ومحمود الشريف إقناع كريم بلقاسم لاتخاذ قرار عاجل يقضي بإعدام مدبري الانقلاب ووضع الجيش بالداخل والحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع، وكان بوصوف على هذا الموقف رغبة منه في التخلص السريع من المجتمعين حتى لا ينكشف دوره في التآمر معهم. أما بالنسبة لمحمود الشريف فقد دفعه كرهه وحقده الشديد للعموري وجماعته إلى أن يطالب كريم بلقاسم بإعدامهم.⁽²⁾

وقد تأثر كريم بلقاسم برأي الوزراء المحيطين به حيث قدم ملفا ضخما حول هذه القضية بصفته وزير القوات المسلحة طالبا من زملائه الإذن بإنشاء "محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين".⁽³⁾ وبناء على ذلك قامت الحكومة المؤقتة بتشكيل محكمة عسكرية⁽⁴⁾ بموجب قرار منها وذلك في حدود 20 جانفي 1959، ترأسها العقيد هواري بومدين⁽⁵⁾ قائد أركان الغرب للنظر في قضية محمد العموري ورفاقه.⁽⁶⁾

(1) رايح بلعيد: جريدة الفجر، 20 فيفري 2010.

(2) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 408.

(3) محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ص 483.

(4) الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 203.

(5) ولد هواري بومدين أو محمد بوخروبة بتاريخ 23 أوت 1932م بدوار بني عدي ببلدية حساينية (كلوزال سابقا) لأب يدعى الحاج إبراهيم بوخروبة، وأمه تونس بوهزيلة، كان يتردد على المدرسة القرآنية بالمنطقة أين حفظ القرآن الكريم. شارك في مظاهرات 8 ماي وعمره 13 سنة. سافر إلى القاهرة للدراسة بالأزهر. وقد انخرط في صفوف الثورة في القاهرة وجاء إلى الجزائر على متن اليخت دينا مع شحنة من الأسلحة. تولى في سنة 1957م قيادة الولاية الخامسة، وفي سنة 1958م ترأس قيادة هيئة الأركان الغربية، وفي 1960م ترأس هيئة الأركان. وفي عام 1962م وبعد قيام الجمهورية الجزائرية تقلد فيها منصب وزير الدفاع، ليقوم بعدها بانقلاب عسكري على الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965م وظل في منصب رئيس الجمهورية إلى غاية وفاته عام 1978م، للمزيد أنظر سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، البليلة الجزائر، 1997م. ص 15 وما بعدها. ويحي أبو زكريا: الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، ناشري، 2003، ص 19.

(6) Sylvie Thénault: Histoire de la guerre d'indépendance algérienne, Flammarion, 2005, p185.

وقد كانت المحكمة متكونة من:

علي منجلي⁽¹⁾: وكيلًا للجمهورية.

وكل من سليمان دهيليس⁽²⁾ وقايد أحمد⁽³⁾ عينا كقاضيين ومستشارين -في نفس الوقت- لرئيس المحكمة.⁽⁴⁾

الرائد سليمان: قاضيا،⁽⁵⁾ وقد عين كل من علي مشيش، عبد العزيز زرداني (من الولاية الأولى)، الملازم الأول فلاح (من الولاية الرابعة) كمحلف وأحمد روابح كاتب ضبط.⁽⁶⁾

وأما أسماء الذين حاكمهم بومدين في هذه القضية حسب مهدي الشريف (أول أمين عام لرئاسة الأركان في الجزائر) كانت كالتالي:

(1) ولد في 7 ديسمبر 1922م بمدينة عزابة ولاية سكيكدة، أنهى تعليمه الابتدائي، انخرط في صفوف حزب الشعب، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ثم التحق بالثورة في 20 أوت 1955م، عين مسؤولاً عن المنطقة الثالثة بالولاية الثانية، ثم عضواً في هيئة الأركان الموحدة سنة 1960م. للمزيد ينظر بوعلام بلقاسمي وآخرون: مرجع سابق، ص 295.

(2) المدعو سي الصادق ولد في 14 فيفري 1920م بواسنية تيزي وزو، انخرط في حزب الشعب 1942م، سافر إلى فرنسا للعمل في سنة 1944م. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في 02 نوفمبر 1954م. هو مجاهد وقائد الولاية الرابعة خلال حرب التحرير. شارك في مؤتمر الصومام 1956م، وبعد ذهاب عمر أوعمران إلى تونس سنة 1957م خلفه على رأس الولاية الرابعة، وتم تعيينه برتبة عقيد، وأصبح عضو في المجلس الوطني للثورة من 1957م إلى 1962م، عين نائب العقيد هواري بومدين بصفة قائد العمليات العسكرية. للمزيد أنظر ولد الحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009. ص 92.

(3) ولد بتيارت، تعلم في مدينة عين الكرمة، وانضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1955م. وعين نائبا لهواري بومدين، ثم عضواً في هيئة الأركان العامة، أنظر بلقاسم بوعلام وآخرون: موسوعة أعلام الجزائر 1954م-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007 ص 295

(4) محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة-الولاية الأولى نموذجاً-، مرجع سابق، ص 402.

(5) محمد حربي: مؤامرة العموري، مصدر سابق، ص 28.

(6) عثمان مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 404.

العقيد محمد العموري، الرائد محمد عواشيرة، العقيد أحمد نواورة، الرائد مصطفى الأكل، الرائد عبد الله بلهوشات⁽¹⁾، الرائد دراية، النقيب صالح قوجيل، بودوغ محمد الصغير، النقيب عباس غزيل، النقيب ملوح محمد صالح، النقيب مساعدي محمد الشريف، لخضر بلحاج، عمار معاش⁽²⁾، الملازم عمار العقون، الملازم عبد الحميد زناتي، حمودي زناتي، الملازم محمود الواعي، رابح مضوي، أحمد بودوغ، محمد صالح بن فيالة، السعيد مشلق، السعيد عبيد، الرائد، عبد الكريم حمروش، والرائد شويشي العيساني⁽³⁾، وكان من المفروض أن يكون العقيد الطاهر الزبيري حاضرا معهم حيث يقول في مذكراته: لو لم أكن مريضا وأعالج عند الطبيب فرانز فانون⁽⁴⁾ لكنت قد حضرت الاجتماع.⁽⁵⁾

وبعد شهر كاملا من التحقيق تلتها المحاكمة التي دامت أسبوعا كاملا،⁽⁶⁾ وقد كان العقيد العموري في هذه الأثناء متفائلا بإسناد رئاسة المحكمة إلى هواري بومدين لأنه كان يعتقد بأنهما على نفس الخط والمطالب.⁽⁷⁾

(1) ولد في 1933م، وتطوع في الجيش الفرنسي في عام 1945م وهرب منه في 1956م، ليلتحق بجيش التحرير الوطني. من أهم العناصر في القاعدة الشرقية ومن أهم المشاركين في قضية العموري. أصبح عضوا في مجلس الثورة الذي خرج من أحداث 19 جوان 1965م وتولى قيادة المنطقة العسكرية الأولى - أي مدينة الجزائر - من 1968 إلى 1979، رقي إلى رتبة لواء أعلى رتبة في جيش التحرير الوطني، أحيل للتقاعد في يوليو 1989. بنيامين سطورة: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص122.

(2) ولد عمار معاش المعروف بمارشي نوار بتاريخ 1 فيفري 1925م ببابوس، وهو ابن علي بن براهيم معاش، سمي مارشي نوار نتيجة لنشاطه، حيث كان يمارس التجارة الموازية أي دون رخصة، انضم إلى صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وعند اندلاع الثورة التحريرية كان يعمل تحت امرة مصطفى بن بولعيد ونائبه شبحاني بشير وعاجل عجول. توفي في 10 مارس 1981م

(3) فيديو كيفية اغتيال عقداء الأوراس، تاريخ المشاهدة 15 مارس 2018، الموقع اليوتيوب، نشر قبل سنتين.

(4) ولد فرانز فانون بجز الأنتيل، ومات جزائريا عن عمر يناهز 36 عاما. كان فرانز فانون طبيب أمراض عقلية، وقد كان مناضلا في صفوف جبهة التحرير الوطني الجزائرية من 1955 إلى 1961 وله كتب عديدة منها العام الخامس للثورة، معذبو الأرض ولأجل الثورة الإفريقية. فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2004.

(5) الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص206.

(6) محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص189.

(7) صالح قوجيل: جريدة الفجر، مرجع سابق.

- وقد وجهت للعقيد العموري أثناء محاكمته عدة تهم مختلفة منها:
- عدم طاعته لأوامر الحكومة المؤقتة.
 - رفض القيام بمهمة سفير للثورة لدى المملكة العربية السعودية.
 - تناوله المسؤولين الكبار بالغيبة والنميمة.
 - سلوكه الشائن في حياته الخاصة.
 - إضافة إلى التلبس بجريمة التآمر على الثورة، ومحاولة تحطيم السلطة الشرعية الثورية بوسائل القوة.(1)
 - نشره للأسرار بنية مقصودة وتحطيم معنويات الجنود والعمل الانحرافي.(2)
 - تبديد الأموال.
 - اتهامه بإثارة الشقاق والجهوية داخل صفوف جيش وجبهة التحرير.
 - سلوك سياسة ثورية جهوية وعنصرية في اختيار وتعيين إطارات الولاية الأولى التي ينتمي إليها. حيث أنه أقصى عدة عناصر ذات كفاءة لنفس السبب، إضافة إلى أن كلامه ينم على نعرة جهوية قوية.
 - استغلاله لثقة السلطات على مستوى الولاية لترسل إليه مبلغا هاما من الموال بطريقة غير شرعية.
 - إصداره لأوامر تقضي بتدمير السلطة الشرعية عن طريق القوة.(3)
 - تسببه في إلحاق الضرر بالولاية التي ينتمي إليها.
 - إشاعته لأقوال غير مؤكدة ضد مسؤولين سامين بغرض الإساءة إلى سمعتهم.
 - تفريق الصفوف والتسمية المتحيزة والغير قانونية للضباط على مستوى الولاية.(4)

(1) محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجا، مرجع سابق، ص 403.

(2) الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 203.

(3) محمد حربي: مؤامرة العموري، مصدر سابق، ص 27، 28.

(4) محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجا، مرجع سابق، ص 403.

- التخابر مع دولة أجنبية . مصر. والتعامل معها ضد الثورة والعمل لصالحها وهذا حسب وثيقة الاتهام.(1)
- العمل على تحطيم معنويات الجنود.(2)
- أما العقيد أحمد نواورة فقد أتهم ب:
- رفضه تنفيذ الأوامر والالتحاق بولايته في 25 أكتوبر 1958.
- لجوئه إلى استعمال كل الحيل الممكنة للتملص من هذه الأوامر .
- استعمال طرقا كثيرة (برقيات باسم مرؤوسيه) في ممارسة الضغط على السلطة للعدول عن قرار كانت الحكومة المؤقتة قد اتخذته.
- استغلال منصبه ليعتد مبلغا معتبرا من المال إلى المتهم الرئيسي محمد العموري، وبطريقة غير شرعية.(3)
- محاولة ممارسة ضغوط على سلطة الدولة.
- تبديد الأموال.
- المشاركة في إثارة الشقاق.
- التلبس بجريمة التآمر ضد الثورة.(4)
- أما الرائد محمد عواشرية فقد اتهم ب:
- رفض الامتثال لقرارات حكومية.
- التمرد والتهديد ضد السلطة العليا.
- إغراء سلطة مجاورة.
- الاعتراض على قرارات حكومية.
- إثارة الشقاق.

(1) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 588.

(2) عثمانى مسعود الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 404.

(3) محمد حربي: مؤامرة العموري، مصدر سابق، ص 33.

(4) الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 203.

- تهمة التآمر على أمن الدولة.
- رفضه الالتحاق بقاعدته في 25 أكتوبر 1958م.
- مناورته لمرؤوسيه من أجل الحيلولة دون تطبيق قرارات حكومية ذات أهمية قصوى بالنسبة للثورة.
- اعتراضه على كافة القرارات الحكومية.
- مساهمته في محاولة تدمير السلطة الشرعية عن طريق القوة.
- أما الرائد مصطفى الأكل فقد كانت تهمة كالتالي:
- الفرار من صفوف جيش التحرير الوطني.
- إفشاء الأسرار إلى قوة أجنبية. (1)
- وضع نفسه تحت حماية قوة أجنبية . مصر.
- تشجيعه ومساعدته للمتهم الأساسي "محمد العموري" على العودة لتدبير المؤامرة.
- بلهوشات عبد الله كانت تهمة:
- التحضير لمؤامرة.
- التلبس بجريمة التآمر ضد الثورة، حيث تم ضبطه في حالة تلبس بالمشاركة في اجتماع وقع بغرض اتخاذ قرارات خطيرة الهدف منها تدمير السلطة الشرعية.
- إلا أن ماضي المتهم يمنح له عقوبة أخف.
- مساعدة محمد الشريف وكانت تهمة:
- دعاية مضادة للثورة.
- ضبطه متلبسا بجريمة التآمر ضد الثورة.
- قيامه بدور غامض على مستوى القاعدة الشرقية التي جعلت منه ضابطا برتبة نقيب دون المرور بسلم الرتب.
- صالح قوجيل وكانت تهمة:

(1) عثمانى مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 405.

- المشاركة النشطة في التحضير لمؤامرة ضد الثورة.
 - وضعه لمصلحة شخص فوق مصلحة البلاد.
 - عمله كوسيط مستتر في عودة المتهم الرئيسي من دون إنهاء ذلك إلى علم السلطات الشرعية.
 - التذرع بجهله للعقوبات التي سلطت على العموري في السابق.
 - حصوله على رتبة نقيب بطريقة مشبوهة بفعل ولائه للمتهم الرئيسي.
- وأما البقية فقد تعددت تهمهم وكانت في مجملها محاولة إثارة الشقاق والمشاركة في قضية التآمر على الدولة وغيرها من التهم الأخرى، وقد كانت هذه من الأفعال التي يعاقب عليها قانون الانضباط العام والقضاء العسكري لجيش التحرير الوطني بموجب الباب الثاني، الفصل الثالث، الفقرة "ج" تتراوح العقوبات المقررة لها من تنزيل الرتبة إلى الإعدام.⁽¹⁾
- غير أنه كان واضحا أن ملف عقداء الأوراس قد أثقل عمدا قصد إدانتهم، حيث كان واضحا تحمس رئيس المحكمة لإصدار أقصى العقوبات عليهم.⁽²⁾
- ويذكر أحمد توفيق المدني ما يلي: أمرنا بتشكيل محكمة عسكرية، ووضعنا على رأسها الكولونيل هواري بومدين، وأمرنا أن يجري التحقيق عادلا نزيها، وأن يمكن المتهمون من كل وسائل الدفاع، وأن تستمع المحكمة إلى كل شهود الإثبات والنفي، ثم تصدر حكمها وتقدمه لمجلس الوزراء للمصادقة عليه.

(1) محمد حربي: مؤامرة العموري، مصدر سابق، ص33.

(2) مقالاتي عبد الله: محمد العموري ومؤامرة العقداء - محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، ص89.

أما الطاهر الزبيري⁽¹⁾ فقد أورد في مذكراته أن العقيد محمد العموري طلب توكيلي كمحامي للدفاع عنه، وقد بلغني كريم بلقاسم ذلك وقال لي ستكون محاميه وإن لم ترد ذلك سنوكل محامي من عندنا. لكنني تفاجأت وسألت نفسي كيف سأدافع عن جماعة تعتبرهم الحكومة المؤقتة متمردين.

ثم يواصل العقيد الطاهر الزبيري كلامه عن المحاكمة قائلا: ذهبت للمحكمة التي نصبته الحكومة المؤقتة في بلدة "قنبلات" التونسية، واصطحبت معي خمسة محامين آخرين وهم: المرشح محمد شبيلة، محمد أوشارف، الملازم الأول شريفي عبد المالك، يوسف الصيد، وأحمد بوضربة، وقد لقيت حينها بعميد المحامين بحكم أقدميتي في الجهاد ورتبتي العسكرية، إذ كنت الأعلى رتبة مقارنة ببقية المحامين. ثم يسترسل العقيد الزبيري قائلا: لقد رافعت وبشدة من أجل إنقاذ العموري ومن معه من حكم الإعدام، رغم علمي أن الأحكام قد اتخذت مسبقا في حق العموري بالأخص، ولكنني مع ذلك سعيت لإقناع هيئة المحكمة لتخفيف الأحكام ضد موكلي.⁽²⁾

أما عن علي منجلي باعتباره وكيل الثورة فقد وصف مواقف العموري بالتآمر وبالخطأ الذي لا يغتفر،⁽³⁾ وقد اعتبر المخطط الذي دبوره كان يهدف إلى القضاء على الثورة، وطالب رئاسة المحكمة بتسليط أقصى العقوبات على هؤلاء المتآمرين.⁽⁴⁾

(1) ولد الطاهر الزبيري في 4 أبريل 1929م ببلدية أم العضايم التابعة إداريا لسوق أهراس دخل ميدان العمل وسنه صغير حيث اشتغل بمناجم الحديد بالونزة وأصبح رئيس فرقة إطفاء هناك. انخرط في صفوف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية مع بداية 1950م وكان من المناضلين الناشطين في تبسة والونزة، عين فيما بعد قائدا بالقاعدة الشرقية في أواخر 1957م، ثم أصبح الطاهر الزبيري قائد بالنيابة للولاية الأولى منذ 1960م ثم قائدا لها برتبة عقيد أواخر 1961م. وبعد الاستقلال عين قائدا للناحية العسكرية الخامسة -قسنطينة-، ثم أصبح قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، وأبرز المشاركين في أحداث 19 جوان 1965م، وفي 1967م قاد حركة انقلابية بدوره ضد الرئيس هواري بومدين وكللت بالفشل ففر إلى الخارج، وعاد في سنة 1980م. محمد علوي: مرجع سابق، ص 59-61.

(2) الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 204، 203.

(3) إلا أننا نجد أن علي منجلي في ما بعد يتحامل على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وقد انتقد ترفيتهم، بل واقترح منعهم من تقلد مسؤوليات رفيعة داخل جيش التحرير الوطني. وهو تقريبا نفس ما كان العموري يطالب به، أنظر عثمانى مسعود: الثورة التحريرية أملم الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 490.

(4) الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 205.

وكان محمد العموري في أثناء محاكمته قد وجه انتقادات لكل من: محمود الشريف وكريم بلقاسم، الذي اتهمه بالجهوية، ومحاولة فرض سيطرة إدارات الولاية الثالثة على جميع هياكل الثورة،⁽¹⁾ وأنه يستغل مكانته، كما أنه ظل ينتقد لجنة التنسيق والتنفيذ لأنها عينت محمدي السعيد على رأس لجنة العمليات العسكرية، ورغم ذلك فقد كانت عقوبته أخف، ثم إنه قد عرض قضية تخفيض رتبته في أثناء كلامه ووصف ذلك بأنه كان ظلما صريحا له.⁽²⁾

أما بعض من بقية المتهمين فقد نسبوا مشاركتهم في الاجتماع إلى أوامر تلقوها ولم يكونوا على علم تام بحقيقة ما يجري.

وكان رئيس الجلسة قد قال لمحمد العموري: وأنت لماذا تتمرّد على النظام؟ أما كنا كلنا في قيادة واحدة؟ فلماذا نفذنا نحن الأوامر فبقينا على النظام، وخرجت أنت على الطاعة؟ فقال له العموري: أنت عينت قائدا للأركان في الناحية الغربية؟ وأما نحن فأى خطأ ارتكبنا لتخفيض رتبنا ونعاقب أقسى أنواع العقوبات وأشدّها؟

وعندما أحييت الكلمة إلى عميد المحامين فإنه قال: إن الثورة تمر بمشاكل عويصة وهذه المشكلات تحتاج إلى تدقيق ودراسة مركزة. وذكر الحاضرين بعض المآسي التي عرفتتها الولاية الأولى كإغتيال مصطفى بن بولعيد وبشير شبحاني وغيرهما من المسؤولين الآخرين، كما أنه ذكر بعض التمردات التي وقعت في هذه الولاية كتمرد مسعود بن عيسى وأنصاره وتتكّر عمر بن بولعيد لأي قيادة بعد غياب أخيه مصطفى بن بولعيد، واستسلام عاجل عجول للعدو بسبب هذه الخلافات الداخلية التي شهدتها الولاية الأولى، ولذلك فإنه طالب بتخفيف العقوبات عن هؤلاء المتهمين.⁽³⁾

(1) وهو هنا يتفق مع أحمد محساس الذي عبر عنها بصيغة أكثر وضوحا، عندما كان يردد "الثورة استولى عليها القبائل" في جملة اعتراضه على مؤتمر الصومام، أنظر عثمانى مسعود: المرجع نفسه، ص 406.

(2) عثمانى مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، المرجع السابق، ص 406.

(3) محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة - الولاية الأولى نموذجا -، مرجع سابق، ص 405.

❖ نتائج المحاكمة ونهاية العموري

بعدما استأنف التحقيق القضائي كله من جديد بصفة حضورية، بعد سماع المتهمين الذين أعطيت لهم الكلمة في الأخير، ودافعوا عن أنفسهم بكل الوسائل، وبعد سماع قرار الاتهام لمحافظ الحكومة وهيئة الدفاع، بعد مداوالات الهيئة القضائية.(1)

وقد امتدت الجلسات والمرافعات على طول خمسة عشر يوما بحضور بعض الصحافيين، وفي آخر جلسة بتاريخ 28 فيفري 1959م، أعلن رئيس المحكمة العقيد هواري بومدين(2) انتهاء المحاكمة ورفع الجلسة، دون إصدار الحكم الذي كانت هيئة الدفاع والمتهمة ينتظرونه، ومع ذلك اعتقدوا أن الذي حدث أن الأحكام صدرت ولم تعلم بها هيئة الدفاع إلا من خلال إحدى النشريات التابعة لجبهة التحرير الوطني.

وقد أشرف على إعداد ملفات التحقيق النقيب أحمد بن شريف(3) الذي كان مسئولا عن نظام الحدود الشرقية، في حين تكفل الملازم الثاني عبد المجيد علام بحراسة المتهمين في تكتة نف الهيئة " قنبلات " بتونس.(4)

(1) محمد حربي: مؤامرة العموري، مصدر سابق، ص 26

(2) وقد ذكر الحاج عزوط (الأمين العام سابقا في وزارة الخارجية بعد الاستقلال) نقلا عن محمد زروال: أن هواري بومدين بدأ يهيئ نفسه للحكم منذ أن تولى قيادة هيئة الأركان الغربية. فخلال هذه الفترة كانت محاكمة محمد العموري في أواخر 1958م وبداية 1959م بسبب التهمة التي وجهت له بالتمرد على الحكومة المؤقتة. وبما أن بومدين هو الذي عين على رأس المحكمة فإني لاحظت أن هذا الأخير كان يعمل بكل الوسائل من أجل توريث أكثر للمتهمة. وكان هدفه من ذلك هو التخلص منهم، إذ وجه لهم تهمة الخيانة العظمى. ويضيف الحاج عزوط قائلا: فقلت لبومدين إن الخيانة العظمى هي التعامل مع العدو والتواطؤ معه على مصلحة الوطن، وكان قد غضب بشدة لتوجيه هذه الملاحظة لهم محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجاً-، مرجع سابق، ص 405.

(3) وهو الذي خصه الرائد لخضر بورقعة في جزء من مذكراته تحت تسمية العقيد المتآمر حيث يذكر سي لخضر أن العقيد بن شريف قد قبض عليه عشية الاستقلال بتهمة التآمر وتسهيل دخول قوات بومدين إلى العاصمة، وقد عذب في السجن وأهين بشدة، وقد ساعده الرائد لخضر بورقعة وسهل له الخروج مما كان فيه، لينضم إلى جماعة هواري بومدين ويصبح من أكبر الركائز الانقلابية التي وجهت الجزائر توجيهها انحرافا خطيرا. لخضر بوقعة: شاهد على اغتيال الثورة، مصدر سابق، ص 112.

(4) الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 205.

وقد صدر الحكم في آخر جلسة حيث تقرر المحكمة القضائية العليا القرارات الآتي ذكرها، وقد استهل هواري بومدين المحاكمة بكلمات وهي:

قرار المحكمة باسم الشعب الجزائري باسم الثورة، باسم جيش التحرير الوطني، باسم الشهداء، ثم قضت المحكمة الثورية بنزع الرتبة العسكرية من كافة المتهمين، مع إعدام كل من العقيد محمد العموري، العقيد أحمد نواورة، الرائد محمد عواشيرة والرائد مصطفى الأكل.⁽¹⁾

وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في مساء اليوم الموالي⁽²⁾ في منتصف شهر مارس بالضبط في حدود 16 مارس 1959 بمدينة الكاف بتونس.⁽³⁾ وبحضور والي ولاية الكاف والمدعي العام التونسي.⁽⁴⁾

وقد كان مقررا أن يتم إعدامهم في صمت رميا بالرصاص من قبل أحمد بن الشريف الذي تلقى هو بدوره التعليمات من كريم بلقاسم، إلا أن التعليمات قد تغيرت فيما بعد، ويذكر في هذا الصدد الرائد عز الدين (زراري رابح) عضو قيادة الأركان بتونس، أن شيئا مؤسفا للغاية، ويعد خدشا في تاريخ ثورتنا المجيدة عندما يذكر أن بن الشريف عندما كبل أيدي عقداء النمامشة الأربعة وقد مر من أمام المتهمين الجالسين على رُكبهم والمقيدين بالأغلال وقام بالتبول على وجوههم أمام مرأى منهم كلهم قبل اغتيالهم.⁽⁵⁾

وهو ما ذكره مهدي الشريف أيضا متحسرا على ذلك كما نتحسر نحن أيضا لمثل هذه الحادثة التي كان ضحيتها خيرة عقداء الثورة.

(1) محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 189.

(2) ونسجل في قضية العموري المؤلمة مدى انضباط هواري بومدين، واكتسابه لثقافة الدولة أثناء الثورة، لأنه بالرغم من تعاطفه و مشاركته العموري نفس الآراء والمواقف تقريبا إلا أنه كان قاسيا جدا معه في الأحكام ربما لسببين أولها تعامل العموري مع مخابرات أجنبية وهي المخابرات المصرية، وثانيهما استعماله لأسلوب العنف والانقلابات في تعامله مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مما يمكن أن يعرض الثورة لخطر الانقسام والتقاتل بين أبنائها رابح لونيس: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص 33.

(3) محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج 1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 484.

(4) رابح بلعيد: جريدة الفجر، مرجع سابق.

(5) عثمان مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 404.

ويقول مهدي الشريف في حديثه عن مقتل قادة الأوراس: جاء بن الشريف يحمل سلك (سلك حديدي) وبدأ بقتل محمد العموري، وكان الملازم الثاني عبد المجيد علاهم يمسك الخيط من جهة وبين الشريف من الجهة الأخرى حتى أردوه قتيلًا، وكان العقيد محمد العموري أول من استشهد،⁽¹⁾ ثم اغتالوا أحمد نواورة⁽²⁾ وسقط هو الآخر مقتولًا، أما الثالث فكان الكوموندان عواشرية إلا أنه هرب وظل يجري في فناء التكنة وقد لحقه بن الشريف حتى أمسكه وأسقطه أرضًا وضربه ثم اغتاله هو الآخر. وقد حفر لهم بن الشريف قبرًا واحدًا صغيرًا جدًا وكدسهم الأربعة فوق بعضهم بعضًا دون أي رحمة، ولتغمر بطريقة غير جدية ببعض التراب، وهو ما مكن الكلاب الضالة التي جاءت في منتصف الليل تنبش في قبرهم وتأكل من جثثهم، غير أنه لحسن الحظ تحركت النخوة عند السيد المجاهد محمد سنان المكلف بحراسة تلك المنطقة بحفر قبور للعموري ورفاقه، حيث حفر لهم قبور لائقة واشترى حوالي أربعة أكياس من الملح الخشين وصبه عليهم ليتمكن من حفظ جثثهم.⁽³⁾

وهكذا كانت النهاية المأساوية للعقيد الأوراسي الذي كان يردد دائما كلمات الشاعر المتنبي: عش عزيزا أو مت وأنت كريما بين طعن القنى وخفق البنود.

وحسب رأينا الشخصي فإن المستوى الثقافي العالي الذي كان يتمتع به العقيد محمد العموري وقدراته العالية، وحنكته السياسية والعسكرية أيضا، كل هذا وأكثر كان كافي بأن يجعله أكبر من نوجه له مثل هكذا تهم، ثم إن عدم سكوته على انحراف الباءات الثلاثة على المسار الحقيقي والمبادئ التي قامت من أجلها الثورة، هو ما جعل الحكومة المؤقتة تعجل بإعدامه.

(1) قبل أن يغتال بلحظات كان يردد إن الثورة مازالت مستمرة وسيلقى الذين ظلمونا مثلما لقينا، وكان يردد هذا البيت الشعري: "فقل للشامتين بنا أفيقوا*** سيلقى الشامتون ما لقينا"، محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة -الولاية الأولى نموذجًا-، مرجع سابق، ص 405

(2) وقد كان أحمد نواورة قد قال أثناء محاكمته أنه ينتظر من الثورة العجب إلا أن أمثل بين يديها متهما بالخيانة العظمى لتحكم عليا بالإعدام، أنظر محمد زروال: المرجع نفسه، ص 405.

(3) فيديو كيفية اغتيال عقداء الأوراس، تاريخ المشاهدة 15 مارس 2018، الموقع اليوتيوب، نشر قبل سنتين.

أما بقية المتهمين بالمشاركة في المؤامرة على الحكومة المؤقتة فقد اختلفت عقوباتهم فكانت كالتالي:

- الرائد عبد الله بلهوشات: حكم عليه بتجريده من رتبته العسكرية مع السجن لسنتين كاملتين.
- النقيب محمد الشريف مساعدي: كانت عقوبته تقضي بتجريده من رتبته العسكرية مع سجنه لسنتين.⁽¹⁾
- الرائد احمد دراية: حكم عليه بتجريده من الرتبة العسكرية مع سنتين سجن.
- الرائد شويشي العيساني: حكم عليه بنزع الرتبة العسكرية منه مع سنتين سجن.⁽²⁾
- محمد ملوح: نزع الرتبة العسكرية منه مع السجن لسنة واحدة فقط.
- صالح قوجيل: أقرت المحاكمة أن تنزع الرتبة العسكرية منه مع السجن لسنة واحدة. أما زناتي عبد الحميد ومحمود الواعي وعمار العقون فقد قضت المحكمة عليهم بنزع الرتبة العسكرية منهم والسجن لأربعة أشهر⁽³⁾ بتهمة الإتصال بعناصر منشقة وعدم التبليغ بهم ثم أطلق سراحهم بعد ذلك.⁽⁴⁾

في حين اعتقل الآخرون إلى غاية بداية عام 1960م، إلا أن هواري بومدين عندما أصبح قائدا للأركان العامة لجيش التحرير الوطني في عام 1960م، كان قد أطلق سراح كل من النقيب محمد الشريف مساعدي، والرائد عبد الله بلهوشات وأحمد دراية، ليجندهم في صفه فيما بعد، وقد أرسلهم إلى الحدود المالية الجزائرية لتنظيم الثورة وهيكله جيش التحرير في جبال الهقار في الصحراء الكبرى لإفشال المخططات الفرنسية التي تهدف إلى فصل الصحراء عن الجزائر، وبذلك فقد كانوا من أعوانه الأساسيين قبيل الاستقلال وبعده.⁽⁵⁾

(1) راجح لونيس: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص32.

(2) عبد السلام فيلاني: مرجع سابق، ص 375.

(3) محمد حربي: مؤامرة العموري، مصدر سابق، ص34.

(4) عثمان مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 407.

(5) راجح لونيس: المرجع نفسه، ص 32،33.

إلا أننا نستذكر ما أورده المؤرخ محمد العربي الزبيري لما قال: إن المحكمة كانت صورية شكلية فقط، وقال أن الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة وأبطالها، قصد الانقياد لطموحات شخصية وذلك يعتبر انحرافا واضحا وخطيرا ساهم في عرقلة مسار الثورة. وأثر عليها تأثيرا بالغا لأنه سيدخلها إلى عالم الإرهاب وانعدام الثقة.⁽¹⁾

وقد قيل الكثير عن هذه المحاكمة، إلا أن الحقيقة التي لا يستطيع أحد أن ينكرها، هي أن الأحكام قد صدرت مسبقا في حق المتهمين خاصة الرئيسيين منهم وهم: محمد العموري، مصطفى الأكل، أحمد نواورة، محمد الطاهر عواشرية.

لأن المحكمة لم تتطرق للحكم في وقته، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم قدرة المحكمة وأهليتها للمهمة الموكلة إليها.⁽²⁾

وهو نفس المنحى الذي ذهب إليه محمد حربي في تعليقه على هذه المحاكمة التي ينظر لها على أساس أنها تبين لنا حدة العداوات الشخصية التي كانت قائمة آنذاك، ومدى سعي كل واحد من المتخاصمين للانتقام من الآخر. وكذا الوشاية والنميمة على كافة المستويات.⁽³⁾

ومن الضروري أن نذكر في هذا المقام أن ما قام به العموري وجماعته قد اختلفت تسميته من شخص لآخر ومن مؤرخ لآخر ومن جهة لأخرى، حيث كانت حسب الحكومة المؤقتة وآخرون انقلابا ومؤامرة حيث أسمتها بمؤامرة العموري أو مؤامرة العقداء، أما عن الشاذلي بن جديد فقد اعتبرها محاولة تصحيحية لا أكثر، وهو نفس الطرح الذي يذهب إليه المؤرخان رابح بلعيد والطاهر الزبيري.⁽⁴⁾ وحسب علي كافي فهي محاولة استيلاء على السلطة،⁽⁵⁾ وقد سميت أيضا حركة العموري... أما الأقرب للحقيقة أو بصيغة أخرى الأصح هو اصطلاح قضية العموري أو حادثة العموري لعدة اعتبارات منها: أن الاجتماع لم يتم أصلا ولم يطبق شيئا منه

(1) العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 109.

(2) عمر تابلت: مرجع سابق، ص 107.

(3) عبد السلام فيلاني: مرجع سابق، ص 376.

(4) سليمان عميرات: مؤامرة العقداء أثناء حرب الجزائر، الخبر، العدد 597، 10 أوت.

(5) علي كافي: مصدر سابق، ص 139.

على أرض الواقع، ولا يمكن أن نطلق على ما حصل انقلاباً لأن القضية عبارة عن حادثة معزولة لا ترقى أن تكون انقلاباً ولا محاولة انقلاب، وقد جاءت نتيجة وضع داخلي مضطرب وعصيب لا أكثر.⁽¹⁾

فإذا ما رجعنا لتاريخ الحادثة سنجد أنه لم يحصل أي شيء ولم ينته سير الاجتماع، وأن هذه المؤامرة كانت ربما مجرد مشروع لا أكثر، حيث أنه لم يطرأ أصلاً أي تغيير سلبي على الحكومة المؤقتة جراء قضية العقداء، إذا فمن الخطأ والغير منصف أن نسمي اجتماعاً لم ينتهي بالانقلاب ولا أن نطلق مصطلح المتآمرون على جماعة لم يثبت عليهم أي دليل صغير كان أم كبير يدل على أنهم منقلبون أو متآمرون حقاً. فقد ذهب الكثير من المؤرخين والشهود عيان على تلك الحادثة على أن ما قام به محمد العموري هو حركة تصحيحية ثورية سعت إلى إعادة تقويم مسار الثورة الذي انحرفت به القيادة الخارجية.⁽²⁾

ويذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته عن هذه الحادثة أنهم في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية لم يستسيغوا كلمة "مؤامرة" ذلك لأن الكلمة بإيحاءاتها السلبية يمكن أن تقدم فكرة خاطئة عن فصل مأساوي من فصول الكفاح المسلح ويمكن أن ترسم صورة مشؤومة عن الثورة وتقدما على أنها سلسلة من الدسائس والمؤامرات والانقلابات.⁽³⁾

فلقد كان واضحاً من البداية أن الباءات الثلاث قد أجمعوا قرارهم على معاقبة العقيد محمد العموري ورفاقه، بعد أن استنتجوا سريعاً ودون ثبوت أدلة قاطعة على أنهم يشكلون فعلاً خطراً على سلطتهم.

وهو ما ذهب إليه مصطفى الهشماوي في أن التهمة التي وجهت لإطارات الولاية الأولى من بعض التصرفات على أنها محاولة انقلاب وتمرد وخيانة عظمى هي تهمة مبالغ فيها، بل يرى أنها تجاوزت خطير وغير مبرر، وأنهم لم يفعلوا شيئاً سوى التذمر من بعض الممارسات، فضلاً عن أن ذلك التذمر كان منتشرًا، ويضيف الهشماوي أن عامل التجاهل الذي عوملت به

(1) سليمان عميرات: جريدة الشروق، مرجع سابق.

(2) عبد النور خيثر: مرجع سابق، ص 361.

(3) الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 117.

إطارات القاعدة الشرقية وجلب محمدي السعيد لإطارات غير مرغوب فيها إلى القاعدة الشرقية هو ما أثر أكثر على عقداء الأوراس.⁽¹⁾

والواضح من خلال العقوبات القاسية التي نطق بها في حق قادة أوراس النمامشة، أن الأمر تجاوز حد التأديب والعقاب، ليظهر في صورة أشد وأقسى وهي الإنتقام.⁽²⁾

أما الشهداء محمد العموري، مصطفى الأكل، محمد عواشيرة وأحمد نواورة فقد انتظروا المصالحة مع التاريخ ومع الوطن والثورة، ففي صبيحة يوم 24 أكتوبر 1984م وعلى هامش الاحتفال بالذكرى الثلاثين للثورة التحريرية أصدرت القيادة العليا لرئاسة الجمهورية الممثلة في شخص السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية، والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني قرارا ثوريا، يقضي بإعادة الاعتبار لهم،⁽³⁾ لتتصلح به الأرواح وتلتئم الجراح بين الشهداء ورفاق السلاح، وقد تمثل في العفو الشامل في حقهم، أين رجعت صحوة الضمير والمصالحة ليم استرجاع رفاتهم، ولا بد أن الشعب الجزائري لم ينسى تلك الصور التي بثها التلفزيون الجزائري صبيحة الرابع والعشرون من شهر أكتوبر 1984م، حيث يحمل جنود بزيهم العسكري الرسمي على أكتافهم 17 صندوق خشبي مغطى بالعلم الوطني الجزائري، وكل صندوق يحمل رفات الشهداء الذين اغتالتهم قادة الحكومة المؤقتة في وقت ما.⁽⁴⁾

وقد أقيمت لهم جنازة ومراسم دفن رسمية. وتم دفنهم بمقبرة العالية بمربع الشهداء جنب إلى جنب مع إخوانهم الشهداء، ومنحوا وسام الشهيد العقيد،⁽⁵⁾ حتى وإن بليت أجسادهم وعفا عنها الزمن وبذلك تم إعادة الاعتبار لقادة الولاية الأولى أوراس النمامشة على أنهم شهداء،⁽⁶⁾

(1) مصطفى الهشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.س-ن)، ص ص 150-151.

(2) عبد السلام فيلاي: مرجع سابق، ص 375.

(3) رايح بلعيد: جريدة الفجر، مرجع سابق.

(4) فيديو إعادة دفن رفات رموز الثورة شعباني، محمد العموري، عواشيرة... 1984، تاريخ المشاهدة 16 مارس 2018، الموقع اليوتيوب، نشر قبل سنة واحدة

(5) رايح بلعيد: المرجع نفسه.

(6) محمد علوي: مرجع سابق، ص 48.

وهذا بعد ربع قرن على اغتيالهم. وقد أراد الرئيس الشاذلي بن جديد من هذه المصالحة التاريخية تصحيح الأخطاء "الفظيعة" التي ارتكبتها المتشبعون بروح التسلط، والبعيدون كل البعد عن مبادئ أول نوفمبر،⁽¹⁾ رحم الله شهداءنا الأبرار والمجد والخلود لهم.

وقبل أن نطوي هذا الفصل المفعم بالأحزان، والشائك بطبعه نقول إنه كان يجدر بقيادة الثورة أن تترئث في الأمور المهمة خاصة إذا كان الموضوع حساس مثل هذا. وقد كان واجبا عليها أن تتأني في إصدار الأحكام.

ثم إنه كان يجب أن تعصم نفسها من سفك الدماء، وتبرئ ذمتها من إزهاق أرواح عقداء الأوراس. فقد كان حليا بها أن تجد لهم حولا أخرى غير الاغتيال، وهذا مراعاة لماضيهم الثوري وخدماتهم الجليلة التي قدموها للجزائر، حيث أن قيادة الثورة قد أسرفت في التصفيات الجسدية والسياسية أيضا، ثم إنه لمن المشين على قادة الثورة أن تغتال ثلة من خيرة عقداء الأوراس بتلك الطريقة، التي لا تليق لا بشخصهم ولا بمقامهم، وبتهمة ضخمت إلى أبعد الحدود لتتماشى والعقوبات المسلطة عليهم، وكل هذا وذاك يجعلنا نؤكد على أن الثورة الجزائرية عظيمة لكنها غير مقدسة.

فضلا عن أننا نجد أن الحكومة المؤقتة فقدت بعضا من مصداقيتها، إذ أنها من أجل إحباط هذه العملية اعتمدت على جيش دولة أخرى عند أول مشكلة واجهته، فمن المفروض هي التي تحل هذه المسألة دون اللجوء إلى مساعدة حكومة تونس.

على أننا نرى أيضا أنه من الغريب أن يضع محمد العموري نفسه هو وأصحابه في اجتماع بقلب مدينة الكاف⁽²⁾، حيث السلطة التونسية الرسمية وحيث القيادة الشرعية للثورة، إذ أنه أي تحرك في هذه المنطقة بالذات سيكشف بشكل أو بآخر.

والمتتبع لهذه القضية سيلاحظ أنها قد تحولت في فترة وجيزة من مجرد خلافات بسيطة داخل هيئة الأركان الشرقية إلى مخطط استهدف الإطاحة بالحكومة المؤقتة، تزعمه عدد من

(1) رايح بلعيد جريدة الفجر: مرجع سابق.

(2) وهي مدينة تونسية تقع غرب تونس، يحدها شمالا ولاية جندوبة، وجنوبا ولاية القصرين، وشرقا ولاية سيليانا، وغربا الحدود الجزائرية، لعروق محمد الهادي: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، (د.ت)، ص 45.

قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة وقيادة جيش الحدود في تونس، وأصبحت بذلك هذه القضية واحدة من أهم الأزمات التي واجهت الجهاز التنفيذي الجديد للثورة في بداية نشاطه.

الفصل الرابع: إنعكاسات قضية محمد العموري على

الثورة في الولاية الأولى والثانية

المبحث الأول: انعكاسات قضية محمد العموري على الولاية الأولى

المبحث الثاني: انعكاساتها على الولاية الثانية

المبحث الثالث: الانعكاسات على العلاقات الخارجية للثورة

المبحث الرابع: انعكاسات قضية لعموري على وتيرة العلاقات بالخارج

الفصل الرابع: انعكاسات قضية محمد العموري على الثورة في الولاية الأولى والثانية

المبحث الأول: الانعكاسات على الولاية الأولى

لقد تأثرت الثورة الجزائرية كثيرا، بعد أن ظهرت على السطح قضية عقداء أوراس النمامشة ومحاكمتهم وإعدام أربعة منهم وسجن البقية، فقد أدى هذا النزيف في صفوف الضباط السامين إلى انخفاض كبير في معنويات المجاهدين، ولاسيما في ظروف اتسمت بالغموض في تسيير شؤون المقاومة المسلحة.

ثم إنه حتى وبعد انتهاء قضية عقداء الأوراس ظهرت روح الانشقاق مرة أخرى على السطح مباشرة، رغم انتهاء القضية ومحاكمة مديريها، إلا أنها استيقظت من جديد ابتداء من عام 1959م وتسببت في صعوبات جمة وفي حالات فرار، فقد برزت مرة أخرى قضية تعيين الضباط القادمون من الجيش الفرنسي دون المرور بالمقاومة. ولم تجد هذه القضية حلا إلا بعد سقوط كريم بلقاسم إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في شهر ديسمبر 1960، وإنشاء قيادة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين ومساعديه الكوموندان قايد احمد، والعقيد علي منجلي، وكان ثلاثتهم أعضاء الهيئة القضائية التي حاكمت العموري.⁽¹⁾

ثم عادت هذه المشكلة - أي مشكلة ضباط فرنسا - من جديد حتى بعد استرجاع الجزائر لسيادتها، وكانت هي النقطة الساخنة في الساحة السياسية، وفي المؤسسة العسكرية خاصة.⁽²⁾ أما الولاية الأولى أو أوراس النمامشة، الولاية التاريخية التي احتضنت الثورة في المهد وحملت على عاتقها مختلف أعباء الثورة لموقعها الجغرافي من جهة ولبسالة مجاهديها سياسيين وعسكريين من جهة أخرى، حيث لعبت هذه الولاية دورا استراتيجيا طيلة أيام الثورة على مختلف مراحلها، فتحملت عبء الحصار العسكري المفروض عليها من طرف القوات الفرنسية، والذي كاد أن يؤدي إلى خنق

(1) محمد حربي: مؤامرة العموري، مصدر سابق، ص 19.

(2) عثمان مسعود: رجوع الصدى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007م، ص 402.

الثورة واجهاضها، حيث كانت الولاية تتأثر كل مرة بتغير الظروف البارزة على الساحة آنذاك. والولاية الأولى على الرغم من قوتها إلا أنها شهدت في مرحلة ما اضطرابات كبيرة غيرت فيها الكثير. فمذ وفاة بن بولعيد القائد الرمزي للولاية الأولى التاريخية عرفت أوراس النمامشة جملة من الاضطرابات المتتالية، إلا أنه في نهايات عام 1958م شهدت حدوث اضطرابات فعلية فيها ونخص بالذكر قضية محمد العموري أو عقداء أوراس النمامشة التي أثرت سلبا بشكل أو بآخر على الولاية.

ويذكر صالح قوجيل الذي كان مشاركا في قضية واجتماع محمد العموري في حوار له مع جريدة الفجر، أن الولاية الأولى قد اضطرت بشدة جراء سجن العموري وقادة الأوراس الآخرون بعد كشف الاجتماع، مما دفع بالعقيد العموري أن يذهب وهو سجين إلى المناطق الحدودية، وذلك لتهدئة هيجان الوحدات التابعة للولاية الأولى والقاعدة الشرقية بسبب اعتقال قادتهم.

وفي الوقت ذاته فقد عرفت قيادة الثورة عدة تغيرات جراء قضية العموري، فبعد انتهاء قضية عقداء الأوراس مباشرة أقيمت العقيد محمود الشريف من منصبه في الحكومة المؤقتة. في اجتماع العقداء العشرة.⁽¹⁾

وقد دفعت هذه الأحداث ببعض أفراد الجيش إلى التمرد على قادتهم الجدد والفرار من وحداتهم المختلفة.⁽²⁾

فضلا عن حل المنطقة السادسة بالولاية الأولى-وهي مركز قيادة الولاية الأولى- كلها ونهائيا.

- أدت قضية العموري إلى سجن نائب قائد الولاية الأولى فيما بعد.

- تفكيك الوحدات المقاتلة بالولاية الأولى كما وقع ذلك في القاعدة الشرقية.⁽³⁾

- سقوط الحكومة المؤقتة في نظر مقاتلي الداخل وبالأساس في الولاية الأولى خاصة بعد استعانتها بالحكومة التونسية في إفشال الاجتماع

(1) محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا، مرجع سابق، ص 392.

(2) صالح قوجيل: جريدة الفجر، مرجع سابق.

(3) محمد زروال: المرجع نفسه، ص 406.

– ظهر بالولاية الأولى جراء قضية العموري بظاهرة " الخارجين " على جيش التحرير، وقد كان أكثر أولئك الخارجين من المنطقة الثانية أي بناحية "أريس"، حيث تراوح عددهم حسب العقيد الحاج لخضر⁽¹⁾ ما بين 1000 و1100 مسلح.⁽²⁾

– ثم إن الولاية الأولى وسكانها مدنيين كانوا أم عسكريين قد تعرضوا لحملة من الاعتقال العشوائي، فقد كانت السلطات التونسية تلقي القبض على كل من تشك فيهم من الجزائريين الذين ينتمون إلى الولاية الأولى، خاصة منهم الذين يدخلون من الأراضي المصرية إلى الأراضي التونسية⁽³⁾.

كما عرفت الولاية الأولى أيضا تمردات بالجملة على سلطة كريم بلقاسم، فقد عرف النصف الثاني من عام 1959 تمرد كثير من الفيالق الشرقية ومنها فيلق جبل الشعانبي والجيش الحنبلي في ديسمبر 1959م، حيث أن النقيب علي الحنبلي⁽⁴⁾ تمرد على الولاية الأولى بعدما كان تحت قيادة عبد الله بلهوشات، وقد تحصن بجمال على الحدود الشرقية، وقد حاول الطاهر الزبيري أن يقنعه بتوقفه عن هذا التمرد والعودة للولاية الأولى، إلا أن علي الحنبلي قد جمع عدد هائل من المجاهدين والغاضبين على قادتهم. وقد انتهى هذا التمرد بعد هرب علي الحنبلي إلى العدو الفرنسي واستسلامه⁽⁵⁾ في 21 مارس 1959م بالحدود الشرقية ومعه 200 جندي. وقد أكد العقيد عبد الرزاق بوحارة بأن

(1) هو المجاهد عبيدي محمد الطاهر ولد سنة 1916م بقرية أولاد شليح حوز عين التوتة غرب مدينة باتنة، من عائلة فقيرة ولكنها وطنية وثورية، هاجر إلى فرنسا سنة 1936م، عمل في شركة لصناعة الأسلاك الكهربائية ثم رجع فيما بعد. التحق بالثورة في بدايتها ولعب دورا هاما فيها وكان ناشطا في الولاية الأولى وتقلد فيها عدة مناصب من قائد فوج ليلة نوفمبر وقيادة ناحية باتنة إلى عضو بقيادة المنطقة الأولى برتبة ضابط أول ثم قائد الولاية بالنيابة برتبة صاغ أول مع علي النمر، ثم قائد الولاية ككل برتبة عقيد. شارك في اجتماع العقداء العشرة عن الولاية الأولى. ساهم في بناء الجامعة الإسلامية بباتنة والتي تحمل اسمه. توفي في 24 فيفري 1998م بباتنة. عمار ملاح: قادة جيش التحرير، ص 224، 225.

(2) محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 484.

(3) محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا، مرجع سابق، ص 393.

(4) وهو قائد مقاتل محبوب من قبل جنده وكان جريء وشجاع.

(5) الطاهر الزبيري: مصدر سابق، ص 209.

استسلام الحنبلي⁽¹⁾، جاء بعد أزمة تسيير أدت إلى تدهور الأوضاع على الحدود الشرقية التونسية وصارت القيادة غير قادرة على فرض سلطتها على قوات الحدود وأصبحت الفوضى السائدة مصدرا من مصادر القلق.⁽²⁾

وقد بقيت الأوضاع مضطربة داخل جيش الحدود حيث ظهر عصيان في صفوفهم مطالبين بالإفراج عن المقبوض عليهم في قضية العموري، وقد تزعم هذا العصيان المضاد للحكومة المؤقتة بن سالم⁽³⁾ قائد ولاية سوق أهراس وهو أحد اللذين تمكنوا من الفرار بعد اكتشاف الاجتماع، حيث وبمجرد وصوله لمركزه أعلن العصيان المسلح إلى أن يتم إطلاق سراح المقبوض عليه، وقد حاول كريم بلقاسم إرغامهم للرجوع عن موقفهم بالقوة الأمر الذي كاد يشعل نيران الفتنة ليقاتل الجزائريون بعضهم البعض.⁽⁴⁾

وما إن انتهت قضية محمد العموري ومن معه من إطارات الثورة في الولاية الأولى، وأصدرت مختلف الأحكام في حقهم، حتى وجدت الثورة نفسها في أتون خطر عظيم يمكن أن يدمرها بسبب تلك الأحكام القاسية والمجحفة التي أحبطت معنويات إطارات وجنود جيش التحرير، خاصة في الولاية الأولى الأوراس.⁽⁵⁾

(1) يذكر عبد الرزاق بوحارة عن الرائد عز الدين بأن الجنود الفرنسية بعد استسلام الحنبلي كانوا يتجولون به في الأسواق وفي التجمعات السكانية ويقولون له: تكلم مع الشعب وقل لهم لماذا تركت جيش التحرير، لكنه بالرغم من أخطائه كان يصرح بالعربية قائلا: "أنا قرد لا تستمعوا إلي لقد خنت، أنا خائن للثورة، الفرنسيون يستعملونني ويستهنئون منكم وكان حراسه الشرسون يشبعونه ضربا بالعصي، فلما علموا أن الحنبلي لا يفيدهم في شيء قتلوه، عبد الرزاق بوحارة: مرجع سابق، ص 208 .

(2) عبد الرزاق بوحارة: المصدر السابق، ص 207 .

(3) كان نائب ضابط في الجيش الفرنسي، ثم التحق بالثورة في القاعدة الشرقية، عين بعد الإستقلال عضو في اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني وفي مجلس الثورة، غادر الجيش في سبتمبر 1967م بعد أن ساند الزبيري في انقلابه على بومدين. للمزيد ينظر محمد حربي: الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 349.

(4) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 408.

(5) رابح بلعيد: جريدة الفجر، مرجع سابق.

يذكر أحمد توفيق المدني أن بعد محاكمة العقداء وتنفيذ حكم الإعدام عليهم، تعكرت الحالة في الثورة ككل والأوراس خاصة من جراء ذلك - قضية العموري - بين المدنيين والعسكريين في الحكومة، حيث أخذت شقة الخلاف تتسع بيننا إلى أن تم الانفصال بعد ذلك.⁽¹⁾

فضلا على أن الولاية الأولى قد دخلت في فترة حرجة حيث كانت مسرحا للصراعات - القيادة - والتي فسرت عادة بالصراعات القبلية والعروشية السائدة في منطقة الأوراس⁽²⁾.

إن هذا الصراع الجهوي بين القبائل بزعامة كريم بلقاسم والأوراسيين بزعامة محمد العموري، كانت له مهادته ونتائج الوخيمة على مستقبل الإثنتين الجهويتين فيما بعد، ثم إن لقضية العموري أبعادا أخرى منها البعد الايديولوجي الذي بقيت آثاره لغاية اليوم، حيث كان العموري يمثل التوجه الاسلامي العروبي باعتباره متخرجا من معهد ابن باديس ومناصرا لفكرة العروبة، في حين كان خصومه ومعاونوهم معادون لهذا التوجه وأغلبهم من ضباط فرنسا مثلما هو الحال بالنسبة لأحمد بن الشريف وعبد المجيد علاهم الذين كلفا بإعدام العموري ورفاقه.

بعد الحكم القاسي الذي صدر في حق عقداء الأوراس، أصبح واضح جدا أنه كان وراء طموحات الهيمنة على جيش الحدود والتخلص من منافسين من شأنهم أن يعرقلوا هذا المخطط الذي نجح بداية من عام 1960، حين تحول أعضاء المحكمة التي حاكمت العموري وجماعته إلى سادة جيش الحدود، وبالتالي فإن تصفية العموري قد اندرجت في إطار صراع حول السلطة.⁽³⁾

وأن هذا الحكم كان متعمدا من بومدين بغرض الحصول من الباءات الثلاثة على صلاحيات واسعة تسمح له بإدخال تعديلات جذرية وشاملة على الأوضاع المتردية في الحدود الشرقية ولإعادة

(1) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 589.

(2) عثمان مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 490.

(3) مقالاتي عبد الله: محمد العموري ومؤامرة العقداء: محاولة إعادة قراءة منزعج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 89، 90.

الأمان والإنضباط إلى الوحدات عن طريق التكوين والتدريب العسكريين للنحول إلى جيش نظامي لا يعتمد على حرب العصابات بل ينتقل إلى المواجهة المسلحة مع العدو.¹

وعموما فقد كانت الثورة الجزائرية مع حادثة العموري في طريق الموت وكان ما تبقى من المشوار يزيد في الضغط على قادتها.⁽²⁾

دون أن نغض الطرف عن الأوضاع التي آلت إليها الثورة عقب غلق ملف قادة الأوراس، حيث كانت قاب قوسين أو أدنى من تفجير أزمة حقيقية بين الجزائريين أنفسهم، لولا فضل من الله.

(1) عثمانى مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، مرجع سابق، ص 490.

(2) عبد السلام فيلالي: مرجع سابق، ص 376.

المبحث الثاني: انعكاسات قضية العموري على الولايات الثانية

شهدت الثورة التحريرية خلال مرحلتها الأولى عجزا تنظيميا إنعكس على الاداء الثوري، كما تميزت هذه المرحلة بالمبادرات الفردية من طرف القادة المحليين لذلك كانت النتائج المحققة محدودة وازدادت الأوضاع تأزما بعد أن فقدت الثورة التحريرية العديد من قادته الاوائل كباجي مختار⁽¹⁾، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد وشيخاني بشير بفعل دخول خلفائهم في صراعات رغبة في الاحتواء من جهة وحبا للقيادة من جهة أخرى.

وقد دخلت منطقة سوق اهراس دوامة من الفوضى عقب استشهاد باجي مختار إذ عرفت تجاذب شديدا بين المنطقة الاولى (اوراس النمامشة) والمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني).⁽²⁾

وذلك لاحتوائها نظرا لأهمية الاستراتيجية باعتبارها منطقة حدودية شديدة الحساسية بالنسبة للنشاط الثوري وذلك التجاذب تم ترجمته على ارض الواقع في شكل محاولة استيلاء بالقوة على منطقة سوق اهراس من قبل القيادة الاوراس رغم ان المنطقة تنظيما تابعة للشمال القسنطيني لكن بعد انعقاد مؤتمر الصومام استطاعت لولاية ثانية استعادة منطقة سوق اهراس بناء على مقررات المؤتمر وقد تزعمها العقيد عمارة بوقلاز ابتداء من خريف 1956 حيث دعا هذا الاخير في اجتماع 16 نوفمبر 1956 القيادة الجديدة للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ الى اعطاء المنطقة صفة مماثلة للولايات الخمس الأخرى إضافة الى عدم اعترافهم بمقررات مؤتمر الصومام اذى ألحقهم مرة أخرى بالولايات الثانية.⁽³⁾

(1) باجي مختار 1919-1954: من مواليد مدينة عنابة، عضو في حزب الشعب في منطقة سوق اهراس، عضو باللجنة الثورية للوحدة والعمل، من بين 22 الحاضرين في اجتماع جويلية 1954، استشهد في 18 نوفمبر 1954 ليكون من أوائل شهداء ثورة التحرير الوطني، أنظر أمال مرابطي: الشهيد باجي مختار نضال مستميت من أجل الحرية، جريدة الشعب، 2013/12/28.

(2) طاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 203.

(3) المرجع نفسه: ص 204.

وأمام هذه الوضعية وأمام نزوع القيادة المحلية لمنطقة سوق اهراس نحو التلميح بالعصيان أوكلت لجنة التنسيق الى العقيد عمر او عمران مهمة التوصل الى تسوية مع قادة سوق اهراس عمارة بوقلاز الذي عين على راس منطقة سوق اهراس من قبل رفقاءه قبل ان يتم ذلك من طرف قيادة الثورة في شهر أفريل 1957.(1)

وخلال هذا الاجتماع عرض او عمران قرارات مؤتمر الصومام مؤكدا على طابعها الوطني وتحدث عن الرهانات الكبرى التي تواجه الثورة وضرورة توحيد الصفوف،(2) وقال هذا الاخير ان انشاء ولاية جديدة يتنافى مع قرارات مؤتمر الصومام، ان العمل بهذه الطريقة فان كل منطقة ستطالب بولاية خاصة بهاء وقد دام هذا الاجتماع يومين حاول اثنائها او عمران ان يقنعهم افكاره الى درجة انه عرض عليهم ان يختاروه مسؤولا عليهم الا أنه فشل في إقناع الإطارات.

بعد الاجتماع أرسل عمران تقريره الى لجنة التنسيق والتنفيذ مقترحا جعل منطقة سوق اهراس مركز مهما لتموين الثورة بالاسلح لكونها تقع على الحدود الشرقية مع تونس، ونظر لحاجة الثورة في ذلك الوقت الى الأسلحة، شجع هذا قيادة الثورة على قبول مقترحات وتشكلت حينما يعرف به القاعدة الشرقية بقيادة عمارة بوقلاز في ديسمبر 1956، ورغم عدم تسميتها بالولاية فإن القاعدة الشرقية مع ذلك اشتملت على قيادة تحت إمرة عقي، كونه الشأن في باقي الولايات، وقد ضمت القاعدة الشرقية منطقة سوق اهراس والقالة وأجزاء من عنابة بينما عادت تبسة إلى الولاية الأولى وبذلك فقد رفضت لجنة التنسيق والتنفيذ زيادة عدد الولايات بشكل نهائي حتى لا تفتح المجال لكل عرش المطالبة بولاية خاصة به ، وهذا ما يؤدي إلى تفتيت وتمييع الثورة وقد التزم الجميع بقرارات قيادة الثورة حيث بدأت هذه الأخيرة تتحكم بزمام الأمور بداية من نهاية سنة 1956.(3)

(1) طاهر جبلي: مرجع سابق، ص 204.

(2) صدام رزقي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1956-1958،، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 29.

(3) المرجع نفسه، ص 30.

ومن هذا نستنتج أن القاعدة الشرقية لم تفقد عضويتها في الولاية الثانية وإنما استمرت كمنطقة ضمن الولاية الثانية مع استقلالية داخلية.

لقد كان لقضية لعموري مضاعفات بالقاعدة الشرقية بداية من أصولها، إذ رفضت عمليا القرارات الصادرة عن الحكومة المؤقتة مثل العقوبات المسلطة على قائدي القاعدة والولاية الأولى السابقين بوقلاز ولعموري، ورفضت تعيين العقيد محمدي السعيد قائدا لأركان الشرق،⁽¹⁾ حيث لما كان محمد السعيد يحاول إقامة مركز قيادته بالكاف اضطر إلى التوجه إلى قيادة أركانه بغار الدماء بسبب التهديد الذي كان يمثله فيلق النقيب عبد الرحمان بلقاسم الذي كان قائد الفيلق الثاني بجبال بن صالح بالقاعدة الشرقية، حيث كان بن سالم صديق لمحمد عواشيرة احد الأعضاء المتهمين بقضية لعموري.

كما رفضت تعيين علي منجلي قائدا للشريط الحدودي، إذ يذكر عواشيرة نفسه: "قلنا لكريم بلقاسم: "(وزير القوات المسلحة) في أكتوبر 1958 غداة تعيين هيئة أركان الشرق بقيادة ناصر (محمدي السعيد) لا يمكن ان يمارس ناصر مهامه قبل عودة الأعضاء الآخرين في قيادة العمليات العسكرية يعني (بن عودة وبوقلاز ولعموري)، ولا يمكن لمنجلي أن يقود المنطقة الحدودية لأنه لا يفهم الوضعية، ومن المفروض أن تستشيرنا الحكومة قبل اتخاذ قرارات في مثل هذه الخطوة".

وصادف أن زار قائد الأركان الجديد منطقة بن سالم، فلم يحسن استقباله لأنه لم يكن قد تلقى تعليمات من مسؤوله المباشر العقيد عواشيرة⁽²⁾.

(1) محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، واقع فكرة الوحدة 1954-1975، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2013، ص 283.

(2) المرجع نفسه، ص 282، 283.

ثم إن القاعدة الشرقية عرفت تمردا كبيرا بعد نفي عمارة بوقلاز وسجن محمد الطاهر عواشيرية وشويشي العيساني، واصبحت دون قائد يشرف على قيادة فيالقها التي أصبحت تابعة بشكل مباشر لقيادة الأركان وهو مالم يهضمه معظم قادة الفيالق وجنود القاعدة الشرقية واتهموا كريم بلقاسم بتصفية إطارات القاعدة الشرقية والولاية الأولى لأسباب جهوية، فقرروا التمرد على قيادة الأركان وعلى وزير القوات المسلحة وأعلنوا العصيان.⁽¹⁾

أما الفيلق الثالث الذي كان على رأسه موسى حواسنية فقد أعلن جنوده وإطاراته تمردا أيضا على كريم رغم معارضة النقيب موسى حواسنية لهذا الموقف لكن تقرر عزله.

وكادت تتأزم الأمور في صفوف الفيالق بالقاعدة الشرقية بعد اعدام العقداء لعموري، عواشيرية، نواورة، والرائد مصطفى لكحل في منتصف مارس 1959⁽²⁾ لذلك استدعى كريم بلقاسم طاهر زبيري وطلب منه ان يتصل بفيالق القاعدة الشرقية ويوضح لهم الأمور مع التأكيد على ان القضية كانت تدبر ضد الحكومة المؤقتة، وأنه يملك التسجيلات التي تدين المتهمين وبإمكانه عرضها عليهم.

توجه طاهر زبيري إلى المنطقة الثالثة أين يتمركز الفيلق الثالث وأخبرهم أن كريم بلقاسم يؤكد لهم بالدليل أن انقلابا كان يحضر له، لكن قائد الفيلق أكد أنه متضامن مع بقية الفيالق الأخرى، وأن ما يتم الاتفاق عليه مع الفيلقين الأول والثاني فإن الفيلق الثالث يؤيده دون تحفظ.

ثم توجه الطاهر زبيري بعد ذلك إلى الفيلق الثاني الذي يقوده عبد الرحمان بن سالم، وتحدث معه عن حركة العقداء وأبلغه عن رغبة كريم بلقاسم في مقابلة قادة الفيالق لتوضيح الأمور لكن رد عبد الرحمان بن سالم كان قد تلخص في السؤال عن صديقه عواشيرية، لكنه في الأخير قبل بمقابلة كريم بلقاسم من أجل العمل على تسوية الأمور بعد ذلك أيضا استطاع الزبيري اقناع قائد الفيلق الأول بلقاء وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة.

(1) الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 206.

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 283.

وكما كان الحال التقى مسؤولو الفيالق الثلاث بكريم بلقاسم في مدينة الكاف وانتهى التمرد سياسياً بعد نحو شهرين من العصيان.⁽¹⁾

(1) الطاهر زبيري: مرجع سابق، ص 208.

المبحث الثالث: انعكاسات قضية العموري على العلاقات الخارجية للثورة

1. الانعكاسات على العلاقات مع تونس:

أ. العلاقات التونسية الجزائرية قبل قضية العموري:

لم تكن العلاقات التونسية الجزائرية وليدة أيام استعمارية أو أيام الثورة، بل كانت ممتدة إلى أبعد من ذلك بكثير، وهذا لعدة اعتبارات كانت أولها ربما القرب الجغرافي والتاريخي أيضا، ومنه نستعرض جانبا من العلاقات التونسية الجزائرية أيام الثورة، حيث وقف الشعب التونسي مع الشعب الجزائري في خندق واحد خلال المواجهة ضد براثن الاستعمار الفرنسي الغاشم أثناء الثورة التحريرية، إذ فتحت تونس حدودها الغربية، وقدمت كافة التسهيلات فيما يتعلق بمرور الأسلحة والذخيرة، وتنقل الجرحى والمقعدين من المجاهدين عبر الحدود بحثا عن العلاج، أو التماسا للراحة أو التحاقهم بمركز تكويني أو إيواء اللاجئين الجزائريين. فقد أصبحت تونس في وقت ما من شمالها إلى جنوبها وبخاصة الشريط الحدودي المشترك مركزا للإمداد الذي وجدت فيه الثورة منذ انطلاقها السند القوي والمرتكز الثابت، فقد كانت تونس فعلا قاعدة خلفية متقدمة على القواعد الأخرى، ومن ثمة قاعدة أساسية للثورة الجزائرية.⁽¹⁾

ثم إن الجزائريين بدورهم قدموا ما لديهم من مساعدات رغم الحصار، فمثلا نجد عدد كبير ممن انخرط من أبناء الناحية الشرقية للجزائر، في كل من منطقة تبسة ووادي سوف وسوق أهراس، ضمن صفوف الثورة التونسية. ونذكر هنا أسماء العديد من المجاهدين منهم طالب العربي،⁽²⁾ عبد الحي

(1) محمد بلقاسم وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية-الجهة الشرقية-1954-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954/2007، ص 113.

(2) كان من الجزائريين الذين انتقلوا إلى تونس واستقر بمدينة الرديف، عاملا بمنجم الفوسفات، إلى أن اندلعت المقاومة التونسية فشارك فيها ماديا وسياسيا، وعند اندلاع الثورة الجزائرية كان من الأوائل في الإتصال بمصطفى بن بولعيد وشيخاني بشير فكلف بتموين الثورة وتسليحها وتوعية الجماهير. محمد بلقاسم وآخرون: مرجع سابق، ص 126.

السعيد⁽¹⁾، عبد الكريم هالي⁽²⁾، علي زوازية، محمد بن عمر، عمارة موساوي، عبد القادر عاشور⁽³⁾، إضافة إلى كل من المجاهد فرحي ساعي المدعو "بابانا"⁽⁴⁾ والقائد التاريخي شريط لزهري الذي لعب دورا إيجابيا في ثورة تونس، وقد نشط إلى جانب مجموعة من الثوار الجزائريين في تونس أمثال عمارة بن إبراهيم الذي كان قائدا لدورية تعمل بداخل تونس بغية جمع السلاح لصالح الثورة الجزائرية.⁽⁵⁾ إذ ساهم العديد منهم في معارك ميدانية إلى جانب أشقائهم التونسيين ضد قوات الجيش الفرنسي. وقد دفعتهم عدة ظروف لذلك منها:

- وجود روابط اجتماعية كبيرة بين سكان المناطق الحدودية. حيث كان لبعض الجزائريين أملاك في عدة نقط تونسية كمدينة توزر.
- فضلا عن تواجد بعضهم في إطار العمل في مناجم الفوسفات القريبة من مدينة الرديف، حيث تم الاحتكاك المباشر مع الثوار، وكان البعض منهم يدرس هناك وتأثر بالفكر الثوري في الجنوب التونسي للحزب الدستوري، خاصة بزاوية نفطة.

(1) من خريجي الزيتونة كان عضوا نشيطا في الحركة الطلابية. كان من الرعيل الأول الذي التحق بالثورة. ركز قواعد النظام في كامل التراب التونسي للثورة وجيش وجبهة التحرير الوطني بتونس، عمل على تزويد الثورة بالسلاح. محمد بلقاسم وآخرون: مرجع سابق، ص 129.

(2) التحق بالثورة في 1954م، كان نشطا في منطقة الأوراس رفقة بشير شيجاني، شارك في العديد من المعارك فاخترته القيادة ليكون مسؤولا خارج التراب الوطني لتموين الثورة، وتم إرساله إلى تونس ثم طرابلس وحينها شرع في الاتصال بالوفد الخارجي. محمد بلقاسم وآخرون: مرجع سابق، ص 128.

(3) محمد بلقاسم وآخرون: مرجع سابق، ص 194.

(4) مجاهد من تازينت نشط في الولاية الأولى، شارك في الثورة التونسية رفقة لزهري شريط وأحمد الموساوي وعبد الله العبيدي. التحق بالجبل الأبيض ورابط هناك مع اخوانه المجاهدين، ساهم ويقوة في الثورة، له من الأبناء أحمد الذي سقط شهيدا في كمين القعقاع، وأخوه المقدادي الذي استشهد في معركة أم الكمام الشهيرة. الوردى قتال عراسة: مصدر سابق، ص 187.

(5) الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 267.

– إلى جانب ذلك فقد كانت الأراضي الجزائرية المجاورة للحدود التونسية في كل من تبسة، سوق أهراس ووادي سوف مراكز خلفية للثورة التونسية، فاستخدمت جبال النمامشة، وجبال الدير وسيدي أحمد مواقع للراحة وتقل الثوار التونسيين.

وحسب شهادة من عاصروا الحدث، فإن فرق الفلاحة التونسيين كانوا يتنقلون بين الأرياف الجزائرية لاقتناء الذخيرة، وقد اعتمدوا في ذلك على تجنيد بعض الجزائريين ممن لهم معرفة واسعة بالمكان ضمن دورياتهم في جمع الأسلحة والمؤونة.⁽¹⁾

ثم إن الإخوان التونسيين بدورهم قد برز لديهم إحساس قوي بأن الواجب يدعوهم للمقاومة والكفاح إلى جانب إخوانهم الجزائريين الذي أراد الاستعمار الفرنسي أن ينفرد بهم لوحدهم، ولما شعرت فرنسا بالخطر حاولت تكثيف جهودها في سبيل القضاء على هذا الدعم.

وقد اتخذت الثورة الجزائرية من مدن تونسية الواقعة على الحدود مع الجزائر قواعد خلفية لها. وقد ساهمت هذه الخطوة في تمرير كميات معتبرة من السلاح. وقد كان التونسيين يدعون إلى التجنيد والاتحاق بصفوف الثورة الجزائرية، من أجل القضاء على الاستعمار الفرنسي.⁽²⁾

وقد كانت تونس من أهم الدول التي لم تتردد في الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، حيث اعتمدت الثورة على الإخوة التونسيين في مجال الإمداد بالسلاح، وخاصة بعد توقف الكفاح المسلح بتونس.⁽³⁾

إضافة للدعم اللوجستيكي التونسي للثورة الجزائرية فإنها لم تبخل بالدعم الدبلوماسي أيضا، خاصة بعد حصولها على استقلالها واسترجاعها لسيادتها، إذ كان لها دعم سياسي كبير وجهود

(1) خالد نزار: يوميات الحرب 1954-1962، ترجمة سعيد اللحام، (د.ط)، دار الفارابي، ص 102-104.

(2) الطاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، ص 267.

(3) عامر رخيعة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص 280.

دبلوماسية لتحسين الرأي العالمي تجاه القضية الجزائرية وإقناع العالم الغربي وخاصة الفرنسي بضرورة إيجاد حل سياسي للقضية الجزائرية، والسعي للتفاوض مع الجزائريين والاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم، واتضح ذلك من خلال خطب وتصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، الذي كان يؤكد على أنه لا معنى للاستقلال التونسي والجزائر لازالت محتلة (1).

فضلا على الدعم اللوجستيكي والدبلوماسي لتونس فهي لم تتردد في الدعم الاجتماعي والدعم الإعلامي أيضا من خلال الصحف والإذاعة والنشريات، للتعريف بالقضية الجزائرية (2)، وللإشارة فإن الحبيب بورقيبة هو أول مسئول عربي وعالمي، تطرق وتناول القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة بنيويورك، وقد هدف من وراء ذلك إلى التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها، كما تحدث عن المأساة وحرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري، منتقدا سكوت العالم والأمم المتحدة على هاته الجرائم. (3)

ثم إننا لا يمكن أن نتكلم عن العلاقات الجزائرية التونسية دون أن نذكر ساقية سيدي يوسف التي كانت تشكل أهمية كبيرة للجزائريين لاعتبارات جغرافية بحكم قربها من الحدود الجزائرية الشرقية، واستقرار الكثير من اللاجئين الجزائريين فيها ضيوفا على إخوانهم التونسيين، ونظرا لموقعها الاستراتيجي هذا كانت تستقبل جرحى الثورة الجزائرية. ونظرا لهذا الدعم الكبير قامت فرنسا بقصف هذه المنطقة وما جاورها في يوم 8 فيفري 1958م.

وتعتبر أحداث ساقية سيدي يوسف، والقصف الذي راح ضحيته الكثير من أبناء الشعبين أكبر دليل على الدعم والتضامن بين الشعبين التونسي والجزائري في كافة المجالات. (4)

(1) عبد الله مقلاتي: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص119.

(2) مسعود كواتي: تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، (د.ط)، دار هومه، الجزائر، 2011، ص155

(3) حبيب حسن اللوب: مقال بعنوان الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955م-1962م التحديات والرهانات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 142.

(4) عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ط1، دار بوسعادة، الجزائر، 2013، ص05.

ب. العلاقات الجزائرية التونسية بعد قضية العموري:

كان للحكومة التونسية ممثلة في شخص الحبيب بورقيبة آنذاك موقف من قضية العموري، لعدة أسباب ربما أولها أن الاجتماع كان على الأراضي التونسية بالأساس، حيث أن الحبيب بورقيبة كان قد استفاد من هذه الحادثة بطريقة أو بأخرى، وذلك بتقصه دور المنقذ للثورة الجزائرية عموماً، ولكريم بلقاسم وزملائه خصوصاً، حيث برز الدور البورقيبي أساساً وأولاً في إجهاض هذه العملية، وهذا من أجل إكمال سيطرته على كريم بلقاسم وأعوانه -أي الباءات الثلاثة- للوقوف سلبياً من اتهام القاهرة له بإثارة الفتنة داخل الثورة الجزائرية، وممارسة الضغط عليهم ليقفوا موقف اللامبالاة بمعونة ودعم مصر.

والواضح أن أطماع الحبيب بورقيبة هي التي جعلته يسارع في إحباط الاجتماع الذي ترأسه العقيد محمد العموري بمدينة الكاف، حيث أنه فور سماعه بالخبر من طرف الباءات الثلاثة أعطى بورقيبة الأوامر للحرس التونسي بمحاصرة المكان واعتقال كافة المجتمعين باستثناء ثلاثة منهم. وقد كان بورقيبة سعيد جداً وهو يحبط في هذه المحاولة الانقلابية، خاصة بعد علمه أن هذه القضية يدعمها كل من مصر، والأمير عبد الكريم الخطابي، وبالأخص عدوه اللدود صالح بن يوسف. وهم المعروف عليهم أنهم تربطهم مع الحبيب بورقيبة علاقات متوترة إلى سيئة.

فلذلك نجد أن الحبيب بورقيبة كان له الدور الأكبر في إفشال الاجتماع⁽¹⁾، على اعتبار أنه كان في الأراضي التونسية من جهة، ومن جهة أخرى لأنه كان ضد العقيد العموري وجماعته وضد أفكارهم كونها ضد الحكومة المؤقتة، التي يتوافق الحبيب بورقيبة معها إلى حد بعيد.

ومن جهة أخرى فقد ذكر فتحي الديب في كتابه أن عبد الحفيظ بوصوف قال للحكومة المصرية أن ما لدينا من أسلحة تكفيها لمواصلة الكفاح لسنين طويلة، دون أن نحتاج لكم. وهنا أصبح واضحاً

(1) مصطفى دالع: جريدة الخبر، مرجع سابق.

جدا مدى نجاح الحبيب بورقيبة في توسيع شقة الخلاف بين الجزائريين أنفسهم من جهة، وبين الجزائريين والمصريين من جهة ثانية. (1)

فكما نعلم أن أول حكومة مؤقتة قامت برئاسة السيد فرحات عباس، المتشبع بالليبرالية، تماما كما الحبيب بورقيبة، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تكون الحكومة التونسية مساندة تماما للحكومة المؤقتة في قضية محمد العموري وعقدها أوراس النمامشة.

وبالموازاة مع ذلك قد أبرز التحقيق الذي يعتمد على شهادات تاريخية لفاعلين جزائريين وأجانب ومؤرخين، الدور الذي لعبه الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة في إفشال هذه المحاولة الانقلابية، وهو ما نتج عنه الحدث الأهم وهو انتقال مقر الحكومة الجزائرية من القاهرة بمصر إلى تونس، ومنه بداية توتر العلاقات المصرية الجزائرية. (2)

ورغم أن أعضاء الحكومة المؤقتة قد صرحوا للحكومة المصرية علانية أنهم لم يعودوا بحاجة لمساعدات الحكومة المصرية، إلا أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر لم يتأثر بذلك، بل وظل يأمر بمواصلة الدعم المصري للثورة الجزائرية، رغم الهزة التي زعزت ثقة قادة الثورة في القيادة المصرية (3). وما انتقال مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة لتونس إلا دليل على ذلك.

إلا أننا نوقف عن طرح آخر ألا وهو أن الحكومة المؤقتة أعطت السلطات التونسية رواية مخالفة للحقيقة رغبة في استمالتها، وهي أن العموري عاد في إطار مؤامرة ناصرية، تستهدف الحكومة المؤقتة ونظام بورقيبة أيضا، بالتنسيق مع العناصر الموالية لصالح بن يوسف. وبناء على ذلك تحمست الكومة التونسية وسارعت بإلقاء القبض على المجتمعين بالكاف، إلا أنه وبعد التحقيق مع المتهمين اكتشف الأمن التونسي أن الأمر يتعلق بمسألة داخلية بعيدة كل البعد عن رواية الحكومة

(1) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 409.

(2) محمد حربي: مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص 17.

(3) مصطفى دالع: جريدة الخبر، مرجع سابق.

المؤقتة، وبناء على ذلك غير الحبيب بورقيبة رأيه في القضية،⁽¹⁾ حيث رأت السلطات التونسية في هذا العمل - اجتماع العموري - انتهاكا لحرمة سيادتها وتعديا صارخا عليها في عقر دارها، من طرف أناس استضافتهم في أرضها ليدافعوا عن بلادهم واستقلالها فعرضت بذلك استقلالها للخطر من جديد من طرف العدو.

وعليه فإن الحكومة التونسية قامت بعدة إجراءات وردود أفعال فورية جراء قضية العموري منها:

- استحوذ التونسيين على الكثير من الأرشيف السري التابع لمركز التصنت في مدينة الكاف.
- أوقفت السلطات التونسية ما لا يقل عن الألف مجاهد، وقد تم تجريدهم من أسلحتهم، كما أوقفت الكثير من المدنيين الجزائريين أيضا.
- إضافة لحالة التوقيف العشوائي التي فرضتها الحكومة التونسية، فإننا نجد أنها أوقفت حتى إطارات مهمة في الثورة دون مراعاة لوزنهم فيها. على غرار توقيف الرائد عبد الرحمان ميرة.⁽²⁾ لمدة ثلاثة أيام في مدينة الكاف. وتوقيف علي منجلي في نفس المدينة.
- تجريد الجزائريين من أسلحتهم الشخصية.
- قامت السلطات التونسية بإيقاف قوافل الأسلحة والتموين الموجهة إلى جيش التحرير الوطني.
- ظهور نوع من الهيمنة السياسية التونسية المعنوية على بعض المسؤولين الجزائريين الفاعلين ككريم بلقاسم، الذي أصبح لا يكاد يخالف عن أمر الحبيب بورقيبة⁽³⁾.

(1) صالح قوجيل: جريدة الفجر، مرجع سابق.

(2) المعروف بنمر الصومام، ولد بقرية ثاغلاط بدائرة أقبو ولاية بجاية، خلال 1922، لم تسمح الظروف له بالدخول إلى المدرسة، وقد عمل راعيا لغنم عمه الذي تكفل به وإخوته. ثم عمل حمالا بمطار الدار البيضاء، التحق بالخدمة العسكرية في 24 جانفي 1946م وأثناء الثورة شارك في عدة عمليات عسكرية. وفي مؤتمر الصومام لعب ميرة دورا عظيما وهذا لأن مكان انعقاده كان في المنطقة التابعة لقيادته واستطاع أن يحافظ على السرية التامة للمكان والزمان وتوفير الظروف الملائمة لانعقاده. وبعد ذلك تطوع للولاية السادسة لتنظيمها بعد ضغط قوات بلونيس عليها، ثم رقي إلى رتبة نقيب. سقط شهيدا في ميدان الشرف بالقرب من أقبو في نوفمبر 1959م ولد الحسين محمد الشريف: مصدر سابق، ص 58، ورايح لونيبي: رجال لهم تاريخ، مرجع سابق، ص 295.

(3) محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا، مرجع سابق، ص 407، 408.

– وجد المجاهدون الجزائريون أنفسهم أنهم في معنويات منحطة تحت سلطة الحرس الوطني التونسي، الذي استنجدت به الحكومة المؤقتة بهدف القضاء على تلك المحاولة الفاشلة.

– أصبح التونسيون مسيطرون على بعض القطاعات الهامة من الثورة على طول الحدود. حيث رفع صالح السوفي مسؤول القطاع الأول في الحدود التونسية تقريرا إلى علي منجلي قائد منطقة الحدود وهو معنون ب: تقرير عن حوادث 16 نوفمبر، وقد كتب باللغة الفرنسية وجاء فيه ما يلي: لقد خضعت مكاتبنا ومصالحنا الإدارية المختلفة في مدينة "تاجروين"⁽¹⁾ لعملية تفتيش عام قام به الحرس التونسي وذلك تنفيذا للتعليمات الصادرة عن حكومتنا، وقد تم هذا كله بعد اتفاق بين الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية. وتنفيذا لهذه التعليمات فقد أجبر الكثير من مسؤولينا وجنودنا على أن يركبوا على متن بعض الشاحنات، وعندما كانت هذه الأخيرة تخترق الشارع الرئيسي للمدينة فإن المواطنين التونسيين كانوا يصيحون "يحيا الجيش التونسي". وكانت تلك الشاحنات قد توجهت إلى مدينة "مقطر". وعندما وصلوا إليها فإنهم فتشوا تفتيشا دقيقا وجردوا من أسلحتهم. وذلك بحضور الحاكم التونسي الذي كان سلاحه في يده.

– وهناك تقرير آخر بتاريخ 19 نوفمبر 1958م. وجه إلى وزير القوات المسلحة من طرف قائد منطقة الحدود علي منجلي يتحدث فيه عن هذه المضايقات التي أصبح المجاهدون والمناضلون يتعرضون لها من قبل السلطات التونسية بعد اجتماع العموري ومن معه. وهذا التقرير قد كتب باللغة الفرنسية وفي صفحة واحدة ويحمل توقيع مقدمه في الأسفل. ويقول التقرير "... وفي أثناء الطريق تم اقتيادنا إلى مقر ولاية الحاكم التونسي الذي أدخلنا ليسألنا عن جنسيتنا فأجبنا إننا جزائريون، فسألنا عن مهمتنا فأجبناه قائد منطقة الحدود... فإنه قرر توقيفنا... طلبنا منه أن نهتف إلى وزير القوات المسلحة. ولكنه منعنا من ذلك، ثم أمر أربعة من الحراس ليوقفونا. وقد جاء في التقرير أيضا أن الحرس التونسي قد قال له: كفانا منكم لقد تحملناكم أربعة سنوات. وقد وقف علي منجلي رغم أنه

(1) مدينة تونسية على الحدود مع الجزائر، كانت مقرا للولاية الأولى لبعض الوقت.

كان يحمل لجواز سفر تونسي مسلما له من طرف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير القوات المسلحة. وعلى الرغم من انه إطار في الثورة.

– إضافة إلى الاستيلاء من طرف السلطات التونسية على الكثير من الممتلكات التابعة للثورة كالسيارات والأسلحة والذخيرة وأجهزة الاتصال وغيرها...

– وقد تعرض الجزائريون للكثير من المضايقات والمعاكسات والإهانات من طرف الحكومة التونسية، وهذا بناءً على الاتفاق السياسي الذي تم بين حكومتهم وبين الحكومة التونسية، التي وجدت فرصتها الذهبية في أن تنتقم من الجزائريين الذين كانت تتهمهم بأنهم مؤيدين لجمال عبد الناصر الخصم اللدود للحبيب بورقيبة. (1)

– ولم يسلم التونسي صالح بن يوسف المناهض للرئيس الحبيب بورقيبة من الاتهام أيضا هو الآخر، حيث اتهمه فرحات عباس خاصة بأنه هو من كان وراء قضية محمد العموري، وأنه هو من يدعمه في محاولته الانقلابية الفاشلة على الحكومة المؤقتة (2) باعتبار أنه كان من المؤيدين لقضية العموري ومتوافقا معه.

– نظرا للموقف الغير ثابت للحكومة التونسية التي نجدها مرة سعيدة بفضل قضية العموري، ومرة أخرى سعيدة بتشكيلة الحكومة المؤقتة الجزائرية، على أننا وجدنا أيضا التدخل السلبي في القضية تجاه بقية الجزائريين مدنيين وعسكريين جراء الحادثة، ما يجعلنا في حيرة أمام حقيقة الموقف الفعلي للحكومة التونسية تجاه قضية العموري.

(1) محمد زروال: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجا، مرجع سابق، ص 409، 410.

(2) فرحات عباس: تشريح حرب، مصدر سابق، ص 72.

2. الانعكاسات على العلاقات مع مصر:

بسنة 1954 تولى الرئيس جمال عبد الناصر سدة الحكم في مصر، التي شهدت تغيرات وتطورات واضحة في علاقاتها الخارجية خلال هذه المرحلة، ففي سنة 1955 رفضت الحكومة المصرية اتفاقيات الثالث من جوان الموقعة بين تونس وفرنسا والتي تسمى اتفاقيات الاستقلال الداخلي، بعد أن حصلت هذه الأخير على تأييد لحبيب بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد، فقررت القاهرة تأييد المعارضة التونسية بقيادة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب المذكور لمواصلة الكفاح، وبذلك تأثرت العلاقة بين البلدين إلى حد بعيد.⁽¹⁾

وفي سنة 1958 تعرض الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة إلى محاولتي اغتيال، وأشارت أصابع الاتهام إلى صالح بن يوسف من القاهرة، كما وجهت التهمة للحكومة المصرية لكون الأدلة تؤكد ذلك، فقد ألقت الشرطة التونسية القبض على مواطن تونسي الجنسية وهو يحمل جواز سفر مصري منح له بالقاهرة من غير علم السفارة التونسية هناك، وكان قادما من مصر عبر الأراضي الليبية واخترق الحدود التونسية وعند التفتيش وجدوا بحوزته قنبلة يدوية ورزمة من الرسائل بخط صالح بن يوسف وبتوقيعه موجهة إلى أنصاره داعيهم فيها إلى اغتيال الحبيب بورقيبة، وفي نفس السنة أعلنت السلطات التونسية عن إلقاء القبض على فدائي مصري الذي استجوب قضائيا ونشر مراسلو الصحف ووكالات التونسيين الاستجواب، حيث أوضح فيه الفدائي المصري تفاصيل "المؤامرة" بالأسماء والأسلحة المقرر استخدامها لذلك الغرض، كما أنه سلح ودخل بجواز سفر مصري اعتيادي لاغتيال رئيس الجمهورية التونسي بأمر من المخابرات المصرية، وعلى إثر هذه الأحداث قطعت العلاقات نهائيا بين البلدين.⁽²⁾

(1) فاطمة فالح جاسم الخفاجي: العلاقات السياسية المصرية - التونسية (1956-1970)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في

فلسفة التاريخ المعاصر، كلية الادب، قسم التاريخ، جامعة ذي قار، 2016، ص 1-47.

(2) المرجع نفسه، ص 95-96. 103-104.

وفي شهر نوفمبر 1958 كشفت التحقيقات التي أجريت أواسط المجتمعين المهمين في قضية العموري عن تورط المخابرات المصرية في القضية، حيث لعبت مصر دورا سلبيا في قضية لعموري ويبدأ عند اجتماع لعموري مع فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية عن طريق مصطفى لكلل.⁽¹⁾ ومن هذا نستنتج ان الحكومة المصرية عملت على استعمال محمد لعموري وجماعته محاولة الاستفادة من الخلاف بين لعموري وأعضاء الحكومة المؤقتة من اجل اسقاط الحكومة المؤقتة على الأراضي التونسية، فهذه الحادثة تعتبر فضيحة لتونس ونقطة تسجلها مصر على حساب تونس وبذلك فمحمد لعموري كان ضحية الصراع المصري التونسي.

خاصة وقد أثبت أن محمد لعموري كسب تأييد صالح بن يوسف أي الحركة المعارضة لبورقيبة في حين قد قبض عليه من طرف السلطات التونسية.⁽²⁾ أيضا سعت الحكومة المصرية من جهة أخرى للإطاحة بالحكومة المؤقتة نذكر:

- استياء القادة المصريين من جبهة التحرير الوطني بسبب رفضها لهم حق التحدث باسمها أي انها ترفض فكرة "الدولة المحورية"، كما كانت جبهة التحرير الوطني كما كانت جبهة التحرير الوطني نظرة المصريين إلى اللقاءات التي تمت بين الوطنيين المغاربيين خلال مؤتمر طنجة (27-30 أبريل 1958) وكذا مطالبة المصريين للقادة الجزائريين مرارا وتكرارا بإدانة السياسة العربية للرئيس التونسي بورقيبة.⁽³⁾

- عدم ثقة جمال عبد الناصر في الرئيس فرحات عباس الذي تم تعيينه رئيسا للحكومة المؤقتة الجزائرية (G.P.R.A)⁽⁴⁾ ويتضح ذلك من خلال تأخر السلطات المصرية في الاعتراف بالحكومة المؤقتة عقب الإعلان عنها في 19 سبتمبر 1958 والتزاما الصمت إلى غاية 20 سبتمبر، ورغم

(1) محمد حربي: مؤامرة لعموري، مرجع سابق، ص 20.

(2) رابح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، مرجع سابق، ص 30.

(3) محمد حربي: المرجع نفسه، ص 18.

(4) حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة (د.ط)، الجزائر (د.ت)، ص 203.

تراجع الحكومة المصرية وإعادة النظر في موقفها. إلا أن فرحات عباس رجل متأثر بالثقافة الغربية ولا يؤمن بالعروبة مثل ما هو الحال مع أحمد بن بلة الذي فضله على كل السياسيين.⁽¹⁾

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اختيار فرحات عباس رغم وجود مسؤولين كبار دخلوا الثورة قبله إنما كان مقصودا وذلك لتقديم وجه معروف بحكمته واعتداله وسمعته الدولية خاصة لدى الفرنسيين التي كانت ترى في وجوده على رأس الحكومة المؤقتة للحكومة المؤقتة الجزائرية قد يعجل بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية.⁽²⁾

ويبدو أن لعموري ومصطفى لكحل قد اعترفا باستقبالهما من طرف جمال عبد الناصر مما دفع الحكومة المؤقتة بطلب مقابلة الرئيس المصري بخصوص المسألة.⁽³⁾ غير أنها ظلت في انتظار تلبية هذا الطلب لمدة شور من دون جدوى لتتوجه بعد ذلك إلى الرئيس السوري السابق شكري قوتلي الذي أقنع الرئيس المصري باستقبال وفد الحكومة المؤقتة، وهذا ويشاع أن أعضاء الوفد اقترحوا على الرئيس إنشاء لجنة مختلطة جزائرية - مصرية للإطلاع على محضر الاستنطاق والتسجيلات غير أن الرد الوحيد الذي تلقوه من عبد الناصر لم يتعدى قوله أنه كانت هناك مبالغة في القضية.⁽⁴⁾ أما فتحي الديب فقد توجه إلى عبد الحميد بوصوف باتهامات ضغط من طرف هذا الأخير من أجل الإسراع في إعداد لعموري كي لا يكشف هذا الأخير بأنه كان شريك في المؤامرة بهدف تصفية كريم بلقاسم،⁽⁵⁾ بناء على ذلك عمدت الحكومة المؤقتة إلى استخلاص النتائج اللازمة معبرة عن احتجاجها

(1) حميد عبد القادر: مرجع سابق، ص 205.

(2) خالد نزار: منكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون، منشورات الشهاب، (د.ط)، الجزائر، (د.ت)، ص 50.

(3) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 288.

(4) محمد حربي: مؤامرة لعموري، مرجع سابق، ص 20.

(5) رايح لونيبي: الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، مرجع سابق، ص 33.

من خلال تحويل مقرها من القاهرة إلى تونس، وقرر الجزائريون الخارجية بكل سيادة رافضين كل وأي دبلوماسية من أي طرف.⁽¹⁾

لكن لا يمكن أن نغفل عن الدور الذي لعبته مصر في دعم الثورة بغض النظر عن ل الأزمات والمشاكل فمصر كانت من الدول العربية الأولى التي وقفت إيجابيا مع الثورة الجزائرية، كما أنها تعد حليفة الجزائر وذات أهمية فيما يتعلق بالسلاح الذي كان يرسل بشكل متواصل إلى الجزائر حيث يذكر المجاهد أحمد بن بلة أن قصة الدعم بالمال والسلاح بشكل خاص بدأت منذ بداية الثورة من طرف مصر.⁽²⁾

ويذكر رئيس المخابرات المصرية فتحي الديب في مذكراته بأنه التزم بتنفيذ قرارات الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة الضرورية وتوفير احتياجات المكافحين لمواصلة مسيرة الثورة، وقد باشروا منذ أكتوبر 1954 التحضير لتزويد الجزائريين بأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية لدعم قدرات الولايات الشرقية مع التركيز على منطقة جبال الاوراس.⁽³⁾

ودون الإطالة في هذا الموضوع الذي تكتنفه العديد من الأرقام والاحصائيات حول كمية الأسلحة التي كانت ترسلها مصر إلى الجزائر، يجب الإشارة هنا إلى ان عمليات الدعم المادي بمختلف أشكاله وصوره بقيت على هاته الوتيرة رغم الحصار المضروب على الثورة شرقا وغربا.⁽⁴⁾

ورغم اتخاذ القاهرة موقفا سلبيا من اتهامات بورقيبة للجمهورية المصرية بإثارة الفتنة بين المسؤولين الجزائريين إلا أن جمال عبد الناصر في أول سبتمبر 1958 أصدر الأمر بالاستمرار في انتهاج نفس السياسة التي كانت متبعة بلا تغيير أو اختلاف فيما يخص تزويد كفاح الجزائريين

(1) محمد حربي: مصدر سابق، ص 21.

(2) أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الاخضر، منشورات دار الآداب، (د.ط)، بيروت، (د.ت)، ص 98.

(3) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 58.

(4) طاهر جبلي: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)، مرجع سابق، ص 247.

بالمعونات العسكرية، وبالفعل تم تنفيذ الأوامر وسلم المندوب الجزائري الشحنة الأولى لعام 1959 يوم 02 جانفي والتي كانت تحتوي على كميات بيّرة من الأسلحة والذخيرة والتي تتمثل في:

- 2000 بندقية إيطالية عيار 6.5 مم.

- 300 رشاش برن 303.

- 3593 خزنة صاج للرشاش.

- 400 رشاش بريدا عيار 08 مم.

- 300 رشاش بريدا 6.5 مم.

- مليون طلقة 08 مم.

- 471.000 طلقة 303.

وشحنة ثانية بوم 07 فيفري 1959 فقد تضمنت:

- 4000 طوربيد بنجالور صاج.

- 4000 مفجر طرفي 08.

- 400 متر فتيل.

- 924 مجموعة مفجرة قنبلة يدوية.⁽¹⁾

(1) فتحي الديب: مرجع سابق، ص 409-410.



خاتمة:

تعتبر قضية العموري أو كما يسميها البعض باجتماع العقداء من القضايا التاريخية التي كان يجب أن تسيل الكثير من الحبر، ذلك أنها تعلقت بالخلافات حول أساليب قيادة الكفاح المسلح وطرق تسيير الثورة، بالإضافة للإنعكاسات الخطيرة التي كادت تلعب بمصير الثورة بصفة عامة والأوراس والقاعدة الشرقية بصفة خاصة، لكنها عانت من التهميش أواسط الباحثين.

ومن خلال دراستنا لأهم جوانب هذا الموضوع وعلى ضوء الإشكالية المطروحة مع بداية هذا العمل، فقد توصلنا في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الانتصارات العسكرية الأسطورية التي حققتها منطقة الأوراس مثل معركة جبل الجرف بفعل شهدائها الأبطال أمثال مصطفى بن بولعيد، بشير شبحاني، الوردى قتال.

- يعتبر محمد العموري أحد رواد الرعيل الأول للثورة التحريرية ومن المساهمين في التحضير لها حيث نشط منذ 1949 في خلية عين ياقوت لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كما كان من بين الذين انضموا للثورة في بداية ميلها في المنطقة، حيث عمل من أجل التعبئة وقيادة الرجال في الظروف الصعبة.

- أسهم العموري بدور فعال في قيادة منطقة الأوراس، وتمثيلها داخل مختلف مؤسسات الثورة.

- فشل الـ C.O.M وحله، نتج عنه مجموعة من الاحكام كانت غير منصفة في حق العموري، وهذا ما كان سبب وراء اجتماع الكاف.

- شهدت منطقة الأوراس حملة تصفيات سياسية وعسكرية مست العديد من قياداتها أمثال عقداء النمامشة.

- المحاكمة كانت وبتفاق أغلب المؤرخين أمثال الطاهر زبيري، كانت شكلية والأحكام قد اتخذت مسبقا ضد العموري وأصدقائه.

- نهاية محمد العموري كانت مأساوية خاصة وقد عُرف بالإخلاص والتضحية والاقدام في سبيل الثورة.
- دخول الولاية الأولى جراء قضية العموري في حالة من الاضطرابات والفوضى المتمثلة خاصة في التمردات التي كادت أن تقضي على الثورة بالمنطقة.
- حركة التمرد التي شنّها فيالق القاعدة الشرقية عقب إعدام محمد العموري ورفاقه كادت تقصف بمسيرة الثورة في المنطقة.
- كان لقضية لعموري انعكاسات سلبية على العلاقات الجزائرية الخارجية كمصر وتونس، وهو ما نتج عنه نقل الحكومة المؤقتة من القاهرة إلى تونس بعد ان كشفت التحقيقات عن تورط المخابرات المصرية في القضية.
- لعبت مصر دورا سلبيا في القضية، فكانت أبرز المؤيدين لحركة العموري حيث حاول الرئيس جمال عبد الناصر استخدام محمد العموري ضد الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية.
- كان محمد العموري ضحية للصراعات الجهوية والصراع اليوسفي - البورقيبي.
- التسميات الخاطئة لقضية العموري بإيحاءاتها السلبية وتوظيفاتها السياسية يمكن أن تقدم فكرة خاطئة عن فصل من فصول الكفاح المسلح.



الملامحة

الملحق رقم (01): خريطة الولاية الأولى أوراس النمامشة. (1)



المنطقة الثالثة : جبال الزاب أصبحت تابعة للولاية
 المنطقة الرابعة : أم البواقي، عين قلبية
 المنطقة الخامسة : سدراثة، دأوروش، العوينات، مر
 المنطقة السادسة : جبال النمامشة، نجسة، طنشنة، ب

من الولاية الأولى
 المنطقة الأولى : جبال الحطمة، سطيح، المسيلة، بركة
 المنطقة الثانية : وفيها يقع مركز الولاية بجبل كبل بقلب الأوراس

(1) الطاهر الزيبي: مصدر سابق، ص 332.

الملحق رقم (02): قادة الولاية الأولى أوراس النمامشة من 1954-1962.⁽¹⁾

قيادات الولاية الأولى: 1954-1962:

- 1954-1955: قائد الولاية مصطفى بن بولعيد.
- 1955 قائد الولاية بالنيابة: بشير شهابي 1956.
- 1955-1956: قائد الولاية، مصطفى بن بولعيد.
- وفي ليلة 22-23 مارس 1956 استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد.
- 1956-1957: بعد استشهاد قائد الولاية مصطفى بن بولعيد لم يخلقه أي أحد في قيادة الولاية وبقيت المناطق تسير نفسها:
- المنطقة الأولى: الضابط الثاني محمد عموري ثم الضابط الثاني مكّي حيجي.
- المنطقة الثاني: الضابط الثاني محمد عرعار ثم الضابط الثاني: علي أتمر.
- المنطقة الثالثة: الضابط الثاني أحمد بن عبد الرزاق.
- المنطقة الرابعة: الضابط الثاني محمود قسز
- المنطقة الخامسة: الضابط الثاني الصالح بن علي.
- 1957 أبريل: تشكيل قيادة الولاية الأولى في الخارج:
- الصاغ الثاني محمود الشريف قائد الولاية.
- الصاغ الأول محمد عموري (سياسي).
- الصاغ الأول عبد الله بلهوشات (عسكري).
- الصاغ الأول أحمد أنواره (اتصال وأخبار).
- بعد تعيين الصاغ الثاني محمود الشريف في لجنة التنسيق والتنمذ تشكلت قيادة أخرى للولاية في الخارج 1958:
- الصاغ الثاني: محمد عموري قائد الولاية.
- الصاغ الأول: أحمد أنواره (سياسي).
- الصاغ الأول: عبد الله بلهوشات (عسكري).

1. عمار ملاح: قادة جيش التحرير الوطني "الولاية الأولى"، مصدر سابق، ص 212، 213.

- الصاغ الأول: صالح بن علي (اتصال وأخبار) منذ
- وفي ماي 1958 نقل الصاغ الثاني محمد عموري إلى المهز قيادة الأركان العامة
- فشكلت قيادة أخرى للولاية في الخارج في 1958:
- الصاغ الثاني: أحمد نواوره قائد الولاية. قد
- الصاغ الأول: عبد الله بلهوشات (عسكري).
- الصاغ الأول: علي امر (اتصال وأخبار).
- وكان الصاغ الأول علي امر يقود الولاية الأولى في الداخل -بالتبابة- وعند استشهاد
- في صيف 1958 خلفه الرائد الحاج لخضر وقاد الولاية الأولى بالتبابة في الداخل.
- ديسمبر 1959 تشكلت قيادة للولاية الأولى في الخارج:
- الصاغ الثاني: الحاج لخضر، قائد الولاية.
- الصاغ الأول: الطاهر زيري (عضو).
- الصاغ الأول: علي أسواعي (عضو).
- الصاغ الأول: عمار راجمي (عضو).
- الصاغ الأول: مصطفى مرارده (عضو).
- وكان الصاغ الأول مصطفى مرارده يقود الولاية الأولى في الداخل -بالتبابة-
- 1960: تولى قيادة الولاية الأولى في الداخل والتبابة الصاغ الأول علي أسواعي.
- 1961: وبعد استشهاد الصاغ الأول علي أسواعي تولى قيادة الولاية
- الأولى في الداخل بعد تشكيل قيادتها من جديد:
- الصاغ الثاني: الطاهر زيري، قائد الولاية.
- الصاغ الأول: عمار ملاح (عضو).
- الصاغ الأول: محمد الصالح يحيى (عضو).
- الصاغ الأول: اسماعيل محفوظ (عضو).

الملحق رقم (03): صور لقادة الولاية الأولى التاريخية على التوالي من 1954-1962.⁽¹⁾

القادة المتعاقبون على قيادة الولاية الأولى التاريخية (1954 - 1962)



أحمد نوار
1958



محمد سموري
1958



محمود الشريف
1957



شيهاتي بشير
1955



مصطفى بن يونس
1956/1954



الطاهر زبيري
1961



علي سواعدي
1960



مصطفى مرادة
1959



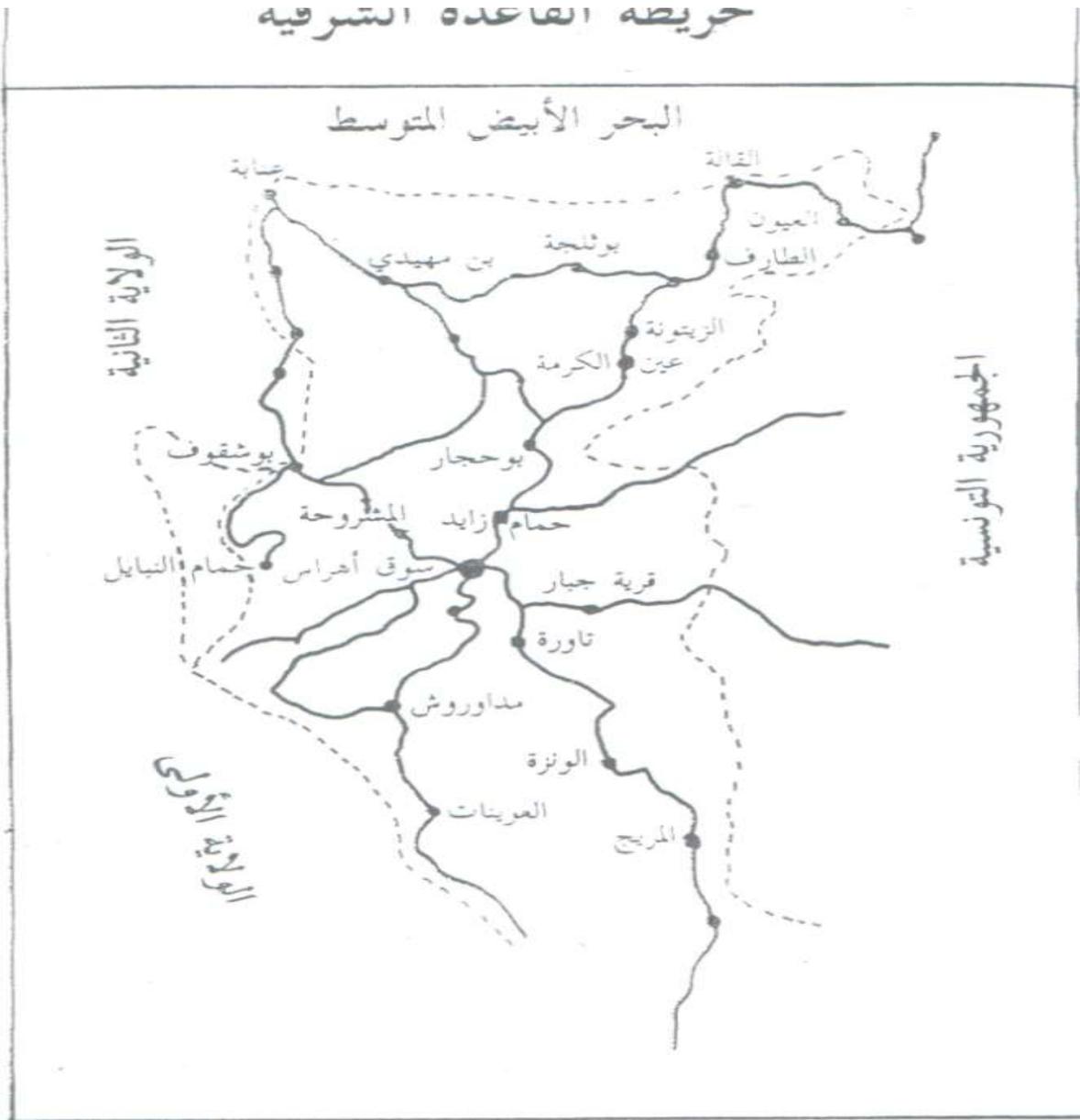
الحاج لخضر
1959/1958



علي النمر
1958

⁽¹⁾ صورة مأخوذة من متحف المجاهد لولاية باتنة.

الملحق رقم (04): خريطة القاعدة الشرقية.(1)



(1) عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1994، ص 55.

الملحق رقم (05): عمارة بوقلاز أثناء قيادته للقاعدة الشرقية.(1)



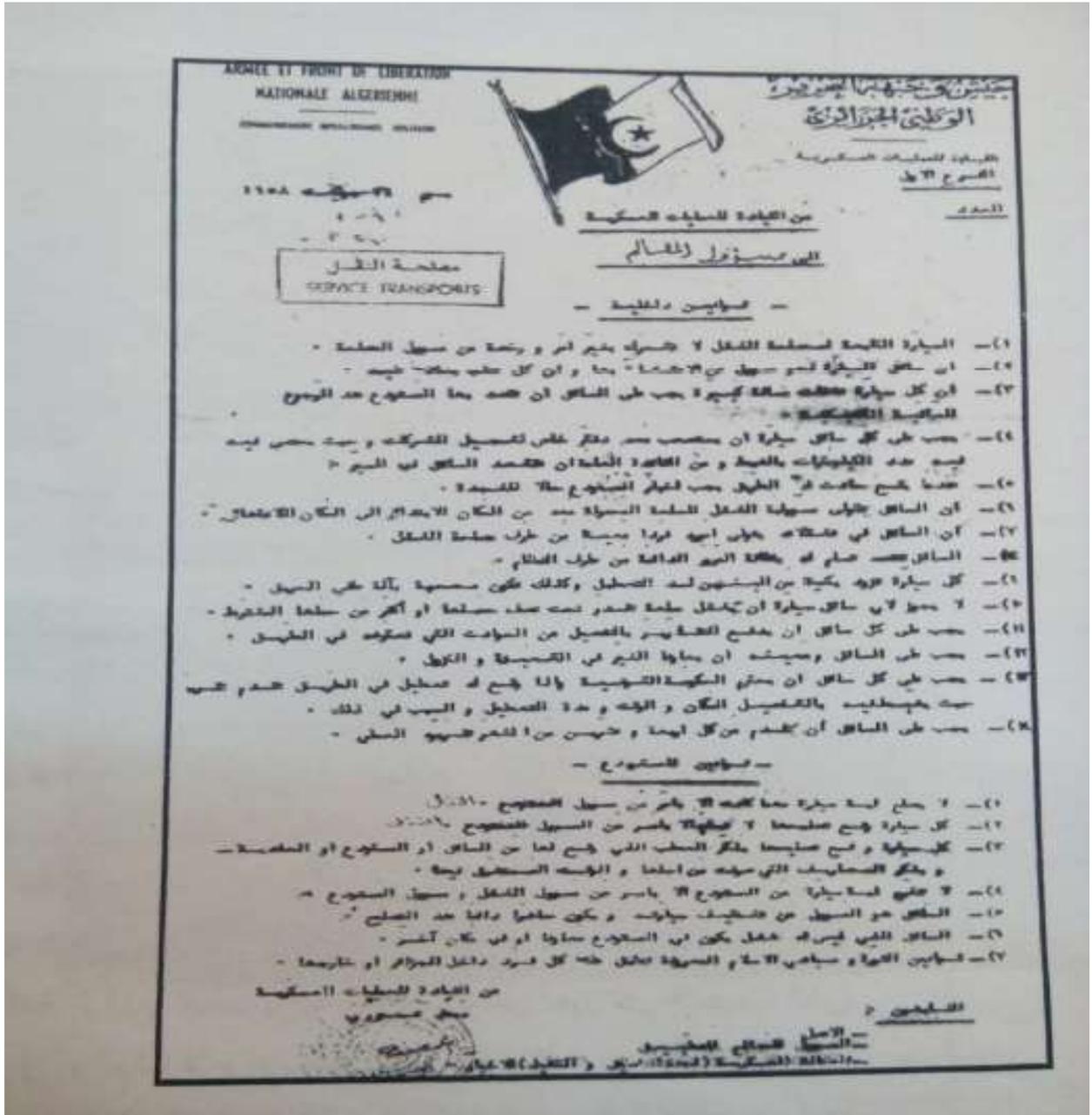
في 1957 - من اليسار الى اليمين : الحاج لخضر جلايقية ، الطاهر الزييري -
عمارة بوقلاز، العياشي بنعازة-



زيارة العقيد عمارة بوقلاز لتفقد الفيلق الثالث (1957).

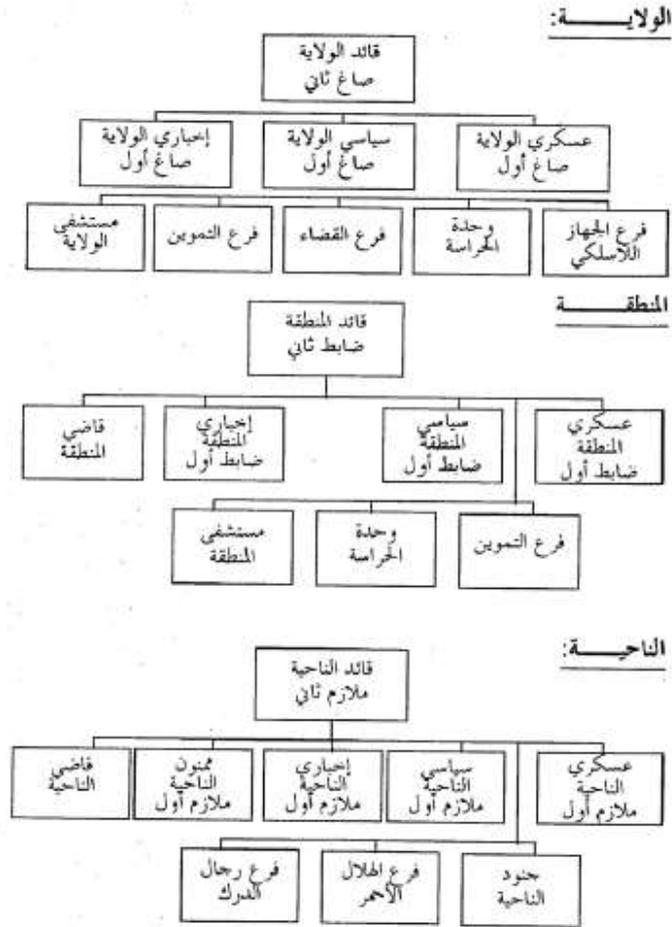
(1) الطاهر الزييري: المصدر السابق، ص 319.

الملحق رقم (06): بعض التعليمات الصادرة عن محمد العموري أثناء تسييره لـ C.O.M⁽¹⁾

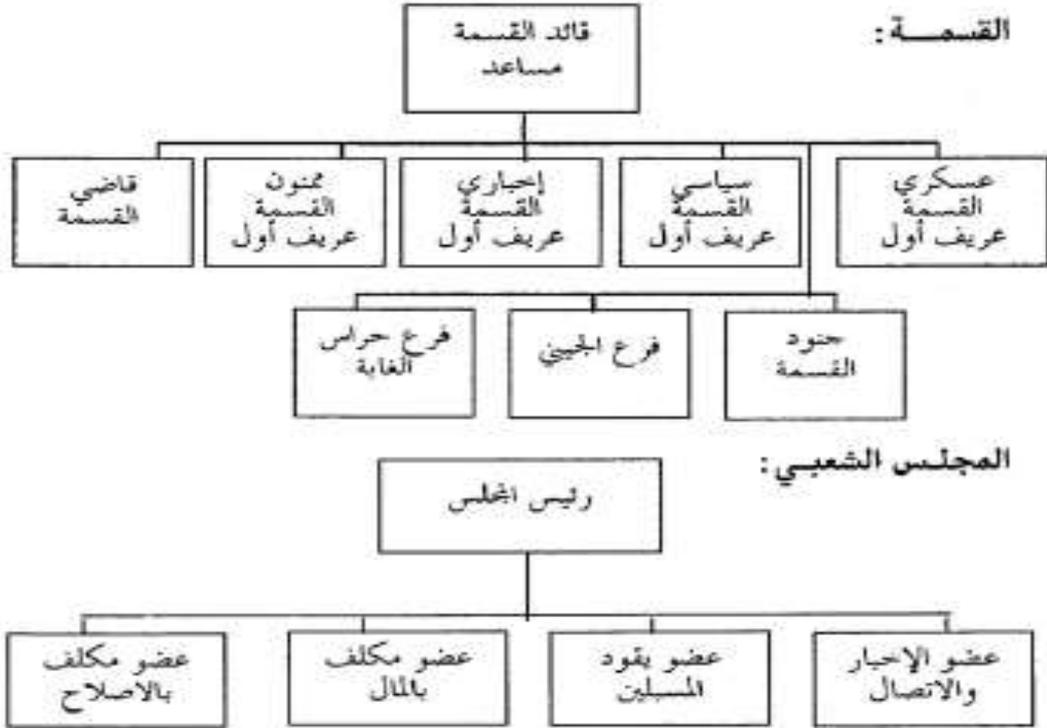


(1) عمار جرمان: الحقيقة - مذكرات ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (د.ت)، ص 151.

الملحق رقم (07): التنظيم الإداري والسياسي والعسكري لقيادة الولاية. (1)



(1) عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، مصدر سابق، ص 103،،104.



الملحق رقم (08): محضر لإجتماع بتونس في 1957م، بحضور محمد العموري لدراسة بعض المواضيع التي تخص الولاية الأولى.(1)



(1) من موقع الدكتور محمد العيد مطمر www.drmetmer.com

الملحق رقم (09): أوامر تنظيمية من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ تخص الولاية الأولى أوراس
 النمامشة ويظهر عليه توقيع محمد العموري.(1)



(1) من موقع الدكتور محمد العيد مطمر www.drmetmer.com

الملحق رقم (10): قائمة لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة التي تشكلت في 1958.⁽¹⁾

لجنة التنسيق و التنفيذ الثالثة

في شهر أفريل من عام 1958 تشكلت لجنة تنسيق و تعهد ثالثة و هي

تتكون من :

- 1-كريم بلعاسم ، مسؤول عن جيش التحرير الوطني الجزائري
- 2-عبد المعبط بوصوف ، مسؤول عن الاتصالات و الاستخبارات
- 3-لمصطفى بن طومال ، مسؤول عن حملة التحرير الوطني الجزائري
- 4-عمر أوعمران ، مسؤول عن النضاح
- 5-محمود الشريف ، مسؤول عن المالية
- 6-مخرجات محاسن ، مسؤول عن الاعلام
- 7-محمد الأمين دياحني ، مسؤول عن العلاقات الخارجية
- 8-عبد السيد ميري ، مسؤول عن الشؤون الاجتماعية

⁽¹⁾ صالح فركوس: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم الكبرى، الجزائر، 2005، ص 511.

الملحق رقم (11): المعلومات الشخصية للعقيد محمد العموري¹

- RENSEIGNEMENTS D'IDENTITE -

ETAT-CIVIL : A M O U R I Mohamed , né le 14 Juin 1929
au Douar OULED SI ALI (C.M. d'AIN - EL -
KSAR) de feu Ahmed ben Ferhat et de
BENAMMARI Hizia bent Sahraoui

PROFESSION : Boucher, puis Taleb

DOMICILE : Douar OULED SI ALI - AIN YAGOUT (C.M. AIN EL
KSAR)
Aurait résidé fin 1951 et début 1952 à
IVRY SUR SEINE

SITUATION DE FAMILLE : Célibataire

INSTRUCTION : Lettré en arabe

SITUATION MILITAIRE : n'a pas servi

ANTÉCÉDENTS JUDICIAIRES : Condamné le 9 Novembre 1951 par le T.C. de
BATNA à trois mois de prison avec sursis,
pour " Atteinte à la sûreté extérieure de
l'Etat ".

1. Archives Aix – en-Provence Outremer, carton 93/274.

الملحق رقم (12): صور مدنية لمحمد العموري من الأرشيف الفرنسي¹



¹ Archives Aix – en-Provence Outremer, carton 93/274

الملحق رقم (13): صورة عسكرية للعقيد محمد العموري.⁽¹⁾

صورة الصانع الثاني: محمد العموري قائد الولاية الأولى (1929 - 1959)⁽¹⁾



⁽¹⁾ ملحق المتحف الوطني للمجاهد محمود قنز، ولاية تبسة.

الملحق رقم (14): صورة مدنية للعقيد محمد العموري¹



¹ صورة ملتقطة من ملحقة متحف المجاهد محمود غنز بتبسة يوم 29 مارس 2018.

الملحق رقم (15): تقرير عن حركة المعارضة التي قام بها محمد العموري في تونس (1)

268/0/PAF/4°Br.

28 FÉV 1959

ARRIVÉE

SOUK-AHRAS, le 14 Février 1959.

L'Officier de Police, Chef de la 4° Brigade du 3° Secteur PAF à SOUK-AHRAS

Monsieur le Commissaire Principal, Chef du 3° Secteur P.A.P. à BONE (BX125)

Adel BELA

01 n° 87

OBJET : A/s. du mouvement de dissidence F.L.N. en Tunisie - Cas de LAMOURI.

REFERENCE : Votre transmission n° 3.C/3° Sect/PAF du 4.2.1959.

Comme suite à votre transmission visée en référence, j'ai l'honneur de vous communiquer ci-dessous quelques renseignements recueillis sur un des mouvements de dissidence F.L.N., qui a failli se développer en territoire Tunisien vers la mi-janvier 1959, mais qui a avorté presque aussitôt, pour des motifs que l'on ignore encore.

Les nommés LAMOURI (1) et BELHOUCHE (2), tous deux actuellement Commandant de Katiba, font partie de la WILAYA I - des Aurès-Kementchas.

Cette zone étant limitrophe de la WILAYA de "Souk-Ahras - Base de l'Est", les deux "Commandants" auraient avec leurs hommes, envisagé, - malgré les ordres de leurs supérieurs, de réintégrer à tout prix celle-ci, puisqu'ils y évoluaient antérieurement au mouvement des "Cadres", qui a eu lieu dans le courant d'Octobre 1958.

L'Armée et les Autorités Civiles Tunisiennes, alertées, s'imaginaient déjà que cette "scission" au sein des bandes rebelles allaient dans l'immédiat provoquer une grande bagarre "fratricide".

Aussi pour masquer cette echauffourée qui venait à peine de poindre, les Autorités Tunisiennes avaient annoncé par voie de la "radio" que des manœuvres militaires étaient effectuées dans la région de TADJEROUINE. Effectivement, nos postes-frontières militaires avaient signalé au même moment, le mouvement de ces troupes aux abords de la dite localité.

Aucun renseignement complémentaire ne nous est

par RG/PAF à M. A
L'opinion E.C.C.E

¹ archives aix - en-provence outre mer, carton 93/274.

...../.....

parvenu en ce qui concerne ce cas particulier.

Il convient de penser toutefois que cette affaire semble avoir été démesurément grossie. Cette querelle qui n'a duré que 5 jours au plus, n'a paru donner aucune suite grave, et l'ordre a été rétabli peu après.

- (1) - LAMOUREI Mohamed
né vers 1928
Ex-Colonel Commandant la WILAYA I- Qui était en résidence à TUNIS, Ex-Membre du C.M.O. (Conseil Militaire Opérationnel) du KEF (Tunisie) -
Démis de ses fonctions et rétrogradé au grade de Capitaine en Octobre 1953.

- (2) BELHOUCHE Abdallah
né en 1922 au Douar M'DAOUROUCH (Montesquieu) de Belkacem ben Ahmed et de BELHOUCHE Aïcha.
Ex- Cultivateur, ayant demeuré au Ruines de Madaures (Montesquieu - Arrt de CLAIRFONTAINE)-
Ex-C.M.P.R. a rejoint les rebelles en emportant des armes, avec 3 autres de son groupe le 19.10.1955.
Avait d'importantes fonctions dans la WILAYA I (Aurès-Nementchas).



lves: EX6
no : EX7

الملحق رقم (16): صورة العقيد أحمد نواورة أحد أهم أعوان العموري وقائد الولاية الأولى خلفا
لمحمد العموري.(1)



(1) صورة ملتقطة من متحف ومنزل العقيد سي الحواس ببسكرة، ملتقطة من طرف الطالبة.

الملحق رقم (17): صورة للكومندان مصطفى لكحل من أبرز الموالين للعموري، وأحد الذين
أُغتيلوا معه.¹



الشهيد العقيد سعيد الجموعي
الاسم الثوري مصطفى لكحل

1. موقع الدكتور محمد العيد مطمر www.drmetmer.com

الملحق رقم (18): صورة يظهر عليها أهم قادة القاعدة الشرقية وهم من اليمين إلى اليسار: جبار الطيب، عمارة بوقلاز، محمد عواشرية، عبد الرحمان بن سالم، والطاهر الزبيري.⁽¹⁾



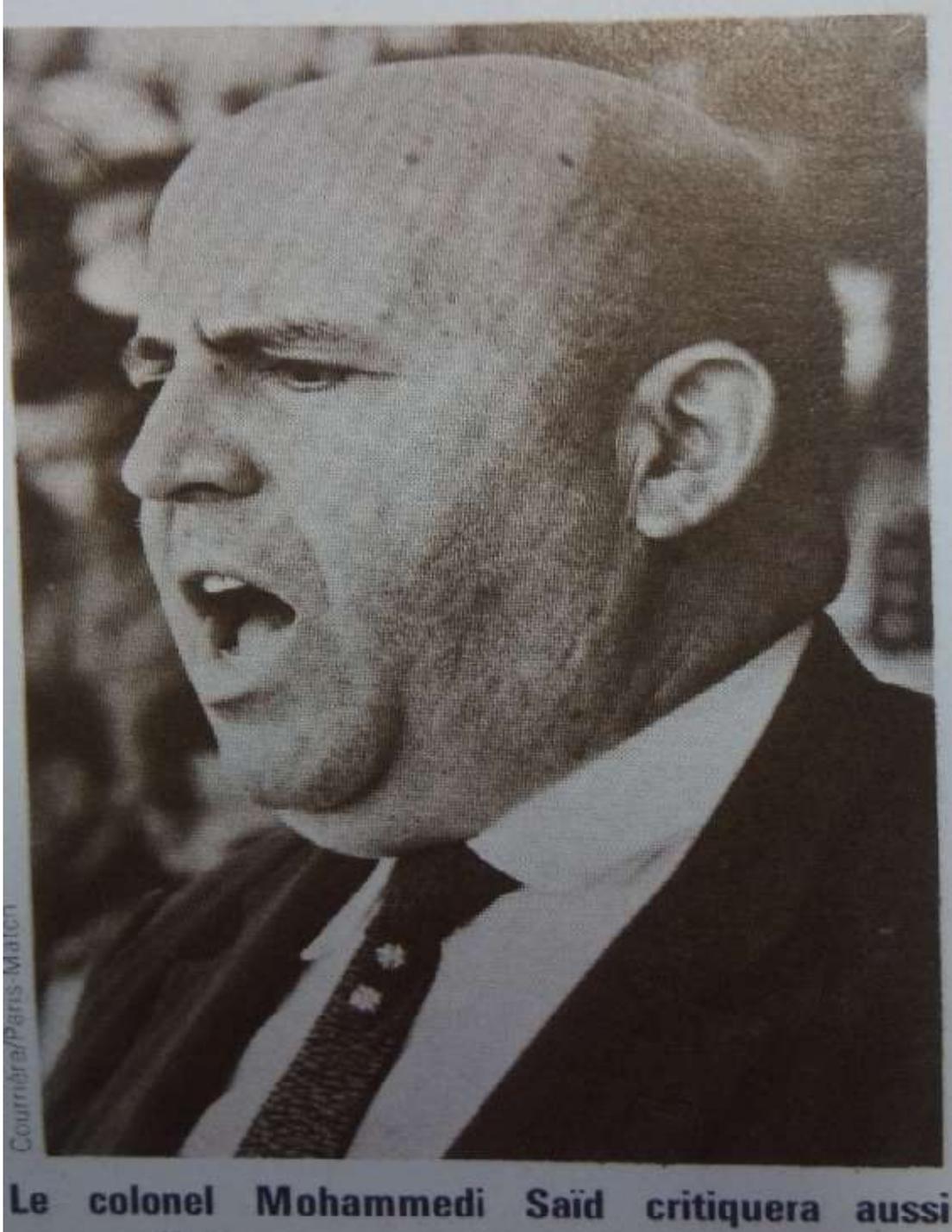
(1) الطاهر زبيري: مصدر سابق، ص 179.

الملحق رقم (19): صورة لعبد الله بلهوشات، أحد إطارات القاعدة الشرقية والمشاركين في اجتماع الكاف وأحد المحاكمين في قضية العقداء.⁽¹⁾



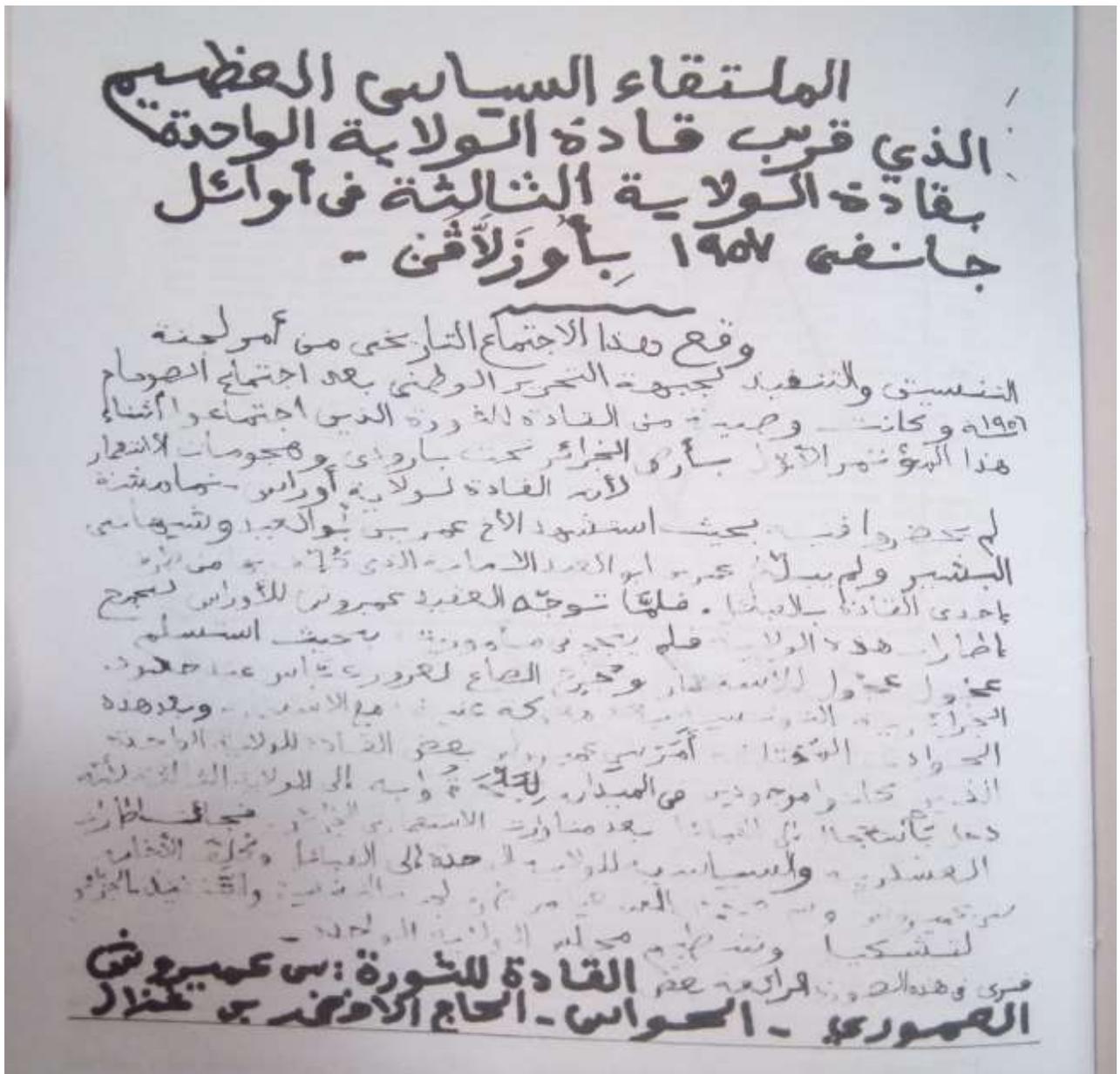
(1) ملحقه متحف المجاهد محمود قنز ولاية تبسة. التقطت من طرف الطالبة.

الملحق رقم (20): صورة للعقيد محمدي السعيد قائد هيئة أركان الشرق.⁽¹⁾



⁽¹⁾ Historia magazine: N357, PP 2327.

الملحق رقم (21): محضر اجتماع بالولاية الثالثة التاريخية بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ وبمشاركة كل من محمد العموري، العقيد عميروش، سي الحواس، والحاج لخضر، من أجل تقريب العلاقات بين قيادة الولاية الثالثة والولاية الأولى.(1)



(1) محمد زروال: إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص 512.

الملحق رقم (22): مجموعة من قادة الثورة، وتظهر العقيد محمد العموري الأول من اليمين. (1)

من اليسار إلى اليمين: سي العموري، ربيع بن مسعود المدعو مايكشي، عميروش، علي معاشي، إبراهيم
كابوية وصالح بن عبد الصمد.



(1) جودي أتومي: العقيد عميروش أمام مفترق الطرق، تر: موسى الشرشور، الجزائر، دار رايمه، 2008، ص 327.

الملحق رقم (23): صورة يظهر فيها محمد العموري الثالث من اليمين إلى اليسار، وفي الوسط العقيد عميروش، والأول علي النمر.⁽¹⁾

في الأوراس : عميروش في الوسط رفقة علي النمر مسؤول الولاية الأولى على يمينه ،
وعلى يساره محمد العموري من الولاية الأولى⁽²⁾



(1) جودي أتمومي: المرجع السابق، ص 214.

ملحق رقم (24): صورة يظهر فيها كل من محمد عواشرية ومحمد الشريف مساعدي، من أهم الحاضرين في اجتماع الكاف⁽¹⁾

صورة للشهيد محمد عواشرية مع خلافتية بلقاسم ، محمد الشريف مساعدي وجبار الطيب⁽¹⁾



(1) عمار جرمان: مرجع سابق، ص 157.

ملحق رقم (25): صورة يظهر فيها محمد العموري، محمود الواعي، السعيد عبيد، عباس غزيل من أهم حاضري اجتماع الكاف⁽¹⁾

صورة للمجاهدين: إبراهيم بوتلمنت (على قيد الحياة) - محمود الواعي (توفي) - السعيد عبيد (توفي) - عباس عزيز (على قيد الحياة) - محمد العموري (توفي)⁽²⁾



(1) عمار جرمان: المرجع السابق، ص 155.

ملحق رقم (26): محضر تنصيب العقيد أحمد نواورة على رأس الولاية الأولى التاريخية، بحضور العقيد محمد العموري.(1)



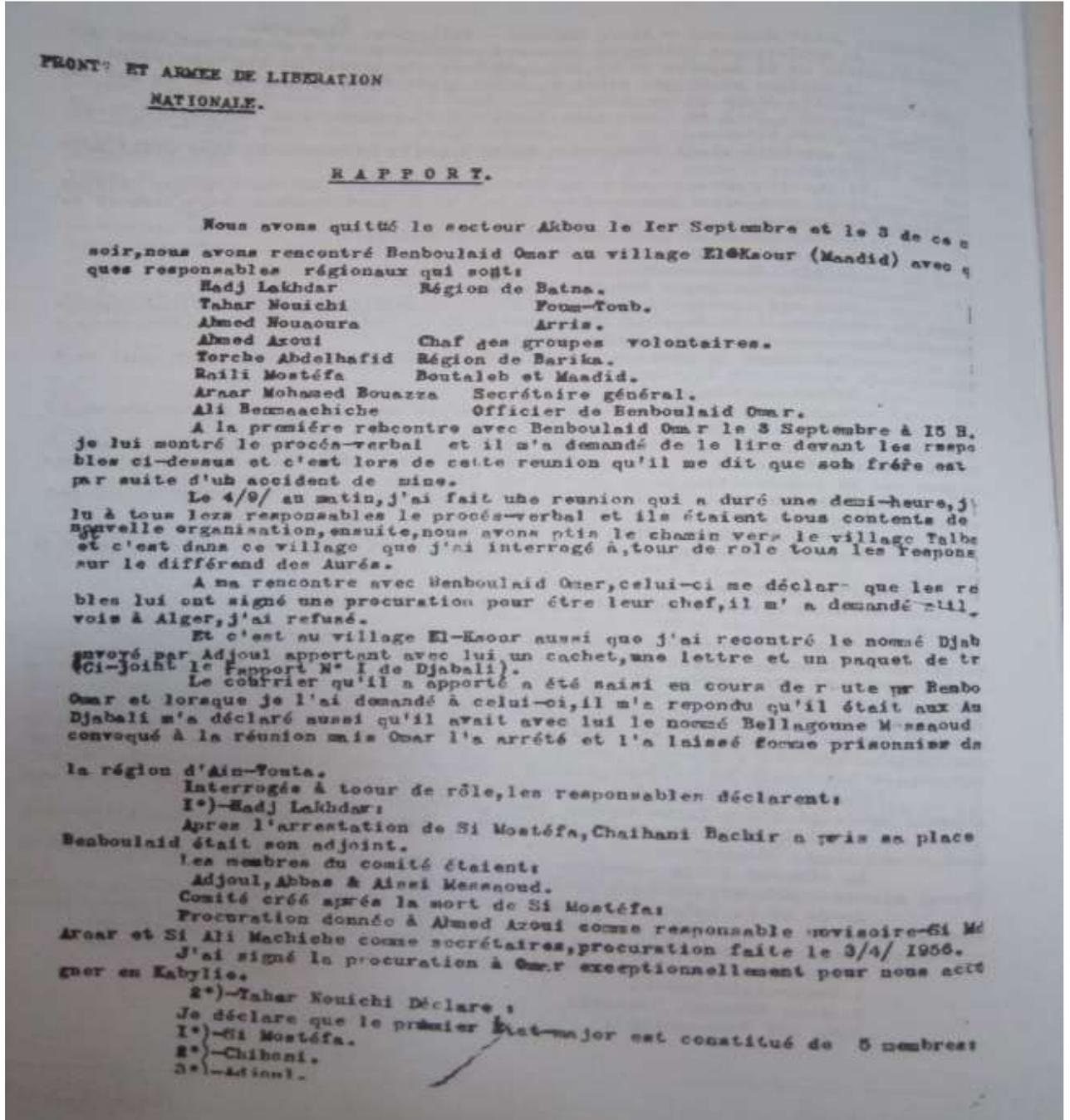
(1) وثيقة مقدمة من طرف المجاهد حمة هنين، تمت الزيارة في 1 أبريل 2018، على الساعة 10:15 صباحا، بمقر جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة بتبسة،

ملحق رقم (27): كريم بلقاسم على اليمين ولخضر بن طوبال يشكلان الباءات الثلاثة بمعية عبد الحفيظ بوصوف، وهم من أبرز الأدوار الفاعلة في قضية محمد العموري.⁽¹⁾



(1) Historia magazine. N 35, p 2985.

ملحق رقم (28): محضر الاجتماع الذي انعقد في تونس بين السلطين الجزائرية والتونسية بعد فشل قضية لعموري⁽¹⁾



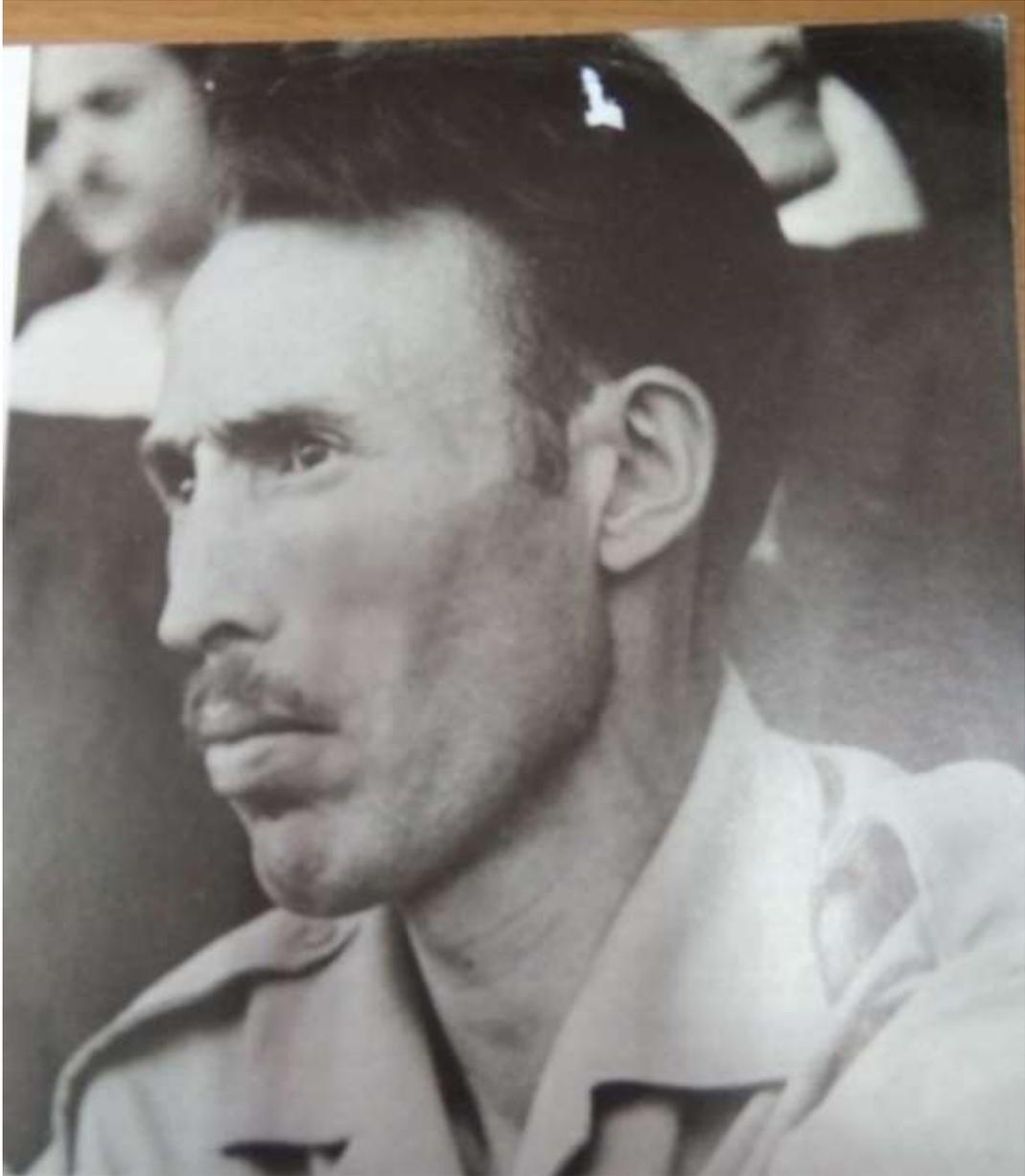
(1) محمد زروال: إشكالية القيادة، مرجع سابق، ص 510.

ملحق رقم (29): صورتين للضابط عمار معاش أو عمار مارشي نوار، أحدهما مدنية والأخرى عسكرية، وهومن بين الذين حضروا اجتماع الكاف.(1)



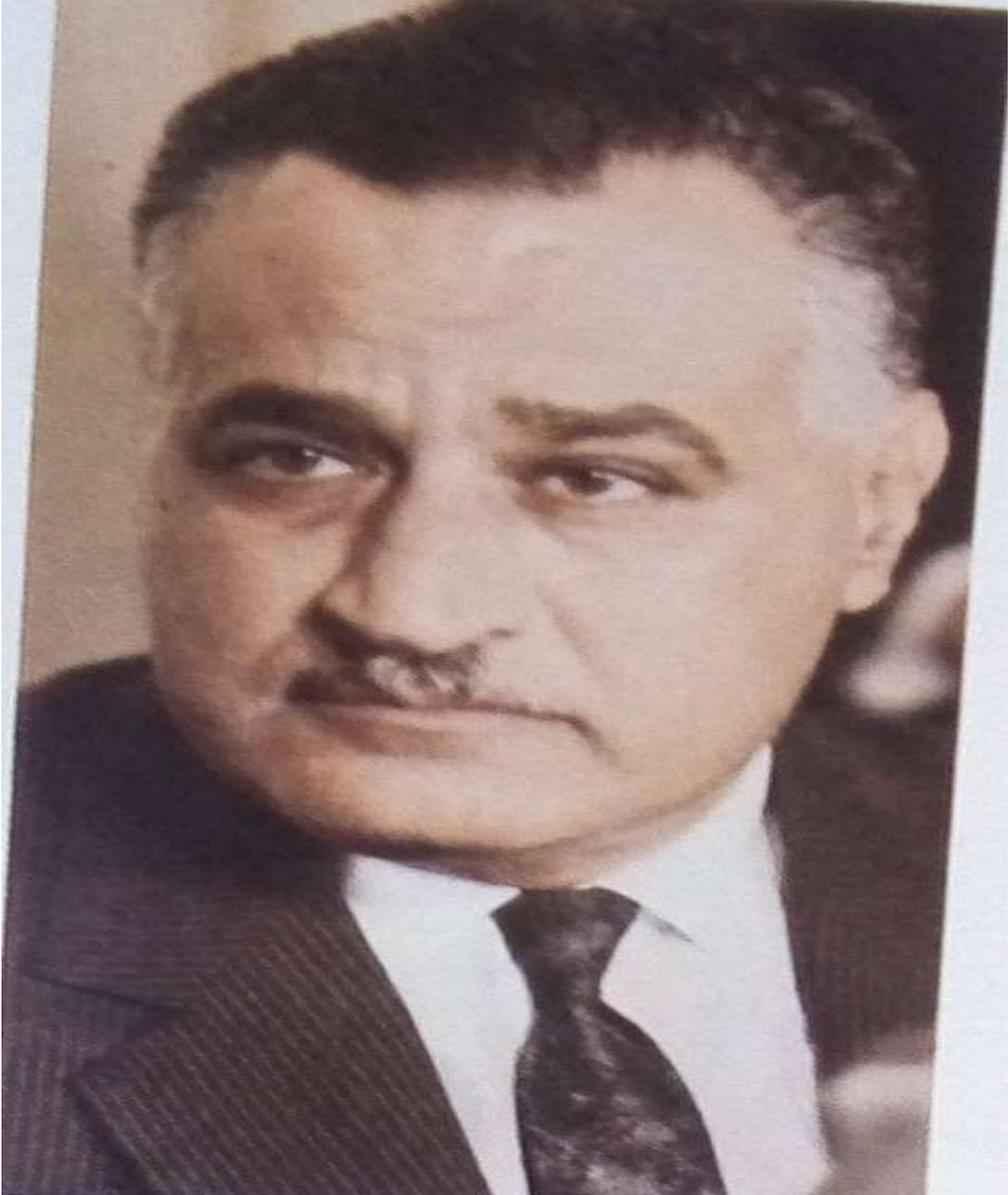
(1) صورة ملتقطة من متحف المجاهد لولاية باتنة، من طرف الطالبة يوم 13-مارس-2018، الساعة 3:30 مساء.

ملحق رقم (30): العقيد هوارى بومدين، رئيس المحكمة التي حاكمت عقداء الأوراس (العموري وجماعته).⁽¹⁾



⁽¹⁾ Historia magazine. N 315, p 2423.

ملحق رقم (31): الرئيس المصري جمال عبد الناصر، من أهم المساندين لقضية محمد العموري.⁽¹⁾



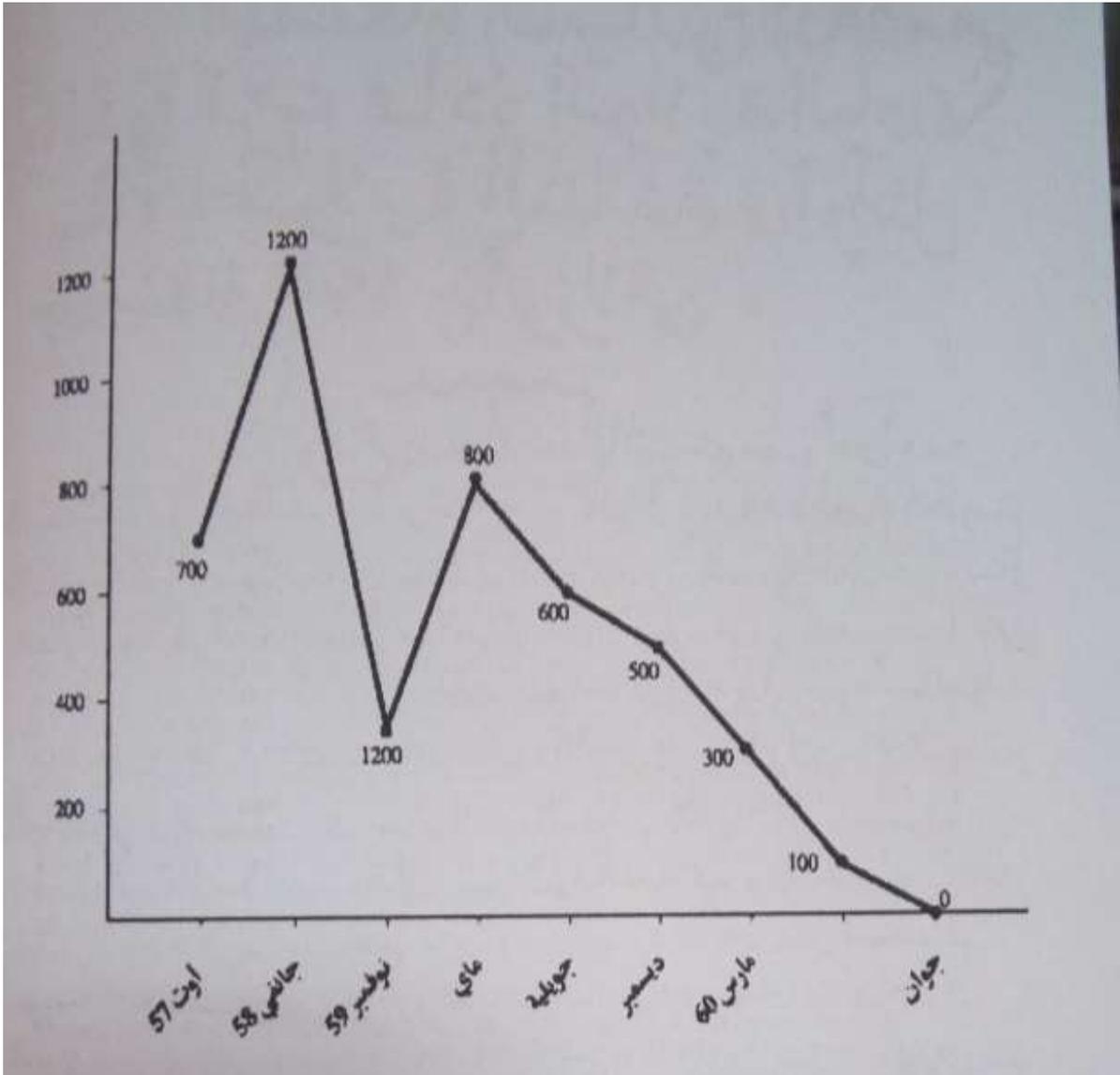
⁽¹⁾Historia magazine. N 195, p 50.

ملحق رقم (32): شعارات رتب جيش التحرير الوطني الجزائري. (1)



(1) خالد نزار: مصدر سابق.

ملحق رقم (33): رسم بياني للمشوشين في الولاية الأولى صعودا وهبوطا من نهاية 1957 إلى مارس 1960⁽¹⁾



(1) محمد زروال: المرجع السابق، ص 513.

ملحق رقم (34): صورة ملتقطة لساحة الشهيد محمد العموري بمسقط رأسه عين ياقوت ولاية باتنة.(1)



(1) صورة ملتقطة من ساحة الشهيد محمد العموري، بعين ياقوت ولاية باتنة.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

1- المصادر الأرشيفية

1. archives Aix – en-Provence Outremer, carton 93/274.

2- الشهادات الحية:

1. المجاهد حمة هنين، تمت الزيارة في 1 أفريل 2018، على الساعة 10:15 صباحاً، بمقر جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة بتبسة.

3- المذكرات الشخصية:

1. الوردى قتال عراسة: مذكرات المجاهد والقائد الميداني الوردى قتال عراسة، ط1، دار

كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، تلمسان الجزائر.

2. بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الاخضر، منشورات دار الآداب، (د.ط)، بيروت، (د.ت).

3. بن جديد الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد 1929-1979، ج 1، دار القصبية، (د.ط)، الجزائر، 2011.

4. بن يوسف صالح: حياة كفاح، دار نقوش عربية، ط2، تونس، 2007.

5. بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2008.

6. الطاهر زبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية (1929-1962)، منشورات ANEP

7. كافي علي: مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-

1962)، دار القصبية، الجزائر، 1999.

8. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، مذكرات معركة الثورة التحريرية، ج 3، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009.
9. مراردة مصطفى: مذكرات مصطفى مراردة ابن النوى، شهادات في مواقف من مسيرة الثورة-الولاية الأولى، إعداد وتحرير: مسعود فلوسي، دار الهدى (ط.1) عين مليه الجزائر، 2003.
10. نزار خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون، منشورات الشهاب، (د.ط)، الجزائر، (د.ت).

4- الكتب:

1. أوزقان عمار: الجهاد الأفضل كلمة حق سلطان، تع: ميشال سطوف وآخرون، دار القصبه للنشر، (د.ط)، الجزائر، 2005.
2. بن خدة بن يوسف: جنور 01 نوفمبر 1954، تر: حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012.
3. جرمان عمار: الحقيقة- مذكرات ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليه، الجزائر، (د.ت).
4. حربي محمد: الثورة الجزائرية، تر: نجيب عياد وآخرون، موقع للنشر، ((د.ط))، الجزائر، 2012.
5. حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت لبنان، 1983
6. الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة، دار المستقبل العربي.
7. زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجاً، المطبعة الرسمية البساتين، بئر مراد رايس الجزائر، (د.ت)، 2007.
8. زروال محمد: المامشة في الثورة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

9. عبد الرزاق بوحارة: منايع التحرير (أجيال في مواجهة القدر)، ترجمة صالح عبد النور، دار القصة للنشر والتوزيع، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2004.
10. العمامرة سعد بن البشير: هوارى بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، البليلة الجزائر، 1997م.
11. فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2004.
12. فرحات عباس: تشریح حرب الجزائر، ترجمة أحمد منور، الجزائر، دار المسك.
13. لغرور صالح: عباس لغرور من النضال إلى قلب المعركة الولاية الأولى (الأوراس، النمامشة)، منشورات الشهاب، (د.ط)، الجزائر. 2016
14. مصطفى الهشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د-س-ن).
15. ملاح عمار: قادة جيش التحرير الوطني، الولاية (01)، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.
16. ملاح عمار: قادة جيش التحرير الوطني، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.
17. ملاح عمار: محطات حامة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، عين مليلة، الجزائر، 2012.
18. ملاح عمار: مذكرات ووثائق وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية الثالثة- بوعريف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دط، عين مليلة، الجزائر، (د.ت).
19. نزار خالد: يوميات الحرب 1954-1962، ترجمة سعيد اللحام، (د.ط)، دار الفارابي.

ثانيا: المراجع

1-الكتب

1. أجرد محمد: أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، (د.ط)، 2014.
2. احدان زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات دحلب، 2012.
3. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، 2009.
4. بارور سليمان: حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، دار الشهاب للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، (د.ت).
5. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج1، دار المعرفة، (د.ط)، الجزائر، (د.ت).
6. بلحاج صالح: جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني 1956- 1965، بن مرابط (د.ط)، الجزائر، (د.ت).
7. بلقاسم محمد وآخرون: القواعد الخلفية للثورة الجزائرية-الجهة الشرقية-1954-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 2007، 1954.
8. بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، واقع فكرة الوحدة 1954-1975، البصائر الجديدة، ط 1، الجزائر، 2013.
9. بن أزواو فتح الدين: إيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر.
10. بنيامين سطورة: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.

11. تابليت عمر: القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في حرب الإستنزاف، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2011.
12. جبلي الطاهر: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، الجزائر، 2014.
13. الجزائر، 2007.
14. جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة بولاية تبسة: دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، مطبعة عمار قرفي، (ط.خ)، باتنة، الجزائر، (د.ت).
15. جودي أتومي: العقيد عميروش أمام مفترق الطرق، تر: موسى الشرشور، الجزائر، دار رايمة، 2008.
16. الحسن عيسى: أعظم شخصيات التاريخ، ط 1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010م.
17. حفظ الله بوبكر: التطورات العسكرية بمنطقة تبسة إبان الثورة التحريرية من خلال أرشيف ما وراء البحر الفرنسي، سوهام للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2017.
18. خالفة معمري: عبان رمضان، تع: زينب زخروف، منشورات قالمة، ط2، الأبيار، الجزائر، 2008.
19. ريان قدور: الإذاعة السرية (صوت الجزائر الحرة المكافحة) التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956م-1962م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2001م.
20. سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، (د.ط)، الجزائر، 2013.
21. شايد حمود: دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، تر: كابوية عبد الرحمان، مطبعة روطو الجزائر، (د.ت).

22. الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط4، منشورات عربية، تونس، نوفمبر 2011م.
23. صالح فركوس: تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم الكيرى، الجزائر، 2005.
24. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبه للنشر، (د.ط)،
25. عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
26. عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر. دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية على ضوء الوثائق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س.ن).
27. عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة (د.ط)، الجزائر (د.ت).
28. عبد الكريم شوقي: دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، الجزائر، (د.ت).
29. عثمانى مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، (د.ط) دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، 2012،
30. عثمانى مسعود: رجع الصدى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.
31. عثمانى مسعود: مصطفى بن بولعيد أحداث ومواقف، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، عين مليلة، الجزائر، 2015.
32. العسلي بسام: الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة خاصة، بيروت، لبنان، (د.ت).
33. عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، الحراش، الجزائر، 2013.

34. علوي محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، ط1، بسكرة، الجزائر، 2013.
35. العماري هجيرة، عبد الناصر بخوش: مجموعة ال22 التاريخية المخططة لتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م، الزيان للفنون المطبعية والمكتبية، مديرية المجاهدين، بسكرة الجزائر، نوفمبر 2004م.
36. عمورة عمار: موجز تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2002.
37. عوادي عبد الحميد: القاعدة الشرقية، دار الهدى، دار الهدى، عين مليلة، 1993.
38. فيلاي عبد السلام: الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2013م.
39. كواتي مسعود: تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، (د.ط)، دار هومه، الجزائر، 2011.
40. لونيس رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
41. المتحف الوطني للمجاهد: الشهيد يوسف زيغود، دار هومة، (د.ط)، الجزائر، 2001.
42. محمد عباس: نصر بلا ثمن، ج1، (د.ط)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
43. العايب معمر: مؤتمر طنجة المغربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2010.
44. مقالاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ط1، دار بوسعادة، الجزائر، 2013.
45. مقالاتي عبد الله: دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009.

46. مقالاتي عبد الله: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية،

وزارة المجاهدين، (د.ط)، الجزائر، (د.ت).

47. مناصرة يوسف: دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومه

للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

48. يحي أبو زكريا: الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، ناشري، 2003.

49. يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.

2- المعاجم والموسوعات والأطالس:

1. بوعلام بلقاسم وآخرون: موسوعة أعلام الجزائر 1954م-1962م، منشورات المركز

الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

2. لعروق محمد الهادي: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، (د.ت).

3. جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الاوراس بباتنة: شهداء منطقة الاوراس 1954-

1962، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، عين مليلة، الجزائر، 2002.

4. ولد الحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة حتى لا أحد ينسى، دار القصة للنشر،

الجزائر، 2009.

5. تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية، 100 شخصية، دار المسك للنشر والتوزيع، الجزائر.

6. مقالاتي عبد الله: قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، الصندوق الوطني

لترقية الفنون والأدب، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2009.

3- الأطروحات والرسائل الجامعية

أ. الرسائل:

1. شبوب محمد: إجتماع العقدهاء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959ظروفه، أسبابه

وانعكاساته على مسار الثورة. مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2009 - 2010

2. شلي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006.
3. صدام رزقي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1956-1958، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
- ب. الأطروحات:

1. جبلي الطاهر: شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تلمسان، 2009.
2. خيثر عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1965-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.
3. فاطمة فالح جاسم الخفاجي: العلاقات السياسية المصرية - التونسية (1956-1970)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ المعاصر، كلية الادب، قسم التاريخ، جامعة ذي قار، 2016.
4. مليكة عالم: التنظيم القضائي الثوري 1954م-1962م - الولاية الرابعة نموذجاً -، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2013-2014.
- 4- أعمال الملتقيات:

1. لونيبي إبراهيم: المحاكمات العسكرية أثناء الثورة - دراسة لبعض النماذج - أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.
2. مناصرية يوسف: القضاء في الثورة من خلال بعض النصوص إستراتيجية القضاء في الثورة وأهدافه، أعمال الملتقى الوطني الأول القضاء إبان ثورة التحرير، المنعقد بجامعة

الأمير عبد القادر بقسنطينة 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر
2007.

3. يحيوي جمال: القضاء الثوري 1954-1962 خصائص ومرجعيات، أعمال الملتقى
الوطني الأول القضاء إبان ثورة التحرير، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة
16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.ظ

5-المجلات والجرائد

1. حبيب حسن اللولب: مقال بعنوان الدبلوماسية التونسية والثورة الجزائرية بين 1955م-
1962م التحديات والرهانات، دفا تر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.
2. رخيلة عامر: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد الأول، المركز الوطني
للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999.
3. الطيب ولد العروسي: مذكرات الشاذلي بن جديد وتاريخ الصراعات بين الرفاق والأشقاء،
القدس العربي، العدد 7412، باريس، 2013/04/18.
4. كريم مقنوش: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مواجهة الأزمات في تونس
(1958-1962)، مجلة قضايا تاريخية، العدد 04، 2016.
5. المجاهد صالح قوجيل: مصطفى بن بولعيد شعلة فكرية وأداء متميز، مجلة أول نوفمبر،
العدد 183، مارس 2017.
6. محمد حربي: مؤامرة لعموري، تر: محمد هناء، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد
14-15، خريف/شتاء، الجزائر، 2001.
7. محمد غربي: القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغربية للدراسات التاريخية
والاجتماعية، العدد الأول.

8. مقالاتي عبد الله: محمد لعموري ومؤامرة العقداء، محاولة إعادة قراءة منعرج حسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 4، العدد 05، 2015.
9. وزارة المجاهدين: من شهادة الثورة 1954-1962، منشورات مجلة أول نوفمبر.
10. جلي الطاهر: الواقع العسكري للثورة في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) -1954
1956م، دورية كان التاريخية، ع 17، مارس 2010م.
11. جريدة الخبر، 26 فيفري 2012.
12. جريدة الشروق، 25 أكتوبر 2012.
13. جريدة الفجر، 20 فيفري 2010،
14. جريدة الفجر، 30 جانفي 2013.
15. جريدة الشروق، 13 ديسمبر 2008.

6- مواقع الانترنت

1. موقع الدكتور محمد العيد مطمر www.drmetmer.com
2. فيديو إعادة دفن رفات رموز الثورة شعباني، محمد العموري، عواشيرية...1984، تاريخ المشاهدة 16 مارس 2018، الموقع اليوتيوب، نشر قبل سنة واحدة
3. فيديو اغتيال عقداء الأوراس، تاريخ المشاهدة 15 مارس 2018، الموقع اليوتيوب، نشر قبل سنتين.

باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1. Achour cheurfi: la classe politique Algérienne de 1900 à nos jours dictionnaire bibliographique, éd Casbah.
2. Benjamin Stora : dictionnaire bibliographique de militants nationalistes Algériens, éd 01'Harmathan, Paris, 1985.

3. Sylvie Thénault: **Histoire de la guerre d'indépendance algérienne**, Flammarion, 2005.

2- المعاجم والقواميس:

1. Achour cheurfi: **la classe politique Algerienne de 1900 à nos jours dictionnaire** bibliographique, éd Casbah.

3- المجلات والجرائد:

1. Historia magazine. N 355.

2. Historia magazine. N 195.

3. Historia magazine : N357.

4. Salah Goudjil: **à propos du colonel Mohamed Lamouri chef historique de la wilaya**،1 dans le soir d'Algérie،le 8-06-2010.

ملخص

مما لا شك فيه أن الثورة الجزائرية عظيمة غير أنها ليست مقدسة، حيث أنها لم تنتهي إلا بعد سلسلة من الصراعات والاغتيالات التي كانت أغلبها في حق خيرة قادة الثورة، ويعد موضوع بحثنا المتمثل في قضية محمد العموري من أكبر الأدلة على ذلك، حيث تجلى ذلك أساسا في طبيعة ما أقدم عليه عقداء الأوراس تجاه الحكومة المؤقتة، ثم تجلى مرة أخرى في ردة الفعل القاسية لهذه الأخيرة تجاه ثلة من خيرة قادة الولاية الأولى التاريخية، فلذا كان حريا بنا أن نعيد قراءة تاريخ الثورة التحريرية بعيدا عن أي تزيف أو مصلحة.

الكلمات المفتاحية: مؤامرة العقداء، اجتماع الكاف، العموري، القاعدة الشرقية.

Résumé :

Il ne fait aucun doute que la révolution algérienne est grande mais pas sainte. Il ne s'est terminé qu'après une série de conflits et d'assassinats, dont la plupart étaient contre les meilleurs leaders de la révolution. Le sujet de notre recherche, le cas de Mohammed laamori, en est la preuve la plus visible. Cela s'est reflété dans ce que les dirigeants oures ont présenté au gouvernement provisoire. Et puis encore manifesté dans la réaction dure de ce dernier à un groupe des meilleurs dirigeants du premier wilaya historique. Il est donc **nécessaire de relire l'histoire de la révolution de libération loin de toute falsification ou intérêt.**

Les mots clé : l'intérêts des colonels, renions de el kef, Mohammed laamori, base de est C.O.M .